

Distr.: General
25 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البنود ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية**

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الرابع

التعاون الدولي من أجل التنمية

الباب ٩

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المحتويات

الصفحة

٣	تصدير
٤	التوجه العام
١٣	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨***

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

** A/74.50.

*** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



-
- ٥٧ - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠**** . . . المرفقات
- ٩٩ - الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠
- ١٠٠ - الثاني - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر والبرنامج الفرعي

**** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



تصدير

منذ أن توليتُ منصبِي على رأس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ألهمني الإسهام الكبير الذي قدمته هذه الإدارة لتحقيق الإنجازات العالمية التي تم بلوغها على مستوى ركيزة التنمية. فمنذ انعقاد المؤتمرات الأولى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى حين بلوغ الإنجازات التاريخية المتمثلة في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، أوكلتُ الدول الأعضاء إلى الإدارة مهمة تقديم الدعم الفني للتحضير للمؤتمرات العالمية ومتابعتها، هذه المؤتمرات التي رسمت وثائقها الختامية أهدافاً طموحة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي - وهي الأبعاد الحاسمة الثلاثة للتنمية المستدامة.

وعملاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٩، وبتوجيه من الأمين العام، أدخلتُ تغييرات على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستعزز قدرتنا على دعم الدول الأعضاء وتعظيم المساهمات في أهداف التنمية المستدامة بفضل قيادة فكرية أقوى واتباع المزيد من النهج التعاونية والاعتماد على مهارات جديدة. ولديّ اعتقاد راسخ بأن الإدارة، بمواءمة برامجها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصبحت الآن في وضع يتيح لها تقديم الدعم السريع والقيم الذي تحتاجه الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي يشهدها عصرنا.

وستعزز التشكيلة الجديدة للإدارة الدور الفريد الذي تضطلع به في سياق التنمية، بما في ذلك في مجالات الدعم الحكومي الدولي؛ والقيادة الفكرية للقضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة العالمية؛ والتحليل الإحصائي والإبلاغ عن مجموعات البيانات العالمية، والاتجاهات الكبرى، وإنتاج المعارف؛ والسياسات الاجتماعية الشاملة، وتحليل المسائل المواضيعية والمسائل الطلائعية؛ وتعزيز المؤسسات العامة؛ والاستراتيجيات الرامية لحشد التمويل من أجل التنمية. وستظل الأعمال التحليلية والمعارف التي تضطلع بها الإدارة، وكذلك أعمالها في مجال تنمية القدرات، التي تتناول احتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مسترشدة بأولويات الدول الأعضاء، بما في ذلك التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات المواضيعية والسياساتية للولايات الإنمائية العالمية.

ولا تزال الإدارة تؤيد تأييداً كاملاً مبادرات الإصلاح الأخرى الجارية، بما فيها مبادرة إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستقيم الإدارة قناة هيكلية للتفاعل مع نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه من أجل توسيع نطاق قيادتها الفكرية وإقامة علاقة تفاعلية مع الشركاء الوطنيين، بما في ذلك من خلال أدواتها ومنتجاتها التحليلية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سنعمل في هذا الصدد على تحسين قدرتنا على الرصد والتقييم من أجل مواصلة تعزيز مساءلتنا وقدرتنا على التخطيط للبرامج وتنفيذها.

وإنني أتطلع إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أكثر صلابة تقوم بتنفيذ برنامج العمل المنوط بها، وتدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتشكل جزءاً من "أمم متحدة" سريعة الاستجابة وتحقق نتائج أفضل للبشر وللكوكب وثقيم عالماً يحفظ كرامة الجميع.

(توقيع) ليو جنمن

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١-٩ تدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ركيزة التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بسبل منها كفالة التعاون الدولي في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. وقد انبثقت هذه الولاية عن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950). وفي عام ١٩٩٧، في القرار ٢٢٠/٥٢، أحاطت الجمعية العامة علماً بإنشاء الإدارة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتتواءم ولايات الإدارة مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الرابع المتعلق بالجمعية العامة، والفصل التاسع المتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، والفصل العاشر المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢-٩ وتشمل مسؤوليات الإدارة ما يلي:

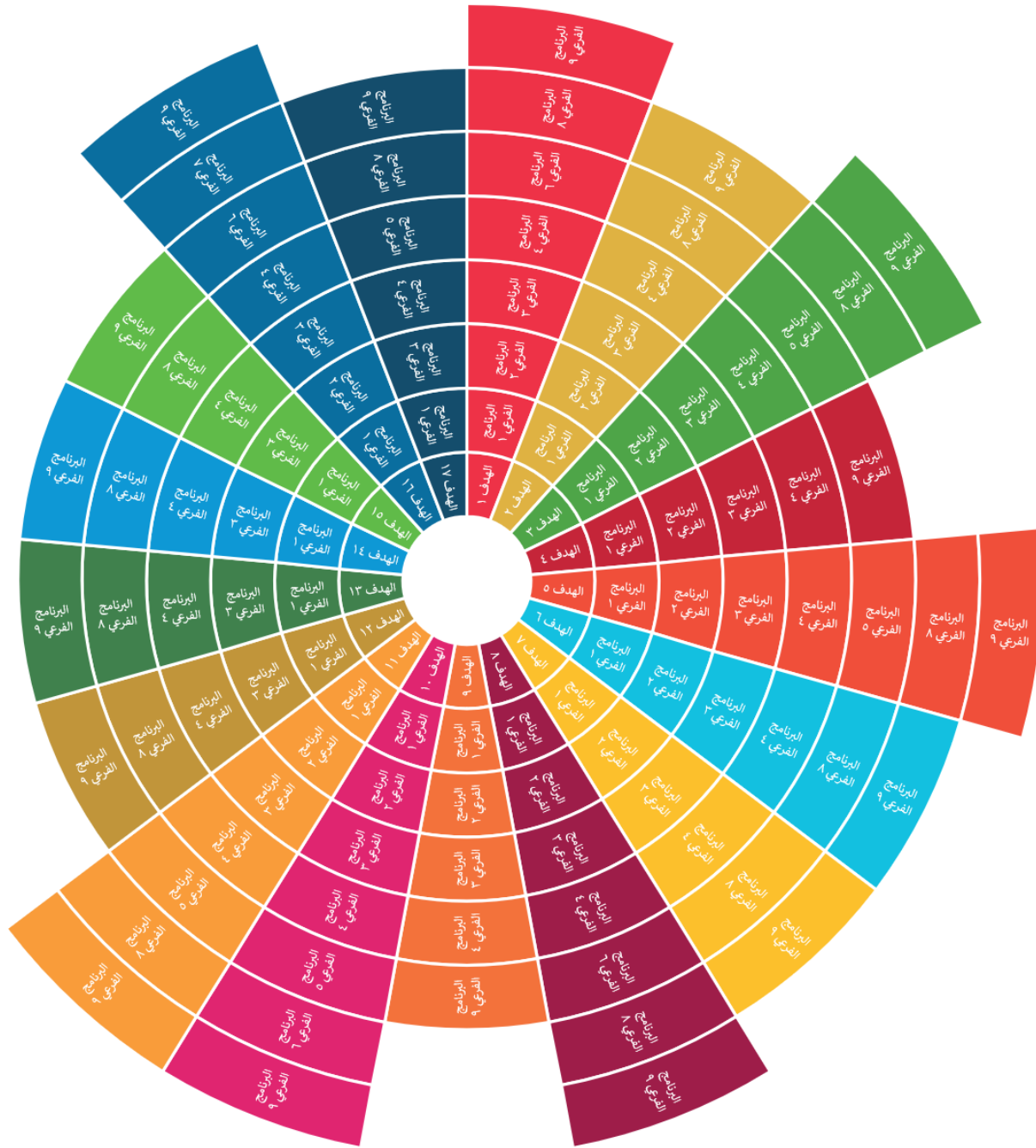
- (أ) توفير الدعم الفني للهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتي تعالج المسائل الإنمائية، وهي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية ذات الصلة، وهيئات الخبراء. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، قادت الإدارة العديد من المبادرات الهادفة لإعطاء دفع لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنت: المؤتمرات الأولى المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى غاية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ وجميع المؤتمرات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك بالتنمية الاجتماعية، والشيخوخة، والسكان والتنمية؛ والأهداف الإنمائية للألفية إلى غاية صياغة الوثيقة التاريخية المتمثلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المترابطة السبعة عشرة؛ وتوافق آراءه مؤتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛
- (ب) ورصد وتحليل الاتجاهات والتوقعات الإنمائية ومسائل السياسات الإنمائية على الصعيد العالمي؛
- (ج) وتقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها، ولا سيما في ما يتعلق بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وذلك بوسائل تشمل تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل التحويلية الأخرى

٣-٩ تسترشد البرامج الفرعية بالولايات المنوطة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إعداد المنجزات المستهدفة الخاصة بكل منها، مما يسهم في تحقيق كل هدف من أهداف البرامج الفرعية. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجدد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويوجز الشكل ١-٩ أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل برنامج من البرامج الفرعية، ومن ثم منجزاته المستهدفة.

الشكل ٩-١

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: موازنة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة



٩-٤ تتواءم أهداف البرامج الفرعية أيضا مع توافق آراء مونتريري وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس، إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

التطورات الأخيرة

٥-٩ خضعت الإدارة لإصلاحات تلبيةً لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٩٩/٧٠ تعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة والتنسيق الداخلي للإدارة، مع مراعاة ضرورة تجنب التداخل في عملها وضمان أن ينظّم عمل الإدارة على نحو متكامل ومتناسك ومنسق وتعاوني، كي يمكن للإدارة ككل أن تقدم الدعم لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، بما في ذلك لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولتنظيم أجزاء دورته وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، في القرار ٢٧٩/٧٢، أيدت الجمعية العامة القرار ٢٩٩/٧٠، وأكدت من جديد الدور المركزي الذي تضطلع به الإدارة في توفير الدعم بأعمال الأمانة لعملية استعراض ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠.

٦-٩ وفي تقرير الأمين العام المقدمين إلى الجمعية العامة في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/124-E/2018/3) و (A/72/684-E/2018/7)، عرض الأمين العام على الدول الأعضاء رؤيته بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تضمنت أفكاراً تهدف إلى تعزيز وإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) تحسين الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى العمليات الحكومية الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة؛ (ب) وتعزيز قدرات الإدارة على تحليل السياسات وإنتاج المعارف؛ (ج) وإعادة تأكيد تموقع الإدارة في صدارة سياسة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بما في ذلك بوصفها 'قاعدة تثبيت' لتمويل التنمية على الصعيد العالمي، تعمل على نحو وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي.

٧-٩ وبناء على ذلك، قامت الإدارة بإعادة تنظيم أنشطة برامجها الفرعية من أجل تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس وغير ذلك من الاتفاقات المعتمدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد تضمنت إعادة التنظيم ما يلي:

(أ) إعادة توزيع مهام وموارد الإدارة المستخدمة لدعم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من أجل تقديم دعم متكامل ومنسق ومتسق إلى الدول الأعضاء. وقد تضمنت عملية إعادة توزيع المهام والموارد هذه تقديم الخدمات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى من برنامج فرعي واحد من برامج الإدارة؛

(ب) تحويل العمل في إطار كل برنامج من البرامج الفرعية من أجل الاستجابة بشكل أفضل لخطة عام ٢٠٣٠ وترشيد أساليب العمل الداخلية لضمان تنفيذ البرامج بفعالية وكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، عُدلت أسماء البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ٩ لتعبر بشكل أفضل عن اتساق أعمالها مع خطة عام ٢٠٣٠ وأولويات الدول الأعضاء. وأعيد تنظيم أحد البرامج الفرعية بهدف التركيز على تقديم الدعم الفني المتصل بأهداف التنمية المستدامة وأبعادها المواضيعية، بما في ذلك الترابط فيما بينها وبناء القدرات؛

(ج) تعزيز وظيفة ودور الإدارة بوصفها 'قاعدة تثبيت' لتمويل التنمية، بما في ذلك بتجميع العمل في برنامج فرعي واحد يدعم مختلف مسارات تمويل التنمية المستدامة والتعاون الإنمائي؛

(د) تعزيز القدرات التحليلية للإدارة على الصعيد العالمي، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالمسائل ذات الطابع غير المألوف سابقاً والمسائل الناشئة، بتعيين رئيس للخبراء الاقتصاديين وإعادة تنظيم البرامج الفرعية المسؤولة عن العمل التحليلي. وفي هذا الصدد، استعرضت الإدارة أوجه التكامل بين منشوريتها الرئيسيين، وهما "تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم" و "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، من حيث التكليف الصادر بشأن كل منهما والمواضيع التي يركزان عليها، وقررت دمج هذين المنشورين في منشور واحد هو "التقرير الاجتماعي العالمي". ويجمع هذا المنشور الرئيسي الوحيد بين ما كان يُنشر في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في

العالم“ من تحليلات للمسائل الاجتماعية والاقتصادية الإنمائية الملحة والطويلة الأجل إلى جانب آثار التوجهات السياسية المرتبطة بها، وما كان يُنشر في ”تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم“ من تحليلات للسياسات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الحكومي الدولي بهدف تحديد الاتجاهات الاجتماعية الناشئة التي تثير الاهتمام الدولي وتحليل علاقاتها مع قضايا التنمية الرئيسية التي لها أبعاد دولية ووطنية على حد سواء. وسيعزز ”التقرير الاجتماعي العالمي“، بوصفه المنشور الرئيسي المعني بالقضايا الاجتماعية والتوجهات العالمية الكبرى، الركيزة الاجتماعية في الإدارة واتساق عملها مع خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) تعزيز وتبسيط عملية تنسيق وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات من خلال تقسيم واضح للمهام بين إدارة البرامج ودعم البرامج، مع التأكيد على الصلة الحاسمة مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

(و) تحديث المواصفات الوظيفية ذات الصلة لتعكس مواءمة برنامج عمل الإدارة ومواردها مع خطة عام ٢٠٣٠ ولتنشيط الموظفين وتمكينهم في إطار جهودهم الرامية إلى دعم الدول الأعضاء والجهات المعنية.

٨-٩ وقد سمحت إعادة الهيكلة الداخلية التي خضعت لها الإدارة وإعادة تنظيمها بتقديم دعم أكثر فعالية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٨ وبتعزيز التحضيرات الجارية لدورتي المنتدى السياسي الرفيع المستوى اللتين ستُعقدان تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٩، وتحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٩-٩ بهدف تنفيذ جميع الولايات المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٠١٩/٧٠، ومراعاةً لقرار الجمعية العامة ٢٠١٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ستعمل الإدارة على اتخاذ التدابير الإضافية التالية لدعم الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٠:

(أ) تعزيز القيادة الفكرية لتلبية المطالب الجديدة المنبثقة عن خطة عام ٢٠٣٠. وسيشمل ذلك، في جملة أمور، إنشاء شبكة تضم الخبراء الاقتصاديين من منظومة الأمم المتحدة، ووضع آليات لتجميع، بصورة أكثر منهجية، الإحصاءات والبيانات المتاحة لدعم استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالوقاية، وفقا لولايات الإدارة؛

(ب) تعزيز الدعم الحكومي الدولي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيشمل ذلك المشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة فريق عمل يضم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتمكين الكيانات على كامل نطاق المنظومة من المشاركة في التحضيرات الفنية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسيساعد ذلك على مواءمة مجموعات البيانات وتعزيز التحليل المشترك؛

(ج) تحسين البيانات والإحصاءات وتحليلها لكي تسترشد بها عملية صنع القرارات وتعزيز المساواة الجماعية عن النتائج؛

(د) تعزيز القدرات لحشد التمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستشارك الإدارة بشكل تام في الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتوسيع نطاق الشراكات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك بزيادة إشراك القطاع الخاص في إعطاء دفع لتمويل أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) المساهمة في تقديم الدعم الاستراتيجي والفني لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه وللجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتكتسي هذه المسألة، التي تتقاطع مع جميع المجالات المذكورة أعلاه، أهمية بالغة لتعظيم أثر إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز النتائج على أرض الواقع؛

(و) تعزيز استراتيجيات وآليات الإدارة من أجل تحسين الاتصالات الخارجية والشراكات الاستراتيجية. فعندما تكون الاتصالات أكثر انفتاحا واستباقية، فهي تساعد على ضمان الشفافية، وتحسين إدارة المعارف والخطابات الاستراتيجية، مما يؤدي إلى زيادة فهم العمل الذي تضطلع به الإدارة والاستنتاجات الرئيسية لمنتجاتها البحثية والتحليلية.

١٠-٩ وفيما يتعلق بعملية تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ إجمالاً، ستكفل الإدارة تقديم دعم متكامل ومنسق لأعمال الجمعية العامة، ولا سيما أعمال لجنيتها الثانية والثالثة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجزائه واجتماعاته الأخرى، ومنتدى الشباب، ومنتدى الشراكات، وغيرها من المناسبات والهيئات الفرعية. وعلى وجه الخصوص، ستشرك الإدارة طائفة واسعة من الجهات المعنية في الأعمال التحضيرية للهيئات الحكومية الدولية والاجتماعاتها. وستكفل الإدارة دعم عمل الهيئات الحكومية الدولية بتحليلات عالية الجودة وبأحدث المعطيات والبيانات. وسيتحقق ذلك من خلال تعزيز البحوث التي تعتمد عليها التقارير والمنشورات وإجراءات تحليلات منهجية للمسائل الجديدة، من بين أمور أخرى. وستبذل جهود خاصة لدعم فعالية الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المواضيعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١١-٩ وستواصل الإدارة تقديم الدعم الفني للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف استعراض وتحليل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التنمية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ومع اقتراب دورة ٢٠١٦-٢٠٢٠ الاستعراضية من نهايتها، ستنظر الجمعية العامة في الدورة الجديدة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، وسيشمل ذلك متابعة قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩. وسيمثل استعراض عام ٢٠٢٠ فرصة سانحة للدول الأعضاء لتقييم ووضع توجيهات سياسية بشأن مسائل على نطاق المنظومة تتعلق بالكفاءة والفعالية، وكذلك لاتخاذ مزيد من القرارات على أساس نتائج الاستعراضات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٧٩، بما في ذلك إجراء استعراض لنظام المنسق المقيم بعد تنشيطه. وستُنظر أيضاً في تقرير الأمين العام عن توصياته للدورة الاستعراضية المقبلة. وستدعم الإدارة الدول الأعضاء في إجراء الاستعراض بناء على البيانات والمؤشرات والدراسات الاستقصائية والدراسات التحليلية المختلفة. وسيقدم التقرير السنوي المنتظم عن تنفيذ الاستعراض أثناء الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٢٠.

١٢-٩ ويظل التكامل الاستراتيجي أساسياً لتعزيز اتساق وتكامل عملية التنفيذ في سياق النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك مواصلة تعزيز الروابط القائمة بين البرامج الفرعية للإدارة من أجل تيسير تقديم دعم أكثر فعالية ومرونة إلى الدول الأعضاء، بالتعاون الوثيق مع الكيانات التابعة للجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكفالة إقامة روابط أقوى مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واللجان التنفيذية الأخرى والعديد من الشركاء الآخرين. وتهدف الإدارة أيضاً إلى دعم اتباع نهج متسق ومتكامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. فمن الضروري اتباع نهج متكامل لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ تكون متحسبة للمخاطر وقادرة على الصمود في وجهها. وستواصل الإدارة أيضاً تقديم الدعم الفني وبناء القدرات فيما يتعلق بالأبعاد المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، مع التركيز على المياه، والطاقة، والمناخ، والمحيطات، والغابات، والتوسع الحضري، والنقل، والعلم، والتكنولوجيا، والفقر، وعدم المساواة، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

١٣-٩ وإضافة إلى ذلك، ستواصل الإدارة تنفيذ ولاياتها من أجل تنسيق استعراض تنفيذ مجموعة كبيرة من الاتفاقات الحكومية الدولية الأخرى التي تشمل إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج العمل العالمي للشباب، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإعاقة والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢، فضلا عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠٢٧-٢٠١٨).

١٤-٩ وستقوم الإدارة بتعميق تحليلها لأهداف التنمية المستدامة من خلال الدعم المقدم لإعداد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وستواصل أيضا عملها المتعلق بتنفيذ جميع خطط العمل والشراكات المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما مسار ساموا. وستواصل الإدارة أيضا السعي إلى تعزيز التعاون مع المنتديات الإقليمية لمساعدتها على إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل أفضل، وضمان أن تظل غاية عدم ترك أي أحد خلف الركب محور تركيز جهود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

١٥-٩ وفيما يتعلق بإطار المؤشرات المتفق عليها دوليا لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، تعمل الإدارة عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة من أجل تنسيق جهودها الرامية للمساعدة فعليًا على تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية بهدف تلبية الطلبات على البيانات التي تفتضيها أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأولويات الإنمائية الوطنية. وسيظل العمل المتعلق بالإحصاءات متوائما مع الركائز الموضوعية الثلاث لخطة عام ٢٠٣٠ ومع المهام الاستراتيجية الرئيسية التي كلفت بها الخطة، وسيظل هذا العمل مستندا إليها.

١٦-٩ وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بمسائل الهجرة والسكان والتنمية، تواصل الإدارة المساهمة في الاستعراض العالمي للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالاضطلاع بدور الجهة المسؤولة عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بسياسات الهجرة والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، من خلال توفير البيانات الأساسية التي تُستخدم كمدخلات في الرصد العالمي لأكثر من ثلث المؤشرات، ودعم مناقشة المسائل ذات الصلة في إطار لجنة السكان والتنمية مما يساهم في استعراضات أهداف التنمية المستدامة التي تجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وستساهم الإدارة أيضا، بوصفها عضوا في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الجديدة، في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وستواصل الإدارة إعداد التقديرات والإسقاطات الرسمية للأمم المتحدة المتعلقة بسكان العالم، بما في ذلك بشأن عدد المهاجرين الدوليين حسب بلد المنشأ والمقصد، وستكون هذه التقديرات والإسقاطات مشفوعة بتحليلات للترابط بين الاتجاهات السكانية والتنمية المستدامة.

١٧-٩ وستعمل الإدارة على تعزيز قدراتها ومنتجاتها التحليلية، بما في ذلك منشوراتها الرئيسية، وستستكشف الآثار السياساتية لتحليلها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيساعد ذلك، في جملة أمور، على تعزيز الدعم بأعمال الأمانة الذي تقدمه الإدارة إلى لجنة السياسات الإنمائية، والدعم الفني الذي تقدمه للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة. وستواصل الإدارة أيضا التركيز على المسائل الطلائعية والناشئة، وكذلك على المسائل المرتبطة بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وستحفظ رؤية طويلة الأجل لاتجاهات التنمية المستدامة وأثرها على أهداف التنمية المستدامة. وستعمل أيضا على تعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة لتضمن إسهام العمل التحليلي المضطلع به على الصعيدين الوطني والإقليمي في المداولات التي تجري على الصعيد العالمي، وعلى توطيد الروابط بين الأعمال المعيارية والتحليلية والسياسات وتنمية القدرات، وعلى المساهمة في الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن. وستواصل الإدارة دعم التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام من أجل توطيد الصلة بين السلام والتنمية على

- الصعيد الحكومي الدولي، ومواءمة العملية الجارية الهادفة لتعزيز الاتساق بين الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- ١٨-٩ وسيركز عمل الإدارة أيضا على تحليل ودعم الجهود الرامية إلى جعل المؤسسات شاملة للجميع وفعّالة وخاضعة للمساءلة ومهيأة بشكل جيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يدعو إلى ذلك الهدف ١٦. وستساعد الإدارة الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة على التفكير في دور المؤسسات، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من النظر في أهداف التنمية المستدامة، وستساعد لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة على المساهمة بخبراتها وأفكارها.
- ١٩-٩ وستواصل الإدارة، بوصفها أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، تعزيز دعمها المقدم إلى الدول الأعضاء لكفالة التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها على جميع المستويات، وفقاً لصك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وأهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالغابات. وستواصل الإدارة تقديم الدعم الفني بواسطة الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات التابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من أجل بناء قدرة البلدان على تيسير الحصول على التمويل للغابات، وتشجيع بلورة استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات. وكجزء من أنشطة الاستجابة لدعوة الجمعية العامة إلى تنظيم عمل الإدارة على نحو متكامل ومتناسك ومنسق وتعاوني، كي يمكن للإدارة ككل أن تقدم الدعم لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، يُقترح تحقيق الاتساق بين أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، التي تنفذ البرنامج الفرعي للإدارة المستدامة للغابات، مع شعبة أهداف التنمية المستدامة. فبالإضافة إلى برامجها المتعلقة بتغير المناخ والطاقة والمحيطات والمياه والنقل، تؤدي شعبة أهداف التنمية المستدامة في الإدارة دور مجمع التحليل والخبرة الفنية في جميع القضايا المواضيعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وبموجب هذا الاقتراح، ستظل أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مسؤولة حصراً عن دعم المنتدى وإنجاز الولايات ذات الصلة في إطار البرنامج الفرعي ٨، مع تعزيز الدعم المقدم من البرنامج الفرعي ٣ لضمان تغطية شاملة للقضايا التي لها تأثير على تنمية الغابات بطريقة مستدامة.
- ٢٠-٩ وتضطلع الإدارة بدور قيادي في دعم مختلف مسارات العمل المتعلقة بوسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا، وتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع غيرها من المنظمات الدولية في مجال تمويل التنمية المستدامة، إلى جانب تزويد الأمين العام بالدعم التحليلي. وقد بدأت الإدارة بالفعل التحضيرات للاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠ بغية النهوض بالدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وستواصل الإدارة دعم البلدان النامية في تصميم وتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة والاستراتيجيات التي تدعمها، تمسحياً مع استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة عام ٢٠٣٠، التي تلزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدعم تطوير استراتيجيات التمويل المستدام على الصعيدين القطري والإقليمي. وسيستلزم المشروع تطوير مجموعات أدوات لفرق الأمم المتحدة القطرية لدعم البلدان النامية في تصميم وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة وإدماج السياسات العالمية في المستوى الوطني دعماً لاستراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وستواصل الإدارة أيضاً تقديم الدعم إلى الأمين العام من أجل تنسيق مشاركة ممثلي الأمم المتحدة في عمليات مجموعة العشرين وفي عمليات المؤسسات والمنتديات الاقتصادية والمالية العالمية الأخرى. وعلاوة على ذلك، ستقوم الإدارة في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها لتعزيز الفعالية والكفاءة والتنسيق الداخلي لأعمالها والمساءلة عنها، بموجب قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٩، بإنشاء قدرة مركزية للرصد والتقييم لتعزيز تنفيذ برامجها. وسيتيح ذلك أيضاً الاستجابة للملاحظات التي أصدرتها منذ مدة طويلة كيانات مراجعة الحسابات فيما يتعلق بامتلاك الإدارة قدرة مركزية محدودة للاضطلاع بأنشطة الرصد والتقييم، ويتمشى مع مبادرات الإصلاح لتعزيز مهام الرصد والتقييم في الأمانة العامة.
- ٢١-٩ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار توافر معلومات وبيانات دقيقة ومحدثة للمنتجات التحليلية التي تعدها الإدارة؛
- (ب) استمرار التعاون مع صنّاع السياسات والجهات المعنية والكيانات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة عند النظر في قضايا التنمية المستدامة في إطار الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وكذلك في إطار العمليات الحكومية الدولية الأخرى التي يقدم لها البرنامج خدمات؛
- (ج) تعاون الحكومات وغيرها من الجهات المعنية مع البرنامج في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية المقترحة، وأن تكون لديها الموارد والقدرات الوطنية اللازمة.
- ٢٢-٩ وتراعي الإدارة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للبرامج الفرعية ٣ و ٧ و ٩، تعكس النتائج التي سُلط عليها الضوء في عام ٢٠١٨ جوانب متصلة بالأبعاد الجنسانية.
- ٢٣-٩ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يضطلع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور الداعي إلى عقد اجتماعات للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتلتزم اللجنة التنفيذية، بوصفها أداة لتنسيق عمل الأمم المتحدة في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالقيام بما يلي: (أ) كفالة تعزيز الاتساق داخل الأمم المتحدة؛ (ب) وتيسير مشاركة البلدان النامية بصورة أكثر فعالية في العمليات العالمية؛ (ج) وتحقيق توازن أفضل بين الأبعاد العالمية والإقليمية للتنمية، من حيث التحليل، ووضع القواعد والمعايير، والمساعدة التقنية؛ (د) وتعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والتحليلية والتنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وعن طريق اللجنة التنفيذية، تعمل الإدارة مع كيانات الأمم المتحدة لتضمن مساهمة هيئاتها الحكومية الدولية في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وفضلا عن ذلك، تقدم الإدارة الدعم إلى الجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتتعاون الإدارة بشكل وثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل الاضطلاع بهذا العمل. وعلاوة على ذلك، ستنشئ الإدارة قدرة تنسيق داخلية لدعم نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه والجبل الجديد من الأفقر القطرية التابعة للأمم المتحدة التي ستيسر التعاون بشكل أكثر تنظيما بين الإدارة والمنسقين المقيمين.
- ٢٤-٩ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون الإدارة بشكل وثيق مع مختلف الوكالات والجهات المعنية لزيادة قدراتها على تحليل السياسات وإنتاج المعارف. فعلى سبيل المثال، بالتعاون مع الشركاء والجهات المعنية، تبادر الإدارة إلى استكشاف سبل جديدة لمواجهة التحديات الماثلة واستغلال الفرص المتاحة للتشغيل البيني للبيانات. ويشمل ذلك تحديد الأدوات وتعريف نظم الإدارة لإتاحة استخدام مجموعات بيانات من مختلف نظم البيانات عبر الحدود المؤسسية والقطاعية والمؤسسية.

أنشطة التقييم

- ٢٥-٩ استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييم الذاتي لبرنامج عمل البرنامج الفرعي ٥ الذي أُجِّز في عام ٢٠١٨.
- ٢٦-٩ وروعت في وضع الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ للبرنامج الفرعي ٥ نتائج التقييم الذاتي المشار إليها في الفقرة ٩-٢٥ أعلاه. وكان الهدف من التقييم هو توفير تقييم متعمق وفي أوانه للنواتج الرئيسية للبرنامج الفرعي. وتم استكشاف مختلف أساليب العمل في إطار البرنامج الفرعي وجرى النظر في استراتيجيات بديلة لتحسين فعالية إنتاج ونشر النواتج الرئيسية.
- ٢٧-٩ وترد فيما يلي التقييمات الذاتية والتقييمات الأخرى المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠:
- (أ) تقييم يُجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية للإدارة برومتها؛

- (ب) تقييم ذاتي للبرنامج الفرعي ٢ لتقييم مدى فعالية الأنشطة وفائدتها وأثرها؛
- (ج) تقييم ذاتي للبرنامج الفرعي ٦ لاستعراض مدى مساهمة هذا البرنامج الفرعي في رفع مستوى الوعي والحوار بشأن الحالة الاقتصادية في العالم، بسبل منها تشجيع وتعميم وجهة نظر موحدة للأمم المتحدة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي وأثارها على آفاق البلدان النامية.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

برنامج العمل



البرنامج الفرعي ١

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

١- الهدف

٢٨-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز دور كل من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجالات ذات الصلة.

٢- المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٩-٩ بالنظر إلى اتساع نطاق الهدف، فإنه متواءم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣- أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨



أجرت نائبة الأمين العام حواراً موجزاً مع صوفيا، الروبوت ذو الصفات البشرية وأول مشارك من هذا النوع في حلقة نقاش في الأمم المتحدة، خلال الاجتماع المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، المصدر: الأمم المتحدة.

الدول الأعضاء من دراسة الاتجاهات المستقبلية والقضايا الجديدة والناشئة التي ستؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعد سنتين أو خمس

التركيز على التكنولوجيا والاتجاهات المستقبلية للتنمية المستدامة

يمكن أن يسهم التطور التكنولوجي السريع في تحقيق التنمية المستدامة، ولكنه قد يشكل تهديداً أيضاً إذا لم يتم التحكم فيه بشكل سليم. وأصبحت هذه الحقيقة تحظى باهتمام متزايد داخل الأمم المتحدة وخارجها. وفي أواخر عام ٢٠١٧، تحاورت صوفيا، وهي أول روبوت يشارك في حلقة نقاش في الأمم المتحدة، مع المندوبين للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة خلال اجتماع مشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة عُقد بشأن موضوع "مستقبل كل شيء: التنمية المستدامة في عصر التطور التكنولوجي السريع".

وفي عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي الدعم لكي يركز الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مثل هذه الاتجاهات الناشئة، ولتمكين الجزء الرفيع المستوى من النظر في مسائل تتجاوز نطاق اختصاصه المعتاد - أي تحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة. وهكذا مكّنت المقترحات المقدمة

سنوات أو أكثر من الآن. وفي هذا السياق، دعا البرنامج الفرعي كبار الخبراء الاقتصاديين والأخصائيين في الاستشراف الاقتصادي وفي نماذج الاقتصاد الكلي وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة، إلى دراسة أثر الاتجاهات والقرارات الحالية على مستقبل التنمية المستدامة وإلى التفكير في الاتجاهات الطويلة الأجل، بما في ذلك دور التكنولوجيات الجديدة والقديمة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، أعدّ البرنامج الفرعي تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ عن تسخير التكنولوجيات الجديدة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة (E/2018/66) الذي لفت انتباه الدول الأعضاء إلى الحاجة الماسة للنظر في الفرص والتحديات المحتملة المتصلة بالتطور التكنولوجي السريع وللتفكير في نوعية الإجراءات التي يجب اتخاذها لاستغلال التكنولوجيات الطلائعية في خدمة الصالح العام، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تعزيز التزام الدول الأعضاء بتغيير تركيز الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من تحليل السياقات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة إلى النظر في التخطيط والتحليل على المدى البعيد بحلول عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الأدلة على تحقيق هذه النتيجة اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٠٥/٧٢، الذي وافقت فيه الجمعية على أن يركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال اليوم الأخير من الجزء الرفيع المستوى، على الاتجاهات والسيناريوهات المقبلة فيما يتعلق بموضوع المجلس والأثر الطويل الأجل للاتجاهات الحالية، مثل المساهمات التي توفرها التكنولوجيات الجديدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعي والبيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وُثبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣٠-٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تيسير ورصد التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وفي توطيد الصلات بين مناقشة السياسة العامة على الصعيد العالمي والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، بسبل منها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، كما تبرهن على ذلك الزيادة في النسبة المئوية لجهات التنسيق الوطنية المعنية بعمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري، التي تشارك في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، من ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن يتواصل تحسين هذا المؤشر في عام ٢٠١٩، من أجل تمهيد الطريق لكي يتاح للجمعية العامة في عام ٢٠٢٠ القيام، على نحو مستنير وشامل للجميع، باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

عمليات الاستعراض الوطني الطوعية: بلوغ أهداف التنمية المستدامة بوتيرة أسرع

في تموز/يوليه ٢٠١٨، اجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمرة الثالثة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. وقد أنشئ المنتدى بموجب خطة عام ٢٠٣٠ ليكون منصة تتيح الإشراف على متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي. ومنذ عام ٢٠١٦، ومع بدء عمليات الاستعراض الوطني الطوعي، تطوّر عدد متزايد من الدول الأعضاء لتقديم استعراضات وطنية طوعية إلى المنتدى: تقدّم ٢٢ بلداً استعراضات وطنية في عام ٢٠١٦، و ٤٣ بلداً في عام ٢٠١٧، و ٤٦ بلداً في عام ٢٠١٨؛ ومن المقرر أن يجري ٥١ بلداً استعراضات وطنية طوعية في عام ٢٠١٩.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان في ضيق الوقت المخصص لكل بلد منها، نظرا لعدد الاستعراضات الوطنية الطوعية الكبير الذي ينبغي إدراجه في الأيام الـثلاثة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وترى بعض البلدان أن ذلك ليس منصفًا بالنظر إلى اتساع نطاق العملية التحضيرية التي أجرتها في إطار إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأعربت بعض البلدان عن رغبتها في الحصول على المزيد من الوقت في العملية الحكومية الدولية لتبادل المعارف والتجارب وتفعيل الشراكات استجابة للاستعراضات الوطنية الطوعية.

واستجابة لذلك، سيواصل البرنامج الفرعي، استشرافا لعام ٢٠٢٠، صقل العملية التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية بغية توفير المزيد من الوقت للبلدان لتبادل تجاربها بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، وفي نهاية المطاف، المشاركة بفعالية أكبر في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومن خلال تبادل الخبرات، يمكن للبلدان بناء المعارف وتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولهذا يستهدف البرنامج الفرعي تنظيم حلقات عمل تحضيرية إقليمية وعالمية للتهيئة لعملية الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومن ثم إتاحة مزيد من الفرص للبلدان للتفاعل والتعاون بشأن التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لأن عملية الاستعراض الوطني الطوعي تظهر تلك التحديات. وإضافة إلى ذلك، توفر حلقات العمل محفلا تناقش فيه البلدان سبل إجراء استعراضاتها الوطنية الطوعية، وتشجع بذلك التعلم من الأقران. ومع تطور الاستعراض الوطني الطوعي من المرحلة الأولية التي حُدِّدت فيها خطوط الأساس الوطنية والحالة الراهنة وحتى استعراض التقدم الفعلي المحرز وأثر التدابير المتخذة، سترداد أهمية العملية التحضيرية للاستعراض. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية عن طريق إسداء المشورة بشأن كيفية إجراء الاستعراضات وإشراكهم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسيعزز الانخراط المتزايد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى مع منظومة الأمم المتحدة بضمن أن يستفيد الدعم الذي تقدمه له الإدارة من الإسهام الفني المعزز لمنظومة الأمم المتحدة. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بمساعدة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكفل فعالية المناقشات بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لكي تحقق البلدان أقصى قدر من الفوائد والآثار الإيجابية غير المباشرة.

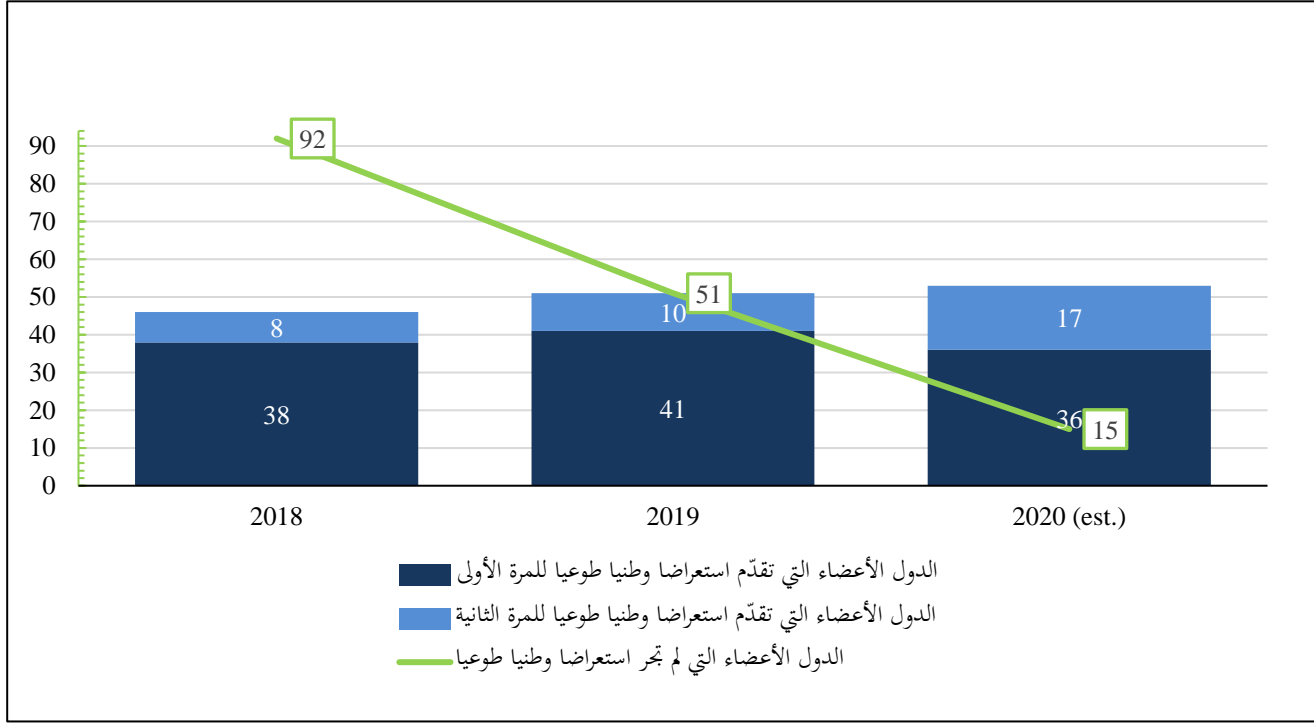
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف، المقرر تحقيقه، في بلوغ النتيجة، وهي زيادة عدد البلدان التي تقدم استعراضات وطنية طوعية أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويعزى ذلك جزئيا إلى العملية التحضيرية المعززة، التي ستتيح وقتا أطول للبلدان لكي تتبادل معارفها وتجاربها وتفعّل شراكاتها أثناء في الاجتماعات الحكومية الدولية، على ضوء الاستعراضات الوطنية الطوعية، ولكي تستفيد البلدان من الاستعراضات الوطنية الطوعية بأقصى قدر ممكن.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، بلوغ عدد البلدان التي ستقدم استعراضات وطنية طوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى ٥٣ بلدا.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد البلدان التي تقدم استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى



٣١-٩ تتضمن قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القراران ١٦/٦١ و ١/٦٨ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقراران ٢٢٦/٦٧ و ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والقرار ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية. وإضافة إلى ذلك، ينص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ بشأن العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على ولاية أساسية من ولايات البرنامج الفرعي. وقد أُنيطت بالبرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ ولايات جديدة، بموجب القرارات التالية: القرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والقرار ٣٠٥/٧٢ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن عناصر من القرار ٢٧٦/٧٢ بشأن متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣٢-٩ يعرض الجدول ٩-١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٩-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المحدودة		
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء		
١٦٩	١٧١	١٦٩
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)		
٢٠٧	٢١٢	٢١٣
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)		
باء - توليد المعارف ونقلها		
١٣	١٣	١٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)		
٢٣	١٥	٧
المواد التقنية (عدد المواد)		
المنجزات المستهدفة غير المحدودة		
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية		
التشاور والمشورة والدعوة		
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية		
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال		
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية		
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط		

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٣٣-٩ يُعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية أساساً إلى زيادة عدد التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بسبب إعادة التنظيم الداخلي للإدارة، التي أدت إلى نقل المنجزات المستهدفة من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ١.

٣٤-٩ ويعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى زيادة عدد الاجتماعات المتصلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بسبب إعادة التنظيم الداخلي للإدارة، التي أدت إلى نقل المنجزات المستهدفة من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ١.

٣٥-٩ ويعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى زيادة عدد حلقات العمل العالمية والإقليمية في إطار التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بسبب إعادة التنظيم الداخلي للإدارة، التي أدت إلى نقل المنجزات المستهدفة من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ١.

٣٦-٩ ويعزى الفرق في المواد التقنية أساساً إلى زيادة في عدد الدراسات والمواد بشأن المسائل المتصلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية، بسبب إعادة التنظيم الداخلي للإدارة، التي أدت إلى نقل المنجزات المستهدفة إلى البرنامج الفرعي ١، وإلى الاحتياجات الجديدة المنبثقة عن قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٣٧-٩ يعزى الفرق في المواد التقنية أساساً إلى زيادة عدد الدراسات المتعلقة بتنفيذ الاستعراضات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، بسبب الزيادة الكبيرة في الاحتياجات الناجمة عن قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩.



البرنامج الفرعي ٢ التنمية الاجتماعية الشاملة

١ - الهدف

٣٨-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز سياسات القضاء على الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة وتحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي والرفاه للجميع.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

٣٩-٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع، تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

٣ - أضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

من القيادة الفكرية إلى العمل على صعيد السياسة العامة



الدورة السادسة والخمسون للجنة التنمية الاجتماعية، مقر الأمم المتحدة، نيويورك. المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

في ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي التشديد على أهمية توليد المعارف ونقلها من أجل المضي قدما بالسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة ورفاه الأفراد والجماعات.

ووسّع البرنامج الفرعي عملية تحليل سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة التي يقوم بها واضطلع بمهمة القيادة الفكرية بشأن وضع أطر السياسات الاجتماعية الفعالة من خلال إعداد ونشر تقرير بعنوان *Promoting Inclusion through Social Protection: Report on the World Social Situation 2018* (تعزيز الإدماج من خلال الحماية الاجتماعية: تقرير الحالة الاجتماعية في العالم عام ٢٠١٨). وقد أشير إلى هذا التقرير الرئيسي في منشورات مهمة في مجال الحماية الاجتماعية وعدم المساواة^(١).

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في النتيجة، وهي اعتراف الدول الأعضاء بقضايا محددة من قضايا التنمية الاجتماعية الشاملة. وأدى الاهتمام بالمضمون التحليلي للتقرير الرئيسي إلى تنظيم حلقة دراسية شبكية في إطار البرنامج الفرعي لمناقشة موضوع هذا التقرير. واحتلّت هذه الحلقة الدراسية الشبكية المركز الثاني بين الحلقات الدراسية الشبكية المنشورة على منصة socialprotection.org في عام ٢٠١٨ من حيث عدد الحضور، إذ بلغ عدد المشاركين فيها ١١٦ شخصا، من بينهم أعضاء في منظمات المجتمع المدني، وممثلون من الحكومات وباحثون من الأوساط الأكاديمية وشركاء في المنظمات الدولية. وفي استقصاء تلا الحلقة الدراسية الشبكية، رأت الغالبية العظمى من المشاركين أن الحلقات الدراسية الشبكية مفيدة جدا لعملها.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة إحاطة الجمعية العامة ولجنة التنمية الاجتماعية علما بالتوصيات في مجال السياسة العامة المتعلقة بالحد من أوجه انعدام المساواة وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتقديرهما إياها. وقررت اللجنة، في دورتها السادسة والخمسين، أن توائم الموضوع ذا الأولوية لدورة عام ٢٠١٩ مع الموضوع الذي سيختاره المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. والموضوع المختار هو: "التصدي لأوجه انعدام المساواة والتحديات التي تعترض الإدماج الاجتماعي من خلال السياسة المالية وسياساتي الأجور والحماية الاجتماعية". وعلاوة على ذلك، شجعت الجمعية العامة الأمين العام، في قرارها ١٤١/٧٢، على أن يُضمّن التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٩ أفضل الممارسات المتعلقة بالحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة أيضا الدعم الذي تطلبه الدول الأعضاء في مجال التعاون التقني وتطوير القدرات في المسائل ذات الصلة، بما فيها القيام، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، بتنفيذ مشروع لتنمية القدرات لمساعدة باكستان وكمبوديا على مواصلة تطوير نظم الحماية الاجتماعية الوطنية من أجل القضاء على الفقر.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

(١) من بينها تقرير منظمة العمل الدولية المعنون *World Social Protection Report 2017–2019: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (Geneva, 2017). والتقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا *Promoting Equality: An Interregional Perspective* (Santiago, 2018).

٤٠-٩ وقد تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهي تعزيز الفهم المشترك والقرارات والإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي بشأن أطر السياسات الفعالة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والرفاه للجميع، وذلك على نحو ما تدل عليه زيادة النسبة المئوية للتوصيات المستخدمة في صياغة القرارات والمقررات والاستنتاجات المتفق عليها (زيادة فعلية قدرها ٩٠ في المائة مقارنة بالأداء المستهدف ونسبته ٨٦ في المائة)، على النحو المبين في تقارير الأمين العام.

٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

السلام المستدام من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب

يضمّ العالم اليوم أكبر جيل من الشباب في تاريخه. ويناhez عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ سنة في العالم ١,٨ بليون شاب وفتاة، وهذا هو أكبر عدد من الشباب على الإطلاق. ويعيش عدد كبير منهم في البلدان النامية. وفي الواقع، يشكل الأطفال والمراهقون غالبية السكان في ٤٧ بلدا من أقل البلدان نموا في العالم. ويمارس ذلك ضغطا هائلا على الفئات الشابة في جميع أنحاء العالم، بالنظر إلى أن أكثر من خمس هذه الفئة عاطلون عن العمل أو غير منخرطين في التعليم أو التدريب. وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بدور الفئات الشابة باعتبارها من عوامل التغيير الرئيسية وبأهمية معالجة مسائل التنمية الاجتماعية الحاسمة من قبيل المسائل المتصلة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل. ويمكن للنهوض بالتنمية الاجتماعية الشاملة للشباب أن تسهم في منع انخراطهم في النزاعات العنيفة وفي إقامة مجتمعات سلمية شاملة للجميع، لا يُدفع فيها الشباب إلى البحث عن تلك الفرص في أماكن أخرى.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء، نظرا لاستمرار وجود ثغرات في فهم الأبعاد الاجتماعية للسلام ومنع النزاعات ومعالجتها، مع محدودية التنسيق بين القطاعين الاجتماعي والأمني، ومحدودية التشاور والعمل مع الشباب في هذا الصدد، على الرغم من ازدياد الوعي بالمسائل المتصلة بالشباب والسلام والأمن على الصعيد الوطني.

لمعالجة ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠، بتنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز السلام المستدام من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب في إطار خطة عام ٢٠٣٠" في كينيا ولبنان وليبيريا، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وستتضمن المشروع القيام بما يلي: (أ) تقييم أولي للاحتياجات؛ (ب) ومشاورات وطنية بين أصحاب المصلحة؛ (ج) وإعداد نموذج أو دليل عملي، استنادا إلى المقابلات التي ستجرى مع الشباب والمنظمات الشبابية في بلدان المشروع والمناسبات الوطنية المخصصة للشباب والسلام المستدام التي ستجرى في كل بلد؛ (د) وإجراء جولة ثانية من حلقات العمل الوطنية/المشاورات لإقرار النموذج في البلدان الثلاث التي ينفذ فيها المشروع؛ (هـ) وبدء تنفيذ النموذج ونشره على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال حلقة عمل دولية.

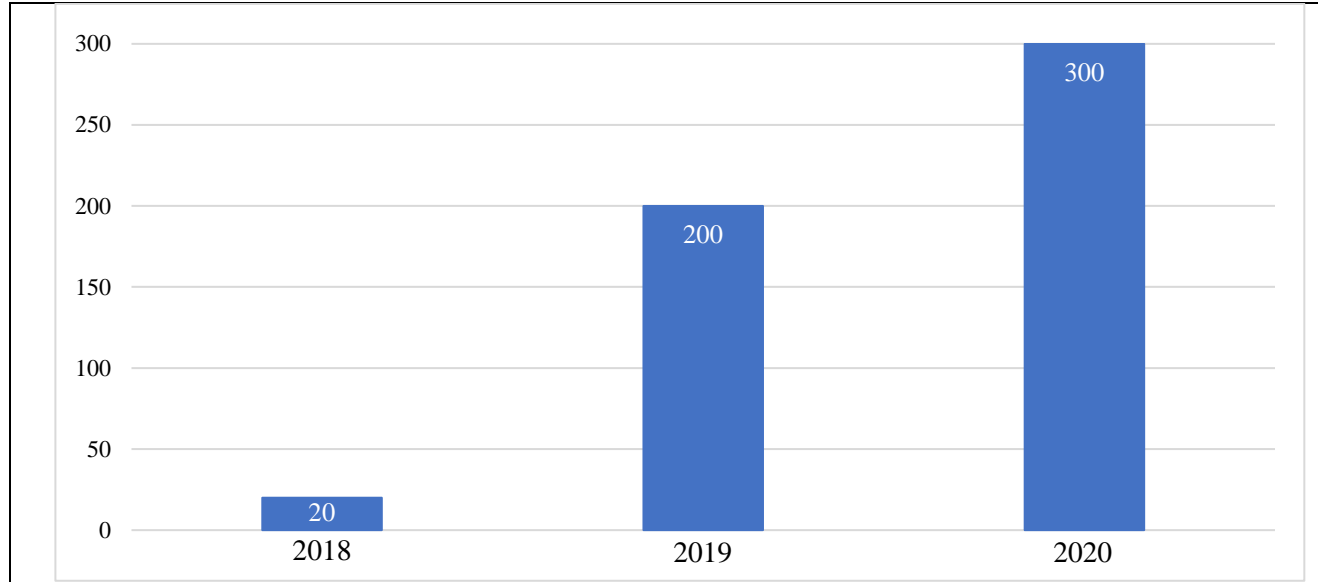
النتيجة والأدلة

من المقرر أن يسهم المنجز المستهدف في النتيجة، وهي زيادة قدرة المسؤولين الحكوميين، وجماعات المجتمع المدني التي يقودها الشباب وغيرها من الشركاء المعنيين على جمع وتقييم البيانات ذات الصلة واستعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب وإعادة صياغتها وتنفيذها ورصد التنفيذ وتقييمه، لأن تلك السياسات ستسهم في انخراط الشباب والحد من العنف وفي تعزيز السلام المستدام.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة عدد الشباب والمسؤولين المدربين على وضع وتنفيذ أطر السياسات المتكاملة التي تدمج منظور الشباب، ولا سيما الفئات الشابة المهمشة والضعيفة، وتتطرق إلى الروابط القائمة بين تطوير الفئات الشابة ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الشباب والمسؤولين المدربين على صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب التي تشجع الشباب والسلام والأمن



زيادة قدرات ٢٠ شخصا من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا على صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب التي تشجع الشباب والسلام والأمن في سياق خطة عام ٢٠٣٠	زيادة قدرات ما مجموعه ٢٠٠ شخص من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا ولبنان وليبيريا على صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب التي تشجع الشباب والسلام والأمن	زيادة قدرات ما مجموعه ٣٠٠ شخص من الشباب والمسؤولين الحكوميين في كينيا ولبنان وليبيريا على صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب التي تشجع الشباب والسلام والأمن توسيع نطاق الوصول إلى البلدان الأخرى في المنطقة وفي مناطق أخرى
---	--	---

٤١-٩ تتضمن قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القراران د-٢٤/٢ و ١٤١/٧٢ بشأن التنمية الاجتماعية؛ والقرارات ١٦٧/٥٧ و ١٣٤/٥٨ و ١٣٩/٦٧ و ١٤٤/٧٢ المتعلقة بالشيخوخة؛ والقراران ٥٨/٥١ و ١٤٣/٧٢ بشأن التعاونيات؛ والقرارات ٥٢/٣٧ و ٩٦/٤٨ و ٣/٦٨ و ٢/٦٩ و ١٧٠/٧٠ و ١٦٥/٧١ و ١٦٢/٧٢ بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية الوصول؛ والقرار ١٤٥/٧٢ بشأن متابعة السنة الدولية للأسرة والقرارات ٢٩٥/٦١ و ٢/٦٩ و ١٥٥/٧٢ بشأن الشعوب الأصلية؛ والقرار ٢٣٣/٧٢ بشأن القضاء على الفقر والقرار ٢٤٤/٧٣ بشأن القضاء على الفقر في الريف؛ والقرارات ٨١/٥٠ و ٣١٢/٦٥ و ١٤٦/٧٢ بشأن الشباب؛ والقرار ١٤٢/٧٢ بشأن تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي. وقد أنيطت بالبرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ ولاية جديدة بموجب القرار ٢٤/٧٣ بشأن الرياضة باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٤٢-٩ يعرض الجدول ٢-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٩-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام الفعلية لعام ٢٠١٨
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٢٦	٣٠	٢٥	٢٦
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
باء - توليد المعارف ونقلها			
٢	٢	٢	٢
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
١٠	١٠	١٠	١٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
١	٣	٢	٢
المنشورات (عدد المنشورات)			
٧	٧	٧	٦
المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ٤٣-٩ يعزى الفرق بين الأرقام المقررة والأرقام الفعلية لوثائق الهيئات التداولية إلى الطابع السنوي لإحدى الوثائق التي يوجد تكليف رسمي بإصدارها.
- ٤٤-٩ يعزى الفرق بين الأرقام المقررة والأرقام الفعلية للمواد الفنية إلى صدور تكليف إضافي للبرنامج الفرعي، ونتج عن ذلك منجز مستهدف إضافي.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٤٥-٩ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية للجمعية العامة ولجنة التنمية الاجتماعية إلى طبيعة بعض وثائق الهيئات التداولية التي صدر بها تكليف التي تصدر كل سنتين. وبناء على ذلك، من المقرر صدور بعض التقارير في عام ٢٠١٩ وهي لن تصدر مرة أخرى قبل عام ٢٠٢١.
- ٤٦-٩ ويعزى الفرق في المنشورات إلى الجدول الزمني لنشر المنشورات المتعلقة بالشباب والشعوب الأصلية المقرر إصدارها في عام ٢٠١٩، الذي يمتد على سنتين وعلى أربع سنوات تباعاً.



البرنامج الفرعي ٣ التنمية المستدامة

١ - الهدف

٤٧-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها والتزاماتها.

٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

٤٨-٩ بالنظر إلى اتساع نطاق الهدف، فإنه متواءم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحدد مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة - قاعدة بيانات لإجراءات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



قاعدة بيانات منظومة الأمم المتحدة لإجراءات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اعترفت الدول الأعضاء، في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق حكوماتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة دور دعم البلدان في هذا المسعى. وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها أمانة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، وضع البرنامج الفرعي قاعدة بيانات لإجراءات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتضمن معلومات عن إسهامات ما يزيد على ٤٠ كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة. وتنتج قاعدة البيانات هذه عن دراسة

استقصائية أجريت في نهاية عام ٢٠١٧، مُنح كل كيان من خلالها فرصة تقديم المعلومات الخاصة به عن القرارات الاستراتيجية والبرامج والتدابير التي اتخذتها كل من الهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيين وهيئات تقديم الدعم لبناء القدرات وإجراءات أخرى من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لكل كيان أن يحدّث قاعدة البيانات على شبكة الإنترنت وهي متاحة ليطلع عليها عامة الناس. ويتوخى أن تكون قاعدة البيانات هذه مستودعاً لكل من يلتمس المساعدة في تنفيذ أهداف أو غايات محددة، وستكون بمثابة مرجع وأداة تحليلية للإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقدّمت قاعدة البيانات إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في تموز/يوليه ٢٠١٨. وخلال السنة، نسّق البرنامج الفرعي إضافة المعلومات المستجدة إلى المحتوى وفقاً للكيان المستخدم، وشرع في إجراء تحليل متعمق لمضمونها. ومن المتوخى أن تُكَمّل قاعدة البيانات، في المستقبل، بمجموعة من الممارسات الجيدة، التي ستُجمع في أعقاب توجيه دعوة إلى جميع أصحاب المصلحة لتقديم بياناتهم.

وبالتالي، تيسر هذه الأداة تبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، ومع الخبراء التابعين للأفرقة القطرية للأمم المتحدة على المستوى القطري.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز توافر المعلومات المتعلقة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وشفافية هذه المعلومات.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة عدد الزيارات إلى قاعدة البيانات منذ إطلاقها (حوالي ٥٠.٠٠٠ زيارة خلال الفترة من ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩).

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٤٩-٩ وقد تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهي تعزيز تنفيذ البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، لاستراتيجيات التنمية المستدامة الرامية إلى صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأطر والبرامج دعماً للتنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشراكات الجديدة، وذلك على نحو ما تدل عليه زيادة النسبة المئوية للدول الأعضاء المستفيدة من مساعدة البرنامج الفرعي، التي أطلقت مبادرات سياساتية وشراكات وخطط عمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بلغت النسبة الفعلية ١٠٠ في المائة مقارنة بالأداء المستهدف البالغ ٩٦ في المائة).

٤ - أوضاع على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة: مساعدة الدول الأعضاء في البقاء على المسار الصحيح

عمل البرنامج الفرعي، من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، على تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء والمؤتمرات بشأن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة في إطار التحضير للاستعراضات المواضيعية في الدورات السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستنتهي الدورة الأولى من الاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها بدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٩. وكانت هذه الاجتماعات ونتائجها في متناول الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على نطاق واسع.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في ضمان أن تولي نتائج المؤتمرات والاجتماعات الاعتبار الواجب لطابع خطة عام ٢٠٣٠ المتكامل وأن تبرز أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة.

واستجابة لذلك، واستشرافاً لعام ٢٠٢٠، سُنَّظمت سلسلة من ستة اجتماعات ومؤتمرات لأفرقة الخبراء تركز على الموضوع الذي يختاره المنتدى السياسي الرفيع المستوى لدورة ٢٠٢٠ وذلك الذي يختاره لدورة ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تقرها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وسيواصل البرنامج الفرعي حشد خبراته وقدراته التحليلية والمنهجية، إضافة إلى شبكته من الخبراء ومجموعة الممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي أتاحتها على الإنترنت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل مساعدة الحكومات في رصد وتعديل استراتيجياتها الوطنية فيما يتعلق بجميع عناصر خطة عام ٢٠٣٠. وستركز هذه الاجتماعات على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أوجه الترابط القائمة بين الأهداف

السبعة عشر وطابعها المتكامل والتحديات المحددة التي تواجهها الدول الأعضاء. وسوف تعقد الاجتماعات بالتنسيق الوثيق مع مختلف شركاء منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وستشارك أصحاب المصلحة غير الحكوميين، عند الاقتضاء. وبالنظر إلى الطابع الشامل لخطة عام ٢٠٣٠، ستركز حلقات العمل المواضيعية هذه ومجمل عمل البرنامج الفرعي على قوة الشراكات التي تقوم بين أصحاب المصلحة المتعددين.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي خطط معززة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تولى الاعتبار الواجب لأوجه الترابط القائمة بين الأهداف السبعة عشر وطابعها المتكامل

وستشمل الأدلة التي تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، إشارات إلى النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء في الاجتماعات والمؤتمرات التي نُظمت، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء في سياق دورتي المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
ترد في أحيان كثيرة إشارات إلى النتائج التي خلصت إليها مؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء المواضيعية في بعض التقارير الوطنية، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية.	أوردت الدول الأعضاء في تقاريرها إشارات قليلة إلى النتائج التي خلصت إليها مؤتمرات واجتماعات أفرقة الخبراء المواضيعية.	

٥٠-٩ وتتضمن قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ٢٢٢/٧١ المعنون "العقد الدولي للعمل، الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، والقرار ٣١٢/٧١ المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"، والقرار ٢١٢/٧٢ بشأن تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقرار ٢٢٣/٧٢ بشأن الانسجام مع الطبيعة، والقرار ٢٢٤/٧٢ بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، والقرار ٢٢٨/٧٣ بشأن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٥١-٩ يعرض الجدول ٣-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٩-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام الفعالية لعام المقررة لعام المقررة لعام
٢٠٢٠ ٢٠١٩ ٢٠١٨ ٢٠١٨

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١٤ ٢٨ ٢٧ ٢٧ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٨٧ ١١٠ ١١١ ١٠٨ الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

٧ ٩ ٩ ٩ مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

١٢٥ ١٢٥ ١٢٥ ١٢٥ الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)

صفر ١ صفر صفر المنشورات (عدد المنشورات)

٤ ٤ ٤ ٤ المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٥٢-٩ يعزى الفرق في وثائق الهيئات التداولية إلى الانخفاض في عدد الوثائق المطلوبة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بسبب إعادة التنظيم الداخلي للإدارة، التي أدت إلى نقل المنجزات المستهدفة المتصلة بتقديم الخدمات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى البرنامج الفرعي ١، وإلى أن وثائق الهيئات التداولية التي يصدرها البرنامج الفرعي لا تصدر جميعها على أساس سنوي.

٥٣-٩ ويعزى الفرق في الخدمات الفنية للاجتماعات أساساً إلى انخفاض عدد اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بسبب إعادة التنظيم الداخلي للإدارة، التي أدت إلى نقل المنجزات المستهدفة إلى البرنامج الفرعي ١.

٥٤-٩ ويعزى الفرق في المنشورات إلى عدم إدراج تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي بوصفه أحد نواتج العام ٢٠٢٠، نظراً إلى أنه تقرير ربعي السنوات من المقرر نشره في عام ٢٠١٩.



البرنامج الفرعي ٤ الإحصاءات

١ - الهدف

٥٥-٩ الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفاءة إنتاج بيانات وإحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة ويسهل الوصول إليها لفائدة صانعي السياسات وغيرهم من المستعملين على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٥٦-٩ بالنظر إلى اتساع نطاق الهدف، فإنه متواءم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

ابتكار وتحديث النظم الإحصائية الوطنية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠



بعض أعضاء الوفود إلى منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات لعام ٢٠١٨ يناقشون إنشاء آلية تمويل مبتكرة لحشد الموارد بهدف تلبية الاحتياجات المتعلقة بالبيانات من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. المصدر: منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات

في عام ٢٠١٨، نُظّم في إطار البرنامج الفرعي ٢١ اجتماعاً لأفرقة الخبراء، وقُدِّمت في أربعة من هذه الاجتماعات (أي في اجتماعين لكل من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) توجيهات استراتيجية للنظم الإحصائية الوطنية بشأن وضع مؤشرات لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك بشأن تخطيط وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات الإحصائية الضرورية لتحقيق نطاق ومقصد خطة عام ٢٠٣٠.

ودعمت هذه الاجتماعات تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي توفر خارطة طريق للبلدان الأعضاء من أجل تحديث وتعزيز النظم الإحصائية.

وبالإضافة إلى ذلك، جمع منتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني للبيانات قرابة ٢٠٠٠ مشارك من مختلف الأوساط المعنية بالبيانات من أكثر من ١٠٠ بلد لإطلاق مبادرات جديدة وحلول مبتكرة لإنتاج واستخدام البيانات من أجل التنفيذ التام لخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق طموحها المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. واختتم المنتدى بإصدار إعلان دبي، الذي يحدد المبادئ والأولويات لتنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية. وتمشيا مع هذا التوجيه الاستراتيجي، اتُّخذت عدة مبادرات تشمل صقل وتطوير منهجيات وأدوات جديدة كاملة لتسخير قوة البيانات على أكمل وجه من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستناداً إلى التوجيهات الاستراتيجية والأطر المبتكرة، أوفدت ١٥ بعثة

استشارية لدعم عدد من البلدان في معالجة التحديات التقنية والمالية والتكنولوجية والتحديات المتعلقة بالقدرات البشرية في رصد أهداف التنمية المستدامة. ونُظمت حلقة عمل عالمية بمشاركة كبار الإحصائيين من ٢٠ بلدا من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، لمناقشة أفضل الممارسات في مجال تدفقات البيانات وبناء القدرة على إنشاء منصات إبلاغ وطنية لأهداف التنمية المستدامة.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في تنفيذ نهج متناسق ومتكامل لمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي، وتحديث النظم الإحصائية الوطنية.

وتشمل الأدلة على تحقيق النتيجة تعهد ٢٠ بلدا بتطبيق المبادئ والتوجيهات المتعلقة بوضع وتنفيذ منصات وطنية للإبلاغ والنشر. وبالإضافة إلى ذلك، أقر أكثر من ١٠٠ بلد بأهمية تحقيق ثورة البيانات لتسخير قوة البيانات على نحو كامل لأغراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وذلك باعتماد إعلان دبي بشأن دعم تنفيذ خطة عمل كيب تاون لبيانات التنمية المستدامة.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٩-٥٧ أنجزت نتيجة مقررّة لعام ٢٠١٨، تتمثل في نظم عالمية معززة للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وزيادة مشاركة الدول الأعضاء، وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويدل على ذلك زيادة عدد المشاركين (أكثر من ٦٠٠ ممثل، مقارنة بالهدف المحدد بـ ٥٧٠ ممثلاً) من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المشاركة في دورات اللجنة الإحصائية ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والمنتديات الرفيعة المستوى، وحلقات العمل، واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية.

٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الابتكار في مجال البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

أدت خطة عام ٢٠٣٠ إلى زيادة كبيرة في احتياجات البلدان إلى البيانات، لأنها تقتضي أن تكون الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية قد أخذت في الحسبان على نحو كامل وبالتفصيل في معالجة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وأن يعود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالنفع على جميع السكان، بما يشمل أكثر الفئات ضعفاً، والفئات التي يصعب الوصول إليها وإحصاؤها. وعلاوة على ذلك، يتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تحويل النظم الإحصائية الوطنية وتطويرها بحيث تتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة وتلبية الطلبات المتزايدة لمستعملي البيانات.

وفي عام ٢٠١٨، نفذ ٢٠ مكتبا إحصائيا وطنيا ووكالة وطنية للمعلومات الجغرافية المكانية مشروعاً تجريبياً يتعلق بنظام موحد لمراكز بيانات وطنية وعالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة من أجل تيسير التكامل بين مختلف مصادر البيانات، وتعزيز قابلية التشغيل البيئي للبيانات، وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن تحسين تدفق البيانات.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في أن نطاق تغطية البيانات ومستوى تبويبها وتواترها ليس كافياً لرصد ومتابعة كل مؤشر من المؤشرات، حيث إن بعض البلدان يفتقر إلى المنهجيات والأدوات والتكنولوجيات والموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة ثغرات معينة في البيانات ومد يد العون إلى

من تخلفوا كثيرا عن الركب. ومع ذلك فإن معالجة الثغرات في البيانات تقتضي جمع الأوساط المختلفة المعنية بالبيانات، والمستخدمين، والشركاء، بما يتجاوز نطاق النظم الإحصائية الوطنية، لتقديم نهج مبتكرة لجمع البيانات وتجهيزها والإبلاغ عنها بهدف تسخير قوة ثورة البيانات على أكمل وجه لدعم تحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠.

وردا على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ التعاون والتآزر فيما بين نظم البيانات المتزايدة التعقيد ويدعم تعميم مراعاة الابتكارات في مجال البيانات في عمليات إنتاج الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة وغير ذلك من مصادر البيانات غير التقليدية. وفضلا عن ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي نظم المعلومات الموحدة للدول الأعضاء لكي تستخدم بوصفها مخازن للمعلومات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ونقل المعلومات إلى مركز البيانات العالمي. وبالإضافة إلى ذلك سيدعم البرنامج الفرعي، من خلال عمل الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، الابتكار في مجال البيانات من خلال أنشطة البحث والتطوير في مجال استخدام بيانات السواتل والهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تستخدم بيانات السواتل لقياس إدارة الموارد المائية ونوعيتها، وإعداد إحصاءات عن المحاصيل الزراعية تدعم عملية رصد واستعراض الهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، من بين أمور أخرى. ولذا يُنتظر أن يضع البرنامج الفرعي خطة عمل لاستخدام بيانات السواتل، وبيانات الهواتف المحمولة، في العديد من البلدان الأخرى، لا سيما في أفريقيا وآسيا.

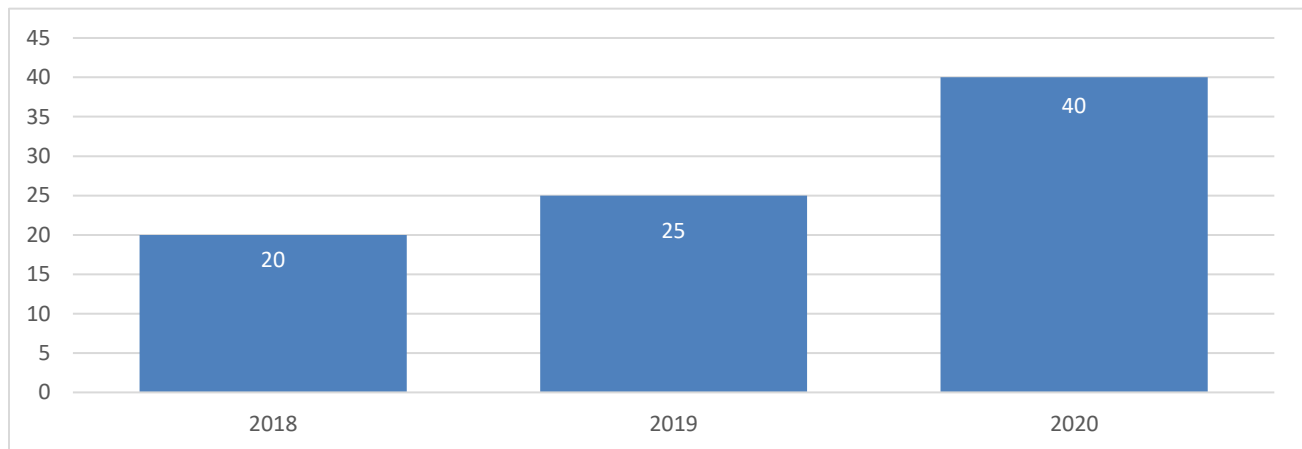
النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يساهم هذا المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة كمية البيانات المتاحة لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة على بلوغ النتيجة، إذا تحققت، زيادة في عدد البلدان التي تستخدم مصادر بيانات غير تقليدية و/أو جديدة لتجميع مؤشرات هدف التنمية المستدامة ونشرها من خلال منصات الإبلاغ الوطنية.

وستثبت النتيجة، إذا تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقياس الأداء: عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم مصادر بيانات غير تقليدية و/أو جديدة لتجميع مؤشرات هدف التنمية المستدامة ونشرها من خلال منصات الإبلاغ الوطنية.



٥٨-٩ وتتضمن القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: قرارات الجمعية العامة ٢٦١/٦٨ بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، و ٢٦٦/٦٩ بشأن تطوير إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة، و ٢٨٢/٦٩ بشأن اليوم العالمي للإحصاء، و ٣١٣/٧١ بشأن أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ بشأن تعزيز القدرة الإحصائية، و ٢٤/٢٠١١ بشأن لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، و ١٠/٢٠١٥ بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، و ٢٧/٢٠١٦ بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، و ٢/٢٠١٨ بشأن تنظيم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية وأساليب عمله في المستقبل، و ١٤/٢٠١٨ بشأن الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث. وأسندت إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ الولايتان الجديدتان التاليتان بموجب مقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٥/٢٠١٨ بشأن تقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية على الصعيد العالمي عن دورتها السابعة، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة، ومواعيد انعقادها، و ٢٢٧/٢٠١٨ بشأن تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة ومواعيد انعقادها. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٥٩-٩ يعرض الجدول ٤-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٤-٩

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام الفعلية لعام المقررة لعام المقررة لعام
٢٠١٨ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٨
٢١	٢١	٢٠	١٩
١٤٣	١١٩	١١٧	١١٩

باء - توليد المعارف ونقلها

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٨
٨	٩	٨	٥
٣٦	٣٥	٣٥	٣٢
٢٧	٢٧	٢٦	٢٦

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة بالمواد الإعلامية

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٦٠-٩ يرجع السبب الرئيسي للفرق في الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى أن عمل البرنامج الفرعي المتعلق بالتصنيفات الإحصائية قد بُسِّط وأُدمج في أعمال اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة الأخرى ذات الصلة، وأدى ذلك إلى انخفاض عام في عدد اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المعنية بالإحصاءات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية والمعلومات الجغرافية المكانية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة لعدة قطاعات. وزاد من توسيع نطاق هذا الأثر تحوُّل تركيز البرنامج الفرعي من المجال المعياري إلى العمل على بناء القدرات، بحسب التكاليف الصادر عن اللجنة الإحصائية.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٦١-٩ يعزى الفرق في عدد مشاريع التعاون التقني إلى الانتهاء، في عام ٢٠١٩، من تنفيذ مشروع استمر سنة واحدة بشأن الإحصاءات البيئية والمعلومات الجغرافية المكانية، وإنجاز اتفاقين للزمالات بشأن أهداف التنمية المستدامة والمجالات الإحصائية الشاملة.



البرنامج الفرعي ٥ السكان

١ - الهدف

٦٢-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين معرفة صانعي السياسات والجمهور على حد سواء بالاتجاهات السكانية وفهمهم العلاقات بين التغيرات السكانية والتنمية المستدامة استناداً إلى الأدلة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٦٣-٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

التركيز على البيانات والأدلة المتعلقة بالهجرة الدولية بوصفها دليلاً يسترشد به في صنع السياسات



رسم يبين الأهداف الثلاثة والعشرين الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

في عام ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي دعم المناقشات الحكومية الدولية الدائرة في الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية. وجاء العام تتويجا لعملية بدأت بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ وشملت الحوار الأول الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦، وإنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠٠٧، واعتماد إعلان الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بتوافق الآراء في عام ٢٠١٣، وإدراج الهجرة في موقع بارز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠١٦، في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين للدعوة إلى عقد مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة الدولية في عام ٢٠١٨، بهدف اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وطوال هذه الفترة، أدى البرنامج الفرعي دورا في دعم الحوار الدائر في الأمم المتحدة حول الهجرة. وفي عام ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي أداء هذا الدور من خلال دعم الدورة الحادية والخمسين للجنة السكان والتنمية، التي كان موضوعها "المدن المستدامة والحراك البشري

والهجرة الدولية“، عن طريق الدعوة إلى عقد الاجتماع التنسيقى السادس عشر بشأن الهجرة الدولية والمشاركة في تنظيم المنتدى الدولي بشأن إحصاءات الهجرة.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في الالتزام المتزايد من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بإدراج البيانات والأدلة المتعلقة بالهجرة في صنع السياسات.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة الأولوية الممنوحة لهذه المسائل في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في مراكش، المغرب، وإدراج البيانات والأدلة في المقام الأول بين الأهداف الـ ٢٣ للاتفاق العالمي.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٩-٦٤ أنجزت نتيجة مقررة لعام ٢٠١٨ تتمثل في القيام على نحو فعال بتيسير استعراضات تجريبها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للتقدم المحرز في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والصكوك ذات الصلة المدرجة في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ويدل على ذلك زيادة عدد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء أثناء الدورات السنوية للجنة السكان والتنمية للإعراب عن رضاها عن المعلومات والبيانات التي يوفرها البرنامج الفرعي للهيئات الحكومية الدولية (العدد الفعلي ٤٠، مقارنة بالعدد المستهدف البالغ ٢٧).

٤ - أضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تحسين إمكانية الحصول على البيانات والتحليل ذات الصلة بالسياسات عن طريق ترشيد التقارير ونشرها بوسائط متعددة في عام ٢٠١٨ والأعوام السابقة، نشر البرنامج الفرعي تقارير مواضيعية مسهبة، ونشر بموازاة ذلك تقارير أقصر تبرز ”نقاطا أساسية“ بشأن المواضيع نفسها.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي الناتج عن ذلك في أن التقارير التي تبرز النقاط الأساسية تستقطب انتباه مختلف أصحاب المصلحة، في حين أن التقارير الأطول تحظى باهتمام أقل، لأسباب من بينها أن صيغتها النهائية تُجهز عادة بعد ورود ما يرتبط بها من مجموعات بيانات وتقارير تبرز النقاط الأساسية وغير ذلك من المنجزات المستهدفة الفنية. وعلاوة على ذلك، وعلاوة على ذلك، وحيث إن المعلومات الأساسية عن كل موضوع واردة في التقارير التي تبرز النقاط الأساسية، خلص البرنامج الفرعي إلى أن الجهود الإضافية المبذولة في إعداد تقارير أطول ينبغي أن يعاد توجيهها نحو إعداد سلسلة سنوية من التقارير يمكن أن تقدم تحليلا متكاملًا للمسائل السكانية في سياق التنمية المستدامة.

واستجابة لذلك، سيجدد البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ مجموعته الحالية من التقارير الطويلة عن مواضيع ديمغرافية محددة على شكل سلسلة من التقارير الجديدة المتعلقة بالاتجاهات الكبرى للسكان تشمل النمو السكاني، وشيخوخة السكان، والتوسع الحضري والهجرة الدولية، مع التركيز على واحد من الاتجاهات الكبرى سنوياً في إطار دورة تستغرق أربع سنوات. وسيبدأ نشر السلسلة في عام ٢٠٢٠ بدراسة للنمو السكاني العالمي وحالة البلدان ذات معدلات النمو السريع في سياق التنمية المستدامة.

ومن خلال حشد مواطن قوة البرنامج الفرعي في مجالي البيانات والسياسات، ستركز التقارير الصادرة في هذه السلسلة على دراسة أسباب ونتائج تلك التغييرات الديمغرافية الرئيسية الأربعة، التي لا تزال تغيب أحوال السكان على الصعيد العالمي، فضلا عن فرادى السكان

والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وستدرس التقارير ما يترتب على الاتجاهات الكبرى للسكان من آثار بالنسبة لسياسات التنمية المستدامة، وتوضحها عن طريق الأمثلة وأفضل الممارسات المستمدة من تجارب الدول الأعضاء. وستساعد التقارير على تأطير المناقشات السياسية واستعراضات التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي تجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو يعكس قدرة الإدارة المعززة على تحليل الروابط المشتركة بين السكان والسياسات الإنمائية.

وسيتيم الحفاظ على الشكل الحالي للتقارير التي تبرز النقاط الرئيسية؛ حيث ستوفر التقارير تحليلاً موجزاً للنتائج الرئيسية بشأن الاتجاهات الديمغرافية والسياسات المتعلقة بها في مجال معين والاستنتاجات الرئيسية بشأنها. وستقترن في أحيان كثيرة بإصدار مجموعات البيانات الرئيسية، لتعزيز هدف تحسين البيانات وتحليلها لكي يتاح الاسترشاد بها في صنع القرارات، مع استخدام التراسل الاستراتيجي من أجل التواصل بشكل منفتح واستباقي أكثر.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يساهم المنجز المستهدف المقرر في تحقيق النتيجة المتمثلة في تعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات والتحليلات بشأن الاتجاهات السكانية وتحسين جودها ليتاح للدول الأعضاء الاسترشاد بها في صياغة السياسات الإنمائية، ولتقديم الدعم لها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة على بلوغ النتيجة، إذا تحققت، إشارات إلى التقرير المتعلق بالاتجاهات الكبرى للسكان في البيانات التي يُدلى بها أثناء الدورة السنوية للجنة السكان والتنمية، والزيادة في عدد المستخدمين الذي يقومون بتنزيل البيانات إلكترونياً، وعدد مرات الاطلاع عليها وعلى التقارير عبر مختلف وسائط النشر، بما في ذلك تجهيز منصة شبكية محدّثة.

وستثبت النتيجة، إذا تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
الترويج بشكل محدد الأهداف للتقارير السنوية الجديدة المتعلقة بالاتجاهات الكبرى يؤدي إلى زيادة عدد عمليات التنزيل الإلكتروني.	استحداث سلسلة جديدة بشأن الاتجاهات الكبرى لتحل محل التقارير المواضيعية الأطول	تقارير مواضيعية عديدة ومطولة؛ وتداخل فيما بين التقارير الكاملة والتقارير التي تبرز النقاط الرئيسية

٦٥-٩ وتتضمن قرارات الجمعية العامة المذكورة فيما يلي الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ١٢٨/٤٩ بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والقرار د١-٢١/٢ بشأن الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والقرار ٦٥/٢٣٤ بشأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٦٦-٩ يعرض الجدول ٥-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٥-٩

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٤	٢	٤	٤
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
٤٠	٣٣	٤٠	٤٠
باء - توليد المعارف ونقلها			
المنشورات (عدد المنشورات)			
٥	١٧	٤	٦
المواد التقنية (عدد المواد)			
١٢	١٦	٦	٦
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٦٧-٩ يعود السبب الرئيسي للفروق في عدد المنشورات إلى التأخير في إنجاز جزأين من منشور "توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٨"، نظرا إلى العمل الإضافي المطلوب لجعلهما يتواءمان على نحو أفضل مع خطة عام ٢٠٣٠. وكان التقرير قد نُشر آخر مرة في عام ٢٠١٤.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٦٨-٩ يُعزى الفرق في عدد وثائق الهيئات التداولية إلى أن أحد تقارير لجنة السكان والتنمية يصدر مرة كل سنتين، في حين أن التقريرين الآخرين يصدران سنويا. وتقرير الأمين العام بشأن الهجرة الدولية والتنمية يصدر أيضا مرة كل سنتين.

- ٦٩-٩ وُيعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى أن الجمعية العامة تنظر في موضوع الهجرة الدولية والتنمية مرة واحدة كل سنتين، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالعملة والترايط. والمرة المقبلة التي ستنظر فيها الجمعية العامة في الهجرة الدولية والتنمية ستكون في عام ٢٠٢٠.
- ٧٠-٩ ويعود السبب الرئيسي للفرق في عدد المنشورات إلى ما يلي: (أ) الدورة البرنامجية الستانية المتبعة حالياً، حيث يتم جمع البيانات وإجراء البحوث في السنة الأولى من فترة السنتين، ثم إنتاج ما ينبثق عن ذلك من منشورات أو مجموعات بيانات في السنة الثانية؛ و (ب) تبسيط المنشورات.



البرنامج الفرعي ٦ التحليلات والسياسات الاقتصادية

١ - الهدف

٧١-٩ إن الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز السياسات الوطنية وتنسيق السياسات الدولية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي العالمي من أجل التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٧٢-٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على بناء القدرة على الصمود لدى الفقراء والفئات الضعيفة وعلى الحد من تعرضهم للظواهر المناخية البالغة الشدة وغيرها من الكوارث والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضعفهم في مواجهتها.

٧٣-٩ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار.

٧٤-٩ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على اعتماد السياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، التي تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بشكل تدريجي.

٧٥-٩ وأخيرا، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

انتقال بنغلاديش إلى مرحلة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا



ري حقل لزراعة الأرز بالقرب من دكا، بنغلاديش.
المصدر: الأمم المتحدة

إن قصة بنغلاديش، البلد الذي يستعد لرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا، هي قصة نجاح يمكن أن تلهم الآخرين. فلقد شهد البلد مكاسب واسعة النطاق في مجالات الصحة والتعليم والحد من وفيات الأطفال والعمر المتوقع، حركت بدورها النمو الاقتصادي وحدت من مواطن الضعف الاقتصادية. واعترفت بنغلاديش بالأمم المتحدة بوصفها شريكا في هذه الجهود الإنمائية. واستوفى البلد للمرة الأولى المعايير الثلاثة اللازمة لرفع اسمه من القائمة حين اجتمعت لجنة السياسات الإنمائية في آذار/مارس ٢٠١٨. وستستعرض اللجنة في عام ٢٠٢١ التقدم الذي أحرزته بنغلاديش، ويُتوقع أن يُرفع اسم البلد رسميا من قائمة أقل البلدان نموا بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

وفي عام ٢٠١٨، قدمت عدة بعثات أوفدت إلى بنغلاديش في إطار

البرنامج الفرعي دعما مستمرا لهذا البلد عن طريق بناء قدرات صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين على تحسين تحليل السياسات العامة وصياغتها استعدادا لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنصة المخصصة لأقل البلدان نموا، التي تُدار بإشراف البرنامج الفرعي لجمع معلومات عن تدابير الدعم المتاحة لأقل البلدان نموا، قد زودت بنغلاديش بمعلومات مفصلة بحسب احتياجات البلد تتعلق بإمكانية الحصول على تدابير الدعم الدولية التي اعتمدها الأوساط الدولية المعنية بالتنمية والفوائد التي يمكن تحقيقها منها، وعززت بذلك استعداد البلد لرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا. وأعد البرنامج الفرعي تقييما للأثر، وأجرى مناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في تحسين استعداد بنغلاديش للانتقال إلى مرحلة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا وتحسين توعية كل من القطاعين العام والخاص بشأن الآثار المحتملة لرفع اسم البلد من هذه الفئة.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة التعليقات الإيجابية التي أبدتها حكومة بنغلاديش على مشروع تقييم الأثر الذي أعدته الإدارة، والاهتمام المتجدد بأن تواصل الإدارة مواكبة البلد في عملية رفع اسمه من القائمة.

ومشاركة البرنامج الفرعي في رفع اسم بنغلاديش من القائمة تُكرّر الآن في عدد آخر من أقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، أعد البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ تقييمات بشأن الأثر المحتمل لرفع أسماء ستة من أقل البلدان نموا من تلك القائمة: بوتان، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وكيريباس، ونيبال. وفي عام ٢٠١٩، سيجري العمل مع النظراء في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار ومن أجلهم، لتنفيذ أنشطة في مجال البحوث وتنمية القدرات تتعلق بمعالجة الآثار المحتملة لرفع اسمي ذينك البلدين من قائمة أقل البلدان نموا.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٧٦-٩ أُنجزت نتيجة مقررّة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، على إدماج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يشمل الأبعاد الجنسانية، في استراتيجيات إنمائية وطنية تتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وتدل على ذلك النسبة المثوية للدول الأعضاء المشاركة في مشاريع تنمية القدرات المنفذة في إطار

البرنامج الفرعي التي وضعت وقرات سياساتية واستراتيجيات ذات صلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (زيادة بنسبة ٢٥ في المائة من الدول الأعضاء).

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

اتباع نهج السياسات المتكاملة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، أكدت الدول الأعضاء أهمية اتباع نهج السياسات المتكاملة للتعامل مع جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. واتخذ البرنامج الفرعي خطوات لتحسين مواءمة أعماله التحليلية مع خطة عام ٢٠٣٠ الجامعة، مع التركيز على المسائل الشاملة لعدة قطاعات وسياسات تحقيق التكامل.

وفي عام ٢٠١٨، أُدرجت مجالات بحثية جديدة في المنشور السنوي الرئيسي المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" الذي هو تقرير مشترك يُنشر بقيادة البرنامج الفرعي بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية الخمس. وأنشأت مجالات البحث الجديدة روابط بين تحليل مسائل الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل وتحليل بعض المسائل الاجتماعية والبيئية المُختارة، في السياق العام لأهداف التنمية المستدامة.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز هذه الروابط على الصعيد القطري، ووضع سياسات ملموسة ومتكاملة أكثر، في شكل سيناريوهات سياسية بوصفها خيارات تعرض على صانعي السياسات للنظر فيها.

واستجابة لذلك، سَتُعزز هذه المجالات البحثية الجديدة في عام ٢٠٢٠ من خلال مواصلة إدماج سياسات الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل مع السياسات الاجتماعية والبيئية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل التحليل المعمق للآثار الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن السياسات المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة.

وستشمل الأدلة على بلوغ النتيجة، إذا تحققت، زيادة كبيرة في عدد تقارير الاستعراض الوطني الطوعي المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التي تشير إلى اعتماد نهج السياسات المتكاملة، على النحو المبين في الشكل التالي.

وستثبت النتيجة، إذا تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
زيادة عدد الاستعراضات الوطنية الطوعية، المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، التي تشير إلى اعتماد نهج السياسات المتكاملة	وضع مؤشر جديد، استناداً إلى وثائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لقياس اعتماد نهج السياسات المتكاملة	يبين الاستعراض الذي أجراه المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية غياب نهج السياسات المتكاملة

٧٧-٩ ويتضمن القراران التاليان الصادران عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: ٥٢/١٩٩٠ بشأن دور الأمم المتحدة في التعرف على التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها والتنبؤ بها في وقت مبكر، و ٤٦/١٩٩٨ بشأن تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٧٨-٩ ترد في الجدول ٦-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه.

الجدول ٦-٩

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٣	٥	٤	٤
			وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
٢٨	٢٨	٢٨	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

٢	٢	٢	١
			مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
٢٩	٣٣	٥	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٢	٢	٣	المنشورات (عدد المنشورات)
٥٦	٥٧	٤٩	المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٧٩-٩ يعود السبب الرئيسي للفرق في المواد التقنية (عدد المواد) إلى ورقات المعلومات الأساسية التي لم تنجز في صيغتها النهائية في عام ٢٠١٨، ولكن سيجري التكليف بإعدادها ووضعها في صيغتها النهائية في عام ٢٠١٩.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٨٠-٩ يعود السبب الرئيسي للفرق في عدد وثائق الهيئات التداولية إلى أن واحدا من التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة قد أُغني على إثر تبسيط "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية" في سياق الإصلاحات في الإدارة. وتوجد أيضا وثيقة من وثائق الهيئات التداولية يجب تقديمها في عام ٢٠١٩ (بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل)، وهي وثيقة تقدم مرة كل سنتين، ولن تقدم في عام ٢٠٢٠.

٨١-٩ ويعود السبب الرئيسي للفرق في عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية في الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ إلى توافر موارد إضافية أتاحت زيادة عدد الأنشطة.

٨٢-٩ ويعود السبب الرئيسي للفرق في المواد التقنية إلى المواد المرحلة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩، ليصل المجموع إلى ٥٧. وفي عام ٢٠٢٠، سيصل عدد المواد التقنية المقرر إصدارها إلى ٥٦.



البرنامج الفرعي ٧ المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

١ - الهدف

٨٣-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز الحوكمة والإدارة والخدمات العامة المبتكرة التي تركز على احتياجات المواطنين وتتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية وإمكانية المساءلة بشأنها تحقيقاً للتنمية المستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٨٤-٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات، وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية، وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

مساعدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في شتى أنحاء العالم على مراجعة مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة



اجتماع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، في عام ٢٠١٨. المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

في عام ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي إقامة شراكة مع المبادرة الإنمائية التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من أجل دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في شتى أنحاء العالم في مراجعة مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تساعد عمليات المراجعة هذه على كفالة إنفاق الموارد المالية المعبأة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية وشفافية. ويمكن أيضاً أن يقدم مراجعو الحسابات الخارجيون آراء مستقلة فيما يتعلق بنتائج وآثار البرامج والسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمخاطر الشديدة والتحديات القائمة والممارسات الجيدة المعنية بإنشاء نظم الحوكمة اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف. ووضع برنامج مراجعة الحسابات منهجية لمراجعة مدى تأهب الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقام بتعميمها على

جميع مناطق العالم من خلال التدريب العملي وحلقات العمل الاستعراضية، بما يشمل تنظيم دورة إلكترونية وتقديم التوجيه بشكل فردي. وقد أسهم البرنامج الفرعي في وضع الإطار المفاهيمي لعمليات مراجعة الحسابات وما يتصل بها من مواد تدريبية (باللغتين الإنكليزية والإسبانية)، وعمل موظفو البرنامج الفرعي كخبراء طيلة فترة نشر البرنامج. وأتاحت الإدارة أيضا فضاء عالميا للمناقشة وتبادل الممارسات فيما يتعلق بمراجعة أهداف التنمية المستدامة من خلال تنظيم اجتماع للقيادة وأصحاب المصلحة في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مقر الأمم المتحدة في يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨. وضم الاجتماع أكثر من ١٤٠ مشاركا، معظمهم برتبة مراجع حسابات عام أو ما يعادلها. وأسهم البرنامج الفرعي بالخبرة التقنية فيما يخص المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات، بالإضافة إلى معرفة متعمقة بأهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها المفروضة على الترتيبات المؤسسية الوطنية. وفي عام ٢٠١٨، كان أكثر من ٧٠ مؤسسة من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات قد انضمت إلى البرنامج.

وأفضت الموجة الأولى من عمليات مراجعة مدى التأهب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالفعل إلى حوار مثمر بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وحكوماتها، وعلى نطاق أوسع مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بشأن الترتيبات الإدارية اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف، ومن المتوقع أن تؤدي تلك الموجة إلى زيادة تعزيز الحوار. واستجابت العديد من الحكومات لنتائج مراجعة الحسابات بتكليف آلياتها المؤسسية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، المتمثلة في تكيف الآليات المؤسسية في العديد من البلدان من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ نتيجة استجابة الحكومات لنتائج مراجعة الحسابات. كما أفضت عمليات مراجعة الحسابات إلى معلومات أصلية بشأن السياقات المؤسسية الوطنية ووسائل التنفيذ واتساق السياسات لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يسهم إسهاما مباشرا في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. وأتاح الاجتماع الذي عقد في نيويورك مكانا لتبادل فيه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الخبرات فيما يتصل بعمليات مراجعة الحسابات وتناقش مساهمتها الأوسع نطاقا في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة الآليات المؤسسية المحددة التي اعتمدت، بما في ذلك في كندا، حيث أفضت عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة في الوكالات الحكومية إلى هياكل جديدة للتنفيذ والتنسيق، وفي كوستاريكا، حيث أفضت عمليات المراجعة إلى حوار بشأن السياسات داخل وزارة التخطيط.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٨٥-٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في زيادة قدرات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسة العامة، وذلك على نحو ما تدل عليه زيادة النسبة المئوية للمهنيين المتخصصين في مجال الإدارة العامة في الحكومات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية الذين يعترفون بأن المعارف المكتسبة من خلال الأنشطة التدريبية المقدمة عبر شبكة الإنترنت في إطار البرنامج الفرعي تشجع على التغيير في المنظمة. وقُدِّمت حلقة عمل تدريبية بشأن إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل زيادة مشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية في مجال تقديم الخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني أثناء منتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٨ بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وكان الهدف من حلقة العمل هو بناء قدرات المؤسسات العامة من أجل إشراك المرأة على نحو فعال في تقديم خدمات جيدة مع ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي الواقع، تظهر البيانات أن المرأة تمثل ما متوسطه ٤٣ في المائة من موظفي الخدمة المدنية في جميع البلدان. وخلال حلقة العمل التدريبية، جرى تزويد ٧٠ من المشاركات بالمعارف والمهارات العملية اللازمة للاستفادة من الاستراتيجيات الرئيسية

والنهج الكفيلة بتعجيل الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة عام ٢٠٣٠. وقدمت معلومات عن الممارسات المبتكرة والدروس المستفادة والتحديات التي تواجه الإدارة العامة المراعية للمنظور الجنساني وتقديم الخدمات. وركزت المناقشات أيضا على الفرص والتحديات في مجال وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية في الإدارة العامة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤ - أضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الابتكار والامتياز في الخدمة العامة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

في عام ٢٠١٨، ضم منتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة، الذي نُظِم بالتزامن تقريبا مع يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وما يتصل به من حفل تسليم الجوائز، أزيد من ٧٠٠ مشارك من ١٠٠ بلد تقريبا. وكان يهدف المنتدى إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء في مجال التنبؤ بمختلف التحديات التي يطرحها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وخلال المنتدى، اشترك المشاركون في العديد من حلقات العمل لبناء القدرات ومن المناسبات الجانبية، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة يُعقد على مستوى الوزراء ومنحة تقدّم للفائزين بالجوائز.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في أن هذه الصيغة لا تتيح الوقت الكافي للمشاركين لعقد جلسات تحاور حول كيفية تبادل الممارسات والاستفادة من التعلم من الأقران وإيجاد حلول للتحديات التي تحد من قدراتهم.

واستجابة لذلك، استشرافا لعام ٢٠٢٠، ولتعظيم قيمة المنتدى وتعزيز الأثر المترتب على تطوير قدرات الدول الأعضاء، سيقوم البرنامج الفرعي بإعداد استبيان مسبق بغرض توزيعه قبل بدء المناسبة لكي يتسنى تصنيف المشاركين على أساس الاهتمامات والاحتياجات المشتركة. وسيجري إعداد استبيان للمتابعة ووضع استراتيجية للمواءمة للتشجيع على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتكثيف الممارسات الجيدة في بلدان مختارة.

النتيجة والأدلة

يُتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في بلوغ النتيجة المتمثلة في وضع منهجية منتظمة لتمكين المشاركين من التعلم من بعضهم البعض ودعم بعضهم البعض في التوصل إلى حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات التي تواجه الخدمة العامة ومن تكثيف الممارسات المبتكرة مع السياقات المحلية. وسيكتسب المشاركون تجربة تعليمية قوية ومثيرة وسيكون بمقدورهم تحديد وتنفيذ الحلول المناسبة لما يواجههم من تحديات في مجال الحوكمة والمؤسسات.

وستشمل الأدلة على بلوغ النتيجة، إذا تحققت، تبادل الممارسات الجيدة والممارسات المبتكرة من خلال منصة إلكترونية لتنمية القدرات. وستشمل هذه العملية ما يلي: (أ) توثيق تجارب البلدان بشأن ما ثبتت جدواه وما اتضح أنه غير مجد؛ و (ب) عمليات تبادل الآراء بين الأقران التي تجمع بين ممثلي الحكومات من أجل التعلم من بلد بعينه؛ و (ج) حلقات العمل/المناسبات المتخصصة التي يتمكن فيها ممثلو الحكومات من بناء القدرة على تكثيف الممارسات المبتكرة مع سياقاتهم المحلية.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
التبادل المنظم للممارسات المبتكرة استنادا إلى الاحتياجات والاهتمامات الخاصة المبيّنة من خلال منصة إلكترونية	تبيان الاحتياجات والاهتمامات الخاصة لدى البلدان المشاركة فيما يتصل بالممارسات المبتكرة	تبادل الأفكار بين المشاركين من مختلف المجالات بهدف تبادل المعارف وأفضل الممارسات

٨٦-٩ وتتضمن قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرارات ٢٢٥/٥٠ بشأن الإدارة العامة والتنمية، و ٣٤/٦٠ بشأن الإدارة العامة والتنمية، و ١٩٨/٦٨ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، و ١٩٩/٦٩ بشأن منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و ٢٢٨/٦٩ بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، و ٣٢٧/٦٩ بشأن تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و ١٢٥/٧٠ بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٨٧-٩ وتتضمن أيضا قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية ومقرره التالي الولايات الهامة المسندة إلى البرنامج الفرعي: المقرر ٢٣١/٢٠٠٠ بشأن توصيات فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة في اجتماعه الخامس عشر، والقرارات ٤٥/٢٠٠١ بشأن إعادة تشكيل فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة وتنشيطه، و ٣/٢٠٠٥ بشأن الإدارة العامة والتنمية، و ٢٣/٢٠١٧ بشأن تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة، و ٢٦/٢٠١٥ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها.

٨٨-٩ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٨٩-٩ يعرض الجدول ٧-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٩-٧

البرنامج الفرعي ٧: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٩	٩	٩	٩
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
١٨	١٨	١٨	١٨
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
باء - توليد المعارف ونقلها			
٦	٦	٦	٦
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
٨	٨	٨	٧
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
٣	٣	٤	٤
المنشورات (عدد المنشورات)			
٥	٥	٥	٥
المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقق			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٩٠-٩ يعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساساً إلى إدراج منتدى إدارة الإنترنت، الذي كان يُعتبر في السابق أحد المنجزات المستهدفة في إطار البرنامج الفرعي ٣. وقد نُقل إلى البرنامج الفرعي ٧ في إطار التبسيط الداخلي للمنجزات المستهدفة.



البرنامج الفرعي ٨ الإدارة المستدامة للغابات

١ - الهدف

٩١-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفاءة الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات على جميع المستويات.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٩٢-٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة) والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

المساهمات الوطنية الطوعية من أجل تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والغايات المرتبطة بها



غابة دامار، سومترا، إندونيسيا. المصدر: الأمم المتحدة.
الصورة: إيفا فاندياسبارا

في عام ٢٠١٨، قدمت تسعة بلدان (إكوادور، وأوكرانيا، وجامايكا، وغانا، وغواتيمالا، وليبيريا، ومدغشقر، والمغرب، ونيوزيلندا) مساهماتها الوطنية الطوعية إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف العالمية الستة المتعلقة بالغابات والغايات الـ ٢٦ المرتبطة بها. وتكتسي الإجراءات التي تقوم بها الحكومات والالتزامات التي تقطعها أهمية بالغة في تحقيق الأهداف والغايات التي تتسم بأنها طوعية وعالمية وينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وتعد الأهداف والغايات جزءا من خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات، وهي رؤية عام ٢٠٣٠ فيما يخص الغابات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تهدف إلى الإسهام في التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغيرها من الصكوك والعمليات الدولية المتعلقة بالغابات.

وتأخذ المساهمات الوطنية الطوعية في الاعتبار الظروف الوطنية للبلدان القائمة بالإبلاغ وسياساتها وأولوياتها وقدراتها ومستويات التنمية وأحوال الغابات فيها. ويمكن أن تشمل أيضا الإجراءات الوطنية والغايات المتصلة بالالتزامات والأهداف الدولية الأخرى ذات الصلة بالغابات، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي والإجراءات الرامية إلى التصدي لمشكلة تغير المناخ في إطار اتفاق باريس، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيا.

وقد أتاح البرنامج الفرعي تقديم خدمات استشارية وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والغايات المرتبطة بها، كما تولى الإبلاغ عن تنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات. وساعد هذا الدعم البلدان في تحديد مساهماتها في تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالغابات، وفي تقديم المساهمات الوطنية الطوعية، على نحو ما دعا إليه المنتدى.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، المتمثلة في زيادة التزامات البلدان بتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة تقديم المساهمات الوطنية الطوعية من قبل تسعة بلدان. فعلى سبيل المثال، قامت غانا بإبلاغ المنتدى بالخطوات التي اتخذتها من أجل تحقيق الهدف ١ من الأهداف العالمية للغابات، الذي يهدف إلى عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي في العالم من خلال الإدارة المستدامة للغابات. وقامت غانا باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الغايات الخمس المتضمنة في هذا الهدف. ومن أجل تحقيق الغاية ١-٢ (الحفاظ على المخزونات العالمية لكربون الغابات أو تعزيز هذه المخزونات)، اتخذت مبادرتان لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، هما: برنامج غابات الكاكاو في غانا في المنطقة ذات الغطاء الحرجي الكثيف من البلد، ومشروع أراضي الشبية في غانا في منطقة السافانا الإيكولوجية من البلد. وركزت المبادرتان على الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلد بمقدار ١٠,٩ ملايين طن. وفيما يتعلق بالغاية ١-٣ بشأن تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، تعمل غانا على اتخاذ تدابير بهدف وقف إزالة الغابات وترميم مساحة ٢٥ ٠٠٠ هكتار من الغابات المتدهورة سنويا، وذلك بهدف

ترميم ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات المتدهورة عن طريق إعادة زرع الغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالغايا ٢-٣ بشأن مساهمة الغابات والأشجار في الأمن الغذائي، تخطط غانا لإنتاج ٣٠٠ ٠٠٠ طن متري من المحاصيل الغذائية بحلول عام ٢٠٢٠ في إطار نظام تونغا المعدل، الذي يجري تنفيذه في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية المزارع. وتسهم الغابات إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي، ولا سيما في أوساط المجتمعات الريفية الفقيرة المعتمدة على الغابات في البلد. ويتم إنتاج المحاصيل الغذائية من خلال تجديد الغابات المحمية. وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٩٣-٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على النهوض بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وتنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات، ولا سيما تحقيق أهدافه العالمية، وتيسير الحصول على التمويل للإدارة المستدامة للغابات، على نحو ما يدل عليه تقديم تسعة بلدان لتقارير إلى المنتدى عن مساهماتها الوطنية الطوعية في تحقيق الأهداف العالمية الستة المتعلقة بالغابات والغايات الـ ٢٦ المرتبطة بها، في مقابل لا شيء في عام ٢٠١٧. وتشير المساهمات الوطنية الطوعية إلى زيادة عدد الدول الأعضاء التي تحدت خطط عملها وبرامجها الوطنية من أجل دمج صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات فيها.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

وضع أطر رصد شاملة في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات

سوف يُنجز المشروع الذي يهدف إلى مساعدة البلدان في وضع نظم شاملة وفعالة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات في عام ٢٠١٩. وطلبت ستة بلدان مستهدفة (بيرو، وجامايكا، وغانا، والفلبين، وكينيا، ومنغوليا) الدعم والمساعدة على المستويين التقني والمالي عند الرصد والإبلاغ فيما يخص الغابات. وتسعى تلك البلدان، التي توجد في مراحل مختلفة من التنفيذ، إلى تعزيز قدرتها على رصد الإدارة المستدامة للغابات.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، لأن الرصد والإبلاغ يمثلان عبئا على عاتق العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لأنهما يتطلبان موارد بشرية ومالية كبيرة واتباع المنهجيات الملائمة لإجراء عمليات الجرد. وتغطي الغابات مناطق واسعة تكون في كثير من الأحيان من المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها، الأمر الذي يزيد من تفاقم المشكلة. وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان حاليا متطلبات إضافية فيما يخص الرصد والإبلاغ عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يرد ذكر الغابات تحديدا في الهدفين ٦ و ١٥ من بين أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى كون البيانات الاجتماعية والاقتصادية المنهجية المتعلقة بالغابات ضئيلة أو منعدمة في العديد من البلدان النامية إلى تبخيس قيمة إسهامات الإدارة المستدامة للغابات الحقيقية في الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، ويعزى ذلك أساسا إلى أن معظم التقارير الطوعية المقدمة إلى المنتدى تشمل بيانات غير موثقة. وثمة ثغرات كبرى في البيانات وآراء متباينة فيما يخص بعض المؤشرات. وأحيانا تكون أساليب جمع البيانات قائمة، غير أنه لا توجد منهجية متفق عليها عموما بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بسبل العيش.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان الستة المستهدفة في رسم خرائط البيانات القائمة المتصلة بالغابات، وتحديد الثغرات التي تعترض البيانات، والتوصية بوضع الأدوات اللازمة لسد تلك الثغرات. وسيساعد ذلك البلدان المستهدفة على الوفاء بمتطلبات الرصد والإبلاغ.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، المتمثلة في تعزيز أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، ستة من البلدان التي تفي بمتطلبات الرصد والإبلاغ من خلال وضع أطر وطنية شاملة للرصد في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وستقدم تلك الأطر الوطنية أيضا أمثلة للبلدان على أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للغابات.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد أطر الرصد الوطنية الشاملة التي وُضعت لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
غياب أطر الرصد الوطنية الشاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات	٦ مشاريع تجريبية وطنية لوضع أطر الرصد الوطنية الشاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات	وضع ٦ من أطر الرصد الوطنية الشاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات التي تقدم أمثلة للبلدان عن أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للغابات

٩٤-٩ وتتضمن قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: قرارات الجمعية العامة ٢٠٠/٦٧ بشأن اليوم الدولي للغابات، و ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، و ١/٦٨ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و ٢٨٥/٧١ بشأن خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، و ٢٨٦/٧١ بشأن صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ بشأن تقرير الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات؛ و ٣٣/٢٠١٥ بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥؛ و ٤/٢٠١٧ بشأن خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٩٥-٩ يعرض الجدول ٨-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٩-٨

البرنامج الفرعي ٨: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٨	٧	٨	٧
---	---	---	---

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٢٠	١٩	١٩	١٩
----	----	----	----

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

٨	٩	١٣	١٠
---	---	----	----

مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

٨	٩	٢١	١٠
---	---	----	----

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)

صفر	صفر	صفر	صفر
-----	-----	-----	-----

المنشورات (عدد المنشورات)

٧	١١	١١	١١
---	----	----	----

المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٩٦-٩ يعزى الفرق في مشاريع التعاون الميداني والتقني إلى الزيادة في عدد المشاريع المتعلقة بتمويل الغابات ووضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات، بسبب الزيادة في عدد الطلبات المقدمة من البلدان النامية من أجل مشاريع بناء القدرات الوطنية والإقليمية وتوافر تمويل إضافي لتنفيذ تلك المشاريع.

٩٧-٩ ويعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى الزيادة في عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية المتعلقة بتمويل الغابات، بسبب الزيادة في عدد الطلبات المقدمة من البلدان النامية من أجل عقد حلقات العمل التدريبية الوطنية والإقليمية وتوافر تمويل إضافي لتنفيذ تلك المشاريع.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٩٨-٩ يعزى الفرق في المشاريع والحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية المتصلة بالتعاون الميداني والتقني إلى إزالة ورتقي معلومات أساسية في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وذلك بسبب انخفاض الطلب من جانب الدول الأعضاء.



البرنامج الفرعي ٩ تمويل التنمية المستدامة

١ - الهدف

٩٩-٩ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٠٠-٩ بالنظر إلى اتساع نطاق الهدف، فإنه متواءم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تمويل التنمية المستدامة للجميع



إطلاق العنان للتدفقات المالية لفائدة البشر وكوكب الأرض ولتحقيق الازدهار.
المصدر: البعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة.

في عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لتنفيذ ومتابعة واستعراض نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وحشد الموارد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إجراء بحوث وتحليلات سياسية، وبناء القدرات، ودعم حكوميا دوليا. ويؤدي البرنامج الفرعي جميع هذه الوظائف وينتج، كجزء من عمله التحليلي، تقرير "تمويل التنمية المستدامة". وقدم التقرير الصادر في ٢٠١٨ أدلة وتحليلات وتوصيات سياسية في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا. وعلى وجه التحديد، أثر التقرير في الخطاب الدولي المتعلق بالهياكل الأساسية للتمويل من أجل زيادة التشديد على أهمية المواءمة بين ترتيبات التمويل وخصائص المشاريع وتجنب النهج التبسيطية التي تمنح الأولوية للقطاع الخاص أو تعتبر القطاع العام هو الأفضل. وشدد التقرير أيضا على أن الاقتراض من أجل الاستثمار العام بفعالية يمكن أن يكون له أثر إيجابي طويل الأمد على القدرة على تحمل الدين، ووافق صندوق النقد الدولي لاحقا على دراسة السبل الكفيلة بتحسين دمج ذلك الموقف في نماجه الخاصة بالقدرة على تحمل الديون. وساهم التقرير أيضا في تقدم المناقشات الدولية بشأن الإمكانات الكامنة في صكوك الديون المبتكرة، مثل السندات الحكومية المشروطة، وما يرد في عقود الديون السيادية من شروط مخففة تسري في حالة وقوع الأعاصير، من أجل الحد من مخاطر أزمات الديون في المستقبل.

وبفضل المشاركة القوية التي أبدتها الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، كفلت المجموعة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أنشئت في إطار فرقة العمل، إجراء تحليل للأبعاد الجنسانية للتمويل وإدراجه كمسألة قائمة بذاتها وكعنصر رئيسي في التقرير كله.

وشكل التقرير أساسا للوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية التي تم التفاوض عليها على المستوى الحكومي الدولي، وأبرز فعالية البرنامج الفرعي في دعم بناء توافق الآراء ووضع المعايير. وأُنجزت نتائج مماثلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، حيث أتاحت أنشطة البحث والتحليل والمشاركة الجارية في إطار البرنامج الفرعي دعم حوار عملي المنحى بين جميع الجهات المعنية من أصحاب المصلحة في منتدى التعاون الإنمائي. وأسهم ذلك أيضا في زيادة الوعي بضرورة تغيير التعاون الإنمائي بوتيرة أسرع وبشكل جذري للوفاء بالتوقعات والمواعيد النهائية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وتبيّن مجالات محددة لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وجمع البرنامج الفرعي أيضا جهات فاعلة من القطاع الخاص وجهات أخرى من أصحاب المصلحة بهدف التعاون واستكشاف فرص جديدة للاستثمار المستدام، لا سيما من خلال "معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة" الذي افتُتح مؤخرا. ووفّر هذا الحدث، الذي نُظّم لمدة يوم واحد، منبرا للتفاعل المباشر بين ١٥٠ من الممثلين الرفيعي المستوى التابعين للحكومات، والقطاع الخاص والوسطاء الماليين.

وعلاوة على ذلك، شمل التقرير فصولا بشأن كل مجال من مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا. ويتعلق أحد مجالات العمل بالتمويل العام المحلي، ويشمل على حد سواء السياسات المحلية والدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الدولي في المسائل الضريبية في حشد التمويل العام المحلي. وإن العمل الذي يؤديه البرنامج الفرعي في مجال تنمية القدرات في المسائل الضريبية يعزز الكفاءة والفعالية في حشد الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ويشمل ذلك تدريب السلطات الضريبية على تحليل الأحكام الوطنية والدولية السارية، ولا سيما تلك الواردة في المعاهدات المتعلقة بالازدواج الضريبي. وتواصل السلطات الضريبية طلب الدعم من البرنامج الفرعي بناء على الأثر الإيجابي للتدريب. ويكفل ذلك تطبيق المعايير المحددة دوليا وتحليلات السياسات من قبل أولئك الذين ينفذون السياسات والبرامج التي ستحدد نجاح خطة عمل أديس أبابا أو فشلها.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في تحسين فهم قضايا تمويل التنمية المستدامة، التي مهدت السبيل أمام التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة التوصل إلى توافق في الآراء على اعتماد ما خلص إليه منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية من استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تعبر عن هذا الفهم.

وُثبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٩-٢٠١١ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تحسين اتساق السياسات في مجال تشجيع تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية بشأن تمويل التنمية وبالتنسيق مع النتائج الأخرى ذات الصلة، بطرق منها تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تتبع جهات مؤسسية أخرى معنية، على نحو ما تدل عليه زيادة عدد الاتفاقات التي توصلت إليها الدول الأعضاء في الجمعية والمجلس، وفي الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تتبع جهات مؤسسية أخرى معنية، وذلك لأغراض متابعة المؤتمرات والتنسيق مع النتائج الأخرى ذات الصلة.

٤ - أضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة

في عام ٢٠١٨، أعد البرنامج الفرعي تقرير التمويل من أجل التنمية المستدامة، وهو تقرير سنوي مشترك بين الوكالات عن متابعة المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية.

وعقب معالجة ٨ مسائل محددة طُلبت في الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي وردت في تقرير عام ٢٠١٨ الصادر عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، و ١١ مسألة محددة طُلبت في عام ٢٠١٨ ووردت في تقرير عام ٢٠١٩، حددت الدول الأعضاء ٧ مجالات أخرى طلبت تغطيتها في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠. وهذه المجالات السبعة هي: (أ) بيانات بشأن التعاون الدولي في مجال إعادة الأصول وتقديرات بشأن حجم التدفقات المالية غير المشروعة؛ (ب) مقاييس لقياس مساهمة استثمارات وآليات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة؛ (جيم) تفاصيل عن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان النامية؛ (د) تقييم المخاطر والفرص وأفضل الممارسات فيما يتعلق بآليات التمويل المختلفة، مثل التمويل المختلط، في مختلف السياقات القطرية؛ (هـ) التحديات التي تواجهها البلدان النامية بسبب رفع اسمها تدريجياً من قائمة البلدان المستفيدة من نوافذ التمويل بشروط ميسرة، ومن قائمة أقل البلدان نمواً، وأهلية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، وما إلى ذلك؛ (و) التطورات المتعلقة بالفجوات في تمويل التجارة؛ (ز) تمويل التنمية المستدامة في عصر التكنولوجيات الكاسحة والابتكار السريع. وشجعت الدول الأعضاء أيضاً فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية على مواصلة تطوير منهجيتها والعمل على أطر التمويل الوطنية المتكاملة والإبلاغ عن الدروس المستفادة من الجهود المبذولة سابقاً لإعداد هذه الأطر.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتحديد سبل تحويل التوصيات الواردة في التقرير إلى سياسات عملية من أجل اجتذاب تدفقات الأموال الكافية من القطاعين العام والخاص على المستوى القطري لتمويل استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بوضع مجموعة أدوات لدعم البلدان في تطبيق التوصيات من أجل المساهمة في الجهود القطرية لتصميم أطر التمويل المتكاملة الوطنية وتنفيذها على نحو فعال.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، المتمثلة في تعزيز الاتساق في تنفيذ أطر التمويل المتكاملة الوطنية من أجل دعم تحقيق الخطط الوطنية للتنمية المستدامة. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، استخدام مجموعة أدوات أطر التمويل الوطنية المتكاملة على الصعيد الوطني لحشد التمويل وغيره من وسائل تنفيذ التنمية المستدامة. وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
استخدام مجموعة أدوات لتنفيذ سياسات وطنية من شأنها أن تؤدي إلى حشد التمويل وغيره من وسائل تنفيذ التنمية المستدامة على الصعيد الوطني	تحديد وتحليل أطر واستراتيجيات التمويل الوطنية المتكاملة التي يمكن أن تترجم إلى مجموعات من الأدوات التي يتعين استخدامها على الصعيد الوطني	الاعتراف بأهمية دمج مختلف مصادر التمويل

٩-١٠٢ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٩-١٠٣ يعرض الجدول ٩-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٩-٩

البرنامج الفرعي ٩: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة	عام الفعالية	عام المقررة	عام المقررة	عام المقررة
٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٥٤	٥٤	٥٢	٥٤	٥٤
٢٠٣	٢٠٢	١٩٩	٢٠٧	٢٠٧

باء - توليد المعارف ونقلها

٦	٦	٦	٦	٦
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠
١١	١١	١١	١٤	١٤
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

الاستشارات والمشورة وأنشطة الدعوة
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٠٤-٩ يعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى دمج مسارات العمل ذات الصلة بدعم منتدى التعاون الإنمائي في البرنامج الفرعي.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٠٥-٩ يعزى الفرق في عدد وثائق الهيئات التداولية إلى الطابع السنوي للاجتماعات الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي والتقارير التداولية المقدمة إلى المنتدى. ويعدّ البرنامج الفرعي التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى المنتدى عن الاتجاهات الناشئة والتقدم المحرز في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفل أن يصدر أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية تقريراً تكميلياً عن أعمالهم التحليلية، بناءً على برنامج عملهم، في عام ٢٠٢٠. وسيتم تحديد فروق أخرى حسب الفئة الفرعية في نهاية عام ٢٠١٩ وفي عام ٢٠٢٠.

١٠٦-٩ ويعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة إلى الاجتماعات إلى الطابع السنوي للاجتماعات الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي. ويضطلع البرنامج الفرعي بالمسؤولية عن تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد في إطار المنتدى، والاجتماعات التحضيرية لأفرقة الخبراء المتعلقة بالمسائل الفنية، والأحداث الجانبية المنظمة خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد في إطار المنتدى. وسيتم تحديد فروق أخرى حسب الفئة الفرعية في نهاية عام ٢٠١٩ وفي عام ٢٠٢٠.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠ لمحة عامة

١٠٧-٩ يرد في الشكل ٩-ثانياً والجدول ٩-١٠ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، التي تشمل الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة.

الشكل ٩-ثانياً
عام ٢٠٢٠ بالأرقام

الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
٨٠,٨ مليون دولار مجموع الاحتياجات من الموارد	٩١,٣ مليون دولار مجموع الاحتياجات من الموارد
٧١,٨ مليون دولار قيمة الموارد المتصلة بالوظائف	٦,٤ ملايين دولار قيمة الموارد المتصلة بالوظائف
٩ ملايين دولار قيمة الموارد غير المتصلة بالوظائف	٨٤,٩ مليون دولار قيمة الموارد غير المتصلة بالوظائف
٤٧ في المائة من مجموع الموارد	٥٣ في المائة من مجموع الموارد
١,٣ مليون دولار: انخفاض مقارنة بعام ٢٠١٩	٠,٣ مليون دولار: انخفاض مقارنة بعام ٢٠١٩
٤٨٨ وظيفة	٣٧ وظيفة
٣٠٧ وظائف من الفئة الفنية والفئات العليا	١٩ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا
١٧٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة	١٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف

الجدول ٩-١٠

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

المجموع	الموارد الخارجة عن الميزانية		الميزانية العادية	
	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠
الموارد المالية				
أجهزة تقرير السياسات	١ ٦٥٤,٢	١ ٦٥٤,٢	-	-
التوجيه التنفيذي والإدارة	٤ ٩٨١,٥	٤ ٦٨٦,٨	-	-
برنامج العمل	(٢٩٤,٧)	(٢٩٤,٧)	-	-

الجزء الرابع التعاون الدولي من أجل التنمية

المجموع	الموارد الخارجة عن الميزانية						الميزانية العادية		
	تقديرات عام ٢٠٢٠		تقديرات عام ٢٠١٩		تقديرات عام ٢٠٢٠		تقديرات عام ٢٠١٩		
	تقديرات الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات الفرق	تقديرات عام ٢٠١٩	
									١ - الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة
	١٩٠,٩	٨ ٢٢٢,٢	٨ ٠٣١,٣	٣٩٧,٠	٩٤٤,١	٥٤٧,١	(٢٠٦,١)	٧ ٢٧٨,١	٧ ٤٨٤,٢
	٢٠,٠	١٠ ٢٢٤,٧	١٠ ٢٠٤,٧	٩٠,٣	١ ٣٥٥,٦	١ ٢٦٥,٣	(٧٠,٣)	٨ ٨٦٩,١	٨ ٩٣٩,٤
	(٣ ١٧٢,٢)	١٦ ٩٨٨,٦	٢٠ ١٦٠,٧	(١ ٩١٣,٥)	٨ ٢٧٩,٢	١٠ ١٩٢,٦	(١ ٢٥٨,٧)	٨ ٧٠٩,٤	٩ ٩٦٨,١
	(٢ ١٨٧,١)	٢٢ ٥٤٥,٣	٢٤ ٧٣٢,٤	(١ ٩٧٧,٨)	٥ ٠٩٢,٧	٧ ٠٧٠,٥	(٢٠٩,٣)	١٧ ٤٥٢,٦	١٧ ٦٦١,٩
	(٣٢٠,٨)	٨ ٠٣٨,٠	٨ ٣٥٨,٩	(٢٧٢,٦)	١ ٣٤١,٩	١ ٦١٤,٦	(٤٨,٢)	٦ ٦٩٦,١	٦ ٧٤٤,٣
	(٣٨٥,٦)	٧ ٨١٢,٧	٨ ١٩٨,٣	(٣١٩,٦)	١ ٢٧٥,٩	١ ٥٩٥,٥	(٦٦,٠)	٦ ٥٣٦,٨	٦ ٦٠٢,٨
	(٢١٣,٤)	٩ ٥٠٨,٩	٩ ٧٢٢,٢	١٤٠,٨	٣ ٢٤٣,٨	٣ ١٠٢,٩	(٣٥٤,٢)	٦ ٢٦٥,١	٦ ٦١٩,٣
	٢ ٣٨١,٣	٥ ٥٨٣,١	٣ ٢٠١,٨	٢ ٣٩٩,٨	٣ ٢٧٢,٣	٨٧٢,٥	(١٨,٥)	٢ ٣١٠,٨	٢ ٣٢٩,٣
	١ ٦٧٨,٩	٧ ٩٨٩,٢	٦ ٣١٠,٣	٢٢٧,١	٢ ٢٤٥,٥	٢ ٠١٨,٤	١ ٤٥١,٨	٥ ٧٤٣,٧	٤ ٢٩١,٩
	(٢ ٠٠٨,٠)	٩٦ ٩١٢,٧	٩٨ ٩٢٠,٨	(١ ٢٢٨,٥)	٢٧ ٠٥١,٠	٢٨ ٢٧٩,٦	(٧٧٩,٥)	٦٩ ٨٦١,٧	٧٠ ٦٤١,٢
	٦٩٢,١	٦٨ ٨٠٧,٥	٦٨ ١١٥,٤	٨٨٠,٧	٦٤ ٢٦٠,٠	٦٣ ٣٧٩,٣	(١٨٨,٦)	٤ ٥٤٧,٥	٤ ٧٣٦,١
	(١ ٦١٠,٦)	١٧٢ ٠٦١,٢	١٧٣ ٦٧١,٩	(٣٤٧,٨)	٩١ ٣١١,٠	٩١ ٦٥٨,٩	(١ ٢٦٢,٨)	٨٠ ٧٥٠,٢	٨٢ ٠١٣,٠
									المجموع الفرعي، برنامج العمل
									دعم البرامج
									المجموع
									الموارد المتصلة بالوظائف
	١	٢٦	٢٥	-	-	-	١	٢٦	٢٥
									التوجيه التنفيذي والإدارة
									برنامج العمل
	-	٤٣	٤٣	-	-	-	-	٤٣	٤٣
	(١)	٥٧	٥٨	-	-	-	(١)	٥٧	٥٨
	(٧)	٥١	٥٨	-	-	-	(٧)	٥١	٥٨
	(٢)	١٢٢	١٢٤	-	١	١	(٢)	١٢١	١٢٣
	(١)	٤٧	٤٨	-	٥	٥	(١)	٤٢	٤٣
	-	٤٢	٤٢	-	-	-	-	٤٢	٤٢
	(٤)	٤٠	٤٤	-	-	-	(٤)	٤٠	٤٤
	-	١٤	١٤	-	٢	٢	-	١٢	١٢
	٩	٣٤	٢٥	-	-	-	٩	٣٤	٢٥
	(٦)	٤٥٠	٤٥٦	-	٨	٨	(٦)	٤٤٢	٤٤٨
	-	٤٩	٤٩	-	٢٩	٢٩	-	٢٠	٢٠
	(٥)	٥٢٥	٥٣٠	-	٣٧	٣٧	(٥)	٤٨٨	٤٩٣

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٩-١٠٨ ترد في الجداول من ٩-١١ إلى ٩-١٣ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك البيان التفصيلي بالتغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء. وتعكس هذه المقترحات التخفيضات التي أمكن إجراؤها، جزئياً، من خلال إعادة توزيع العمل وترشيده، واستخدام التكنولوجيا لتبسيط أساليب العمل؛ وتوسيع نطاق التوزيع الرقمي للوثائق، مما يتيح تقليص أعمال الإنتاج والطباعة الخارجية؛ والانخفاض المتوقع في اتفاقات مستوى الخدمات بسبب انخفاض الاحتياجات المتصلة بخدمات الاستضافة الخارجية لقواعد بيانات بعض البرامج الفرعية الفنية؛ والجهود المتضافرة الرامية إلى تمديد العمر الإنتاجي لأثاث ومعدات المكاتب وتأخير إحلالها؛ والحد من الاستعانة بالخبرات الخارجية، في إطار الجهود التي تبذلها الإدارة للاستفادة من القدرات الداخلية؛ وتقليل السفر في مهام رسمية، في إطار الجهود التي تبذلها الإدارة لكفالة استخدام التداول بالفيديو وغيره من وسائل الاتصال الإلكترونية كبديل للسفر كلما أمكن ذلك؛ والتخفيضات المتوقعة في تكاليف الاتصالات والبريد. ويعكس هذا المقترح أيضاً نقل الموارد المتصلة بدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية إلى إدارة التواصل العالمي، وأثر إعادة نذب وظائف إلى مهام مختلفة موزعة على عناصر الميزانية في سياق إعادة هيكلة الإدارة استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٩. ويرد مزيد من التفاصيل في إطار كل عنصر على حدة. ويغطي مستوى الموارد المقترحة احتياجات تنفيذ الولايات على نحو كامل وفعال وكفء.

الجدول ٩-١١

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفتة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		التغييرات					اعتمادات		نفقات عام		
		تقديرات عام إعادة تقديرات عام		الولايات		عام		عام			
		النسبة		تغييرات		التعديلات الجديدة/ الموسعة		التعديلات الفنية			
		٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير ٢٠٢٠) (بعد إعادة التقدير)		أخرى		٢٠١٩		٢٠١٨			
		المئوية		المجموع		الموسعة		الفنية			
العنصر											
أجهزة تقرير السياسات	١ ٢١٦,٨	١ ٦٥٤,٢	-	-	-	-	-	-	-	١ ٢١٦,٨	
التوجيه التنفيذي والإدارة	٤ ٨٧٤,٧	٤ ٩٨١,٥	(٥,٩)	(٢٩٤,٧)	(٢٤١,٠)	(٥٣,٧)	-	-	-	٤ ٨٧٤,٧	
برنامج العمل	٦٩ ٨٩٣,٠	٧٠ ٦٤١,٢	(١,١)	(٧٧٩,٥)	(٦٩٥,٦)	(٨٣,٩)	-	-	-	٧٠ ٦٤١,٢	
دعم البرامج	٤ ٣٠٧,٥	٤ ٧٣٦,١	(٤,٠)	(١٨٨,٦)	(١٨٨,٦)	-	-	-	-	٤ ٧٣٦,١	
المجموع	٨٢ ٢٩٢,٠	٨٢ ٠١٣,٠	(١,٥)	(١ ٢٦٢,٨)	(١ ١٢٥,٢)	(١٣٧,٦)	-	-	-	٨٢ ٢٩٢,٠	
فتة النفقات الرئيسية											
الموارد المتعلقة بالوظائف	٧٣ ٤٦٥,٦	٧٢ ٥٧١,٤	(١,١)	(٧٨٨,٥)	(٦٥٠,٩)	(١٣٧,٦)	-	-	-	٧٣ ٤٦٥,٦	
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٦ ٨٢٦,٤	٩ ٤٤١,٦	(٥,٠)	(٤٧٤,٣)	(٤٧٤,٣)	-	-	-	-	٩ ٤٤١,٦	
المجموع	٨٢ ٢٩٢,٠	٨٢ ٠١٣,٠	(١,٥)	(١ ٢٦٢,٨)	(١ ١٢٥,٢)	(١٣٧,٦)	-	-	-	٨٢ ٢٩٢,٠	

الجدول ٩-١٢

تطور الموارد المتصلة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

الفرق	التغييرات			الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	الفئة الفنية والفئات العليا
	تقديرات عام ٢٠٢٠	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة		
-	١	-	-	١	و أ ع
-	٢	-	-	٢	أ ع م
(١)	٨	(١)	-	٩	مد-٢
١	٣٢	١	-	٣١	مد-١
-	٦٤	-	-	٦٤	ف-٥
-	٨٧	-	-	٨٧	ف-٤
-	٦٤	-	-	٦٤	ف-٣
-	٤٣	-	-	٤٣	ف-١/٢
-	٣٠١	-	-	٣٠١	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة					
-	٣٣	-	-	٣٣	الرتبة الرئيسية
(٥)	١٤٥	(٥)	-	١٥٠	الرتب الأخرى
(٥)	١٧٨	(٥)	-	١٨٣	المجموع الفرعي
(٥)	٤٧٩	(٥)	-	٤٨٤	المجموع

ملاحظة: يرد في المرفق الثاني توزيع التغييرات في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ورتبة الوظيفة. المختصرات: و أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد.

الجدول ٩-١٣

تطور الموارد المتصلة بالوظائف المؤقتة حسب الفئة

الفرق	التغييرات			الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	الفئة الفنية والفئات العليا
	تقديرات عام ٢٠٢٠	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة		
-	٣	-	-	٣	ف-٥
-	٢	-	-	٢	ف-٤
-	٣	-	-	٣	ف-٣
-	٨	-	-	٨	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة					
-	١	-	-	١	الرتب الأخرى
-	١	-	-	١	المجموع الفرعي
-	٩	-	-	٩	المجموع

أجهزة تقرير السياسات

١٠٩-٩ ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة، ودورات الجمعية العامة الاستثنائية، والعمليات الحكومية الدولية، التي تضطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمسؤولية عن تقديم الخدمات لها. وتحدد المخصصات المرصودة لبند الخبراء الذين يعملون في اللجان بصفتهم الشخصية وفقا لقرار الجمعية ٢٤٩١ (د-٢٣)، بصيغته المعدلة بالقرارين ٢٢٥/٤٢، الجزء السادس، و ٢١٧/٤٣، الجزء التاسع، في حين تُحدّد المخصصات المرصودة لبند أعضاء اللجان الفنية وفقا لقرارات الجمعية ١٧٩٨ (د-١٧) و ٢١٢٨ (د-٢٠) و ٢٢٤٥ (د-٢١).

١١٠-٩ ويقدم الجدولان ١٤-٩ و ١٥-٩ والشكل ٩-٩ ثالثا معلومات عن الأجهزة الحكومية الدولية الدائمة وهيئات الخبراء الدائمة، وما يتصل بها من ولايات والاحتياجات من الموارد المتصلة بها في إطار الميزانية العادية.

الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		العضوية		البيان	الولاية
تقديرات عام	عدد الدورات في اعتمادات عام ٢٠٢٠	الحكومات	الخبراء		
٣٩٤,٠	٣٩٤,٠	جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة	دورة واحدة سنويا تعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ودورة واحدة كل ٤ سنوات تعقد برعاية الجمعية العامة	في عام ٢٠١٢، قررت الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نضبو إليه"، إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى يُعنى بالتنمية المستدامة. وقد حلَّ المنتدى محل لجنة التنمية المستدامة، ويستفيد في عمله من مواطني القوة التي تتمتع بها اللجنة ومن تجاربها ومواردها وطرائق مشاركتها الشاملة.	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ٢٨٨/٦٦ و ٢٩٠/٦٧ و ٢٩٩/٧٠
				ووفقا لتلك الولايات الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، يتولى المنتدى القيادة السياسية وتقديم التوجيه والتوصيات في مجال التنمية المستدامة، ويقوم بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويعزز تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ولديه خطة عمل مركزة ودينامية وعملية المنحى، بما يضمن النظر بشكل ملائم في التحديات الجديدة والناشئة التي تعترض طريق التنمية المستدامة.	
				ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كُلف المنتدى باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. ويتولى المنتدى استعراض موضوع معين وعدد محدود من أهداف التنمية المستدامة وإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية كل سنة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.	
				وتُعقد اجتماعات المنتدى تحت رعاية المجلس سنويا، ويُيسر سفر الممثلين من أقل البلدان نموا لحضور الاجتماعات. وتُعقد اجتماعات المنتدى برعاية الجمعية العامة كل ٤ سنوات على مستوى رؤساء الدول. وتتمثل نتائج اجتماعات المنتدى التي تعقد برعاية المجلس في إعلان وزاري متفاوض عليه. وهو إعلان سياسي يُعد بالتفاوض تحت رعاية الجمعية العامة	

الولاية	البيان	الحكومات		الخبراء		العضوية		الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
		الحكومات	الخبراء	عدد الدورات في اعتمادات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقدير التكاليف		
لجنة التنمية الاجتماعية	قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠ (د-٢) و ١١٣٩ (د-٤١) و ٧/١٩٩٦ و ٦/٢٠١٦	٤٦	-	١: الثامنة والخمسون	١٠٧,٨	١٠٧,٨	١٠٧,٨	١٠٧,٨	
المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/٢٠٠٠	-	١٦	١: التاسعة عشر	١٨٦,٧	١٨٦,٧	١٨٦,٧	١٨٦,٧	
اللجنة الإحصائية	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٦ (د-٥٠) و ٨/١٩٩٩	٢٤	-	١: الحادية والخمسون	٥٦,٠	٥٦,٠	٥٦,٠	٥٦,٠	

الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		العضوية		البيان	الولاية
تقديرات عام ٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير التكاليف	عدد الدورات في اعتمادات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	الحكومات الخبراء		
-	-	١ : العاشرة	-	١٩٣	لجنة الخبراء المعنية بإدارة قرار المجلس الاقتصادي للمعلومات الجغرافية والاجتماعي ٢٤/٢٠١١ المكانية
٦٤,٧	٦٤,٧	١ : الثالثة والخمسون	-	٤٧	قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣ (د-٣) و ١٥٠ (د-٧) و ٢٥/٢٠١٦ ومقرره ٣٢٠/١٩٩٥ وقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ أنشئت اللجنة في عام ٢٠١١، باعتبارها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تضم خبراء من جميع الدول الأعضاء، وكذلك خبراء من المنظمات الدولية، يشاركون بصفة مراقب. ووفقا لاختصاصات لجنة الخبراء الواردة في مرفق قرار المجلس ٢٤/٢٠١١، تتمثل أهداف اللجنة في اتخاذ القرارات المشتركة وتحديد التوجهات فيما يتعلق بإنتاج المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها ضمن أطر السياسات الوطنية والعالمية، وتعزيز المبادئ والسياسات والأساليب والآليات والمعايير الموحدة لكفاءة القدرة على الاستفادة من البيانات والخدمات الجغرافية المكانية وتبادلها، وتوفير منتدى لوضع استراتيجيات فعالة بشأن سبل بناء القدرات الوطنية وتعزيزها في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، وبخاصة في البلدان النامية. وقرر المجلس أن تدار اللجنة في حدود الموارد القائمة وأن تنظم وفقا لذلك
٦٤,٧	٦٤,٧	١ : الثالثة والخمسون	-	٤٧	قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣ (د-٣) و ١٥٠ (د-٧) و ٢٥/٢٠١٦ ومقرره ٣٢٠/١٩٩٥ وقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة السكان في عام ١٩٤٦، باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس. وفي عام ١٩٩٤، قررت الجمعية العامة تغيير اسم لجنة السكان التي جرى تنشيطها لتصبح لجنة السكان والتنمية. وتقوم اللجنة بموجب اختصاصاتها بمساعدة المجلس عن طريق ما يلي: (أ) وضع الترتيبات المتعلقة بإجراء الدراسات وإسداء المشورة إلى المجلس بشأن القضايا والاتجاهات السكانية، وتحقيق التكامل بين استراتيجيات السكان والتنمية، والسياسات والبرامج السكانية وما يتصل بها من سياسات وبرامج إنمائية، وتقديم المساعدة في مجال السكان، فضلا عن معالجة أي مسائل متعلقة بالسكان والتنمية قد تلتزم الأجهزة الرئيسية أو الفرعية للأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة المشورة بشأنها؛ (ب) رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتحديد أسباب النجاح والفشل، وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن؛ (ج) استعراض نتائج البحث والتحليل المتصلة بأوجه الترابط بين عنصري السكان والتنمية على الصعيد

الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		العضوية		البيان	الولاية	
تقديرات عام	عدد الدورات في اعتمادات عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	الخبراء	الحكومات		
٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير التكاليف	٥٣,٤	٥٣,٤	-	١٩٧	أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدى في عام ٢٠٠٠ باعتباره هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس. وفي عام ٢٠١٥، قرر المجلس، تعزيز الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وتوسيع ولايته حتى عام ٢٠٣٠. وقرر المجلس أيضا تحسين وتعزيز عمل المنتدى لما بعد عام ٢٠١٥، وطلب إليه تنفيذ مهامه الأساسية بالاستناد إلى خطة استراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠. وتمثل المهام الأساسية للمنتدى في ما يلي: (أ) إتاحة منبر علمي مفتوح ومتسق وشفاف وقائم على المشاركة من أجل وضع السياسات والتحاو والتعاون والتنسيق بشأن المسائل المتصلة بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك المسائل المستجدة، بطريقة متكاملة وشاملة، بسبل منها اتباع النهج الشاملة لعدة قطاعات؛ (ب) تعزيز ورصد وتقييم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعلقة بالغابات، وتحقيق أهدافها العالمية بشأن الغابات وما يتصل بها من غايات، وصك الأمم المتحدة المتعلقة بالغابات، وتعبئة الموارد المالية والتقنية والعلمية وتحفيزها وتيسير الحصول عليها تحقيقا لهذه الغاية؛ (ج) تعزيز أطر الإدارة الرشيدة وتهيئة الظروف المؤاتية على جميع المستويات لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛ (د) تشجيع الاتساق والتعاون في وضع سياسات دولية بشأن المسائل المتصلة بجميع أنواع الغابات؛ (هـ) تعزيز الانخراط السياسي الرفيع المستوى، بمشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، دعما للإدارة المستدامة للغابات	متندى الأمم المتحدة قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ و ٣٣/٢٠١٥
٤٣٣,٠	٤٣٣,٠	٤٣٣,٠	٢٥	-	أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريق الخبراء المعني بموضوع معاهدات الضرائب المبرمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٦٨. وفي عام ١٩٨٠، تغير اسم الفريق ليصبح فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وفي عام ٢٠٠٤، غير المجلس اسمه ليصبح لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وهي تضم ٢٥ عضوا، ترشحهم الحكومات ويعملون بوصفهم خبراء، من مجالات السياسات الضريبية	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٧٣ (د-٤٣) و ٦٩/٢٠٠٤ و ٢/٢٠١٧ وقرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩

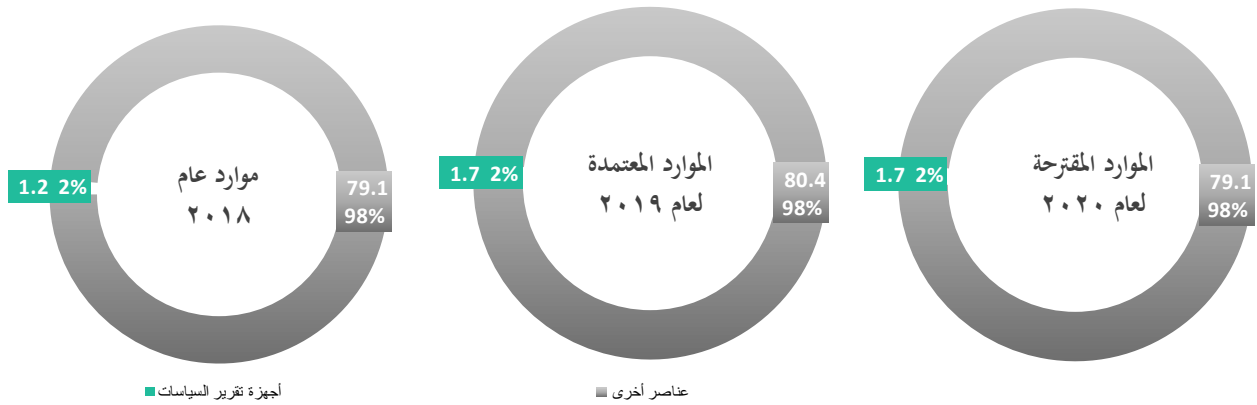
الولاية	البيان	العضوية		الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
		الحكومات	الخبراء	عدد الدورات في اعتمادات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير التكاليف
	<p>والإدارة الضريبية. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٦٩، زيادة تواتر اجتماعات اللجنة إلى دورتين في السنة وتوسيع نطاق عمل اللجنة مع المجلس عن طريق الاجتماع الخاص بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بغية تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية.</p> <p>واللجنة مكلفة بما يلي: (أ) إبقاء اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ودليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قيد الاستعراض واستكاملهما وتحديثهما حسب الاقتضاء؛ (ب) توفير إطار للحوار بغرض تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وتشجيعه فيما بين الهيئات الضريبية الوطنية؛ (ج) النظر في كيفية تأثير المسائل الجديدة والناشئة على التعاون الدولي في المسائل الضريبية وإعداد تقييمات وتعليقات وتوصيات مناسبة؛ (د) تقديم توصيات بشأن بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (هـ) إيلاء البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اهتماما خاصا عند معالجة المسائل المذكورة أعلاه.</p>			١ ٦٥٤.٢	١ ٦٥٤.٢
المجموع					

١١١-٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٦٥٤ ١ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وستغطي هذه الموارد بند تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية على النحو المفصل في الجدول ٩-١٤. وترد تفاصيل إضافية في الشكل ٩-٣ ثالثاً والجدول ٩-١٥.

الشكل ٩-٣ ثالثاً

الموارد المخصصة لأجهزة تقرير السياسات كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ٩-١٥

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغييرات					اعتمادات عام ٢٠١٩	نفقات عام ٢٠١٨
	النسبة المئوية المجموع	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التعديلات الفنية	الولايات		
١ ٦٥٤,٢	-	-	-	-	-	١ ٦٥٤,٢	١ ٢١٦,٨

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سفر الممثلين

التوجيه التنفيذي والإدارة

١١٢-٩ تقع على عاتق وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية توجيه الإدارة والإشراف عليها وتنظيمها بشكل عام في إطار تنفيذ الولايات المنوطة بها وبرنامج عملها المعتمد. وبصفته رئيس الإدارة، يخول وكيل الأمين العام سلطة مفوضة لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للسماح بالتنفيذ الفعال لولايات الإدارة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يتولى دعوة اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للانعقاد، ويعمل كذلك مديراً لبرنامج حساب التنمية، وهو مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة تنمية القدرات. وهو أيضاً عضو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي هيئة مشتركة لوضع السياسات وصنع القرارات من أجل عمليات التنمية في البلدان. ويعاون وكيل الأمين العام في الاضطلاع بهذه المهام الأسمى العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، والأسمى العام المساعد للتنمية الاقتصادية، الذي يعمل أيضاً بوصفه كبير الاقتصاديين.

١١٣-٩ ويضطلع الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين بدور المستشار الاقتصادي الرئيسي لوكيل الأمين العام، حيث يعاونه بتوفير القيادة الفكرية للإدارة وتوجيه عملها المتعلق بالبحوث والتحليلات في مجال السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الطلائعية والناشئة. وهو مسؤول أيضاً عن تنسيق واستعراض منشورات الإدارة وتقارير الأمين العام وغيرها من المنتجات التقنية التي تشكل منتدى هاما لزيادة التعريف بعمل الإدارة بشأن السياسات الإنمائية العملية وتنفيذه. وتدعم الأمانة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات وكييل الأمين العام عن طريق تقديم الدعم الفني والمشورة السياسية بشأن الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وهي مسؤولة أيضاً عن التنسيق بين الوكالات، بما في ذلك تقديم الدعم إلى وكيل الأمين العام في إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة.

١١٤-٩ ويدعم مكتب وكيل الأمين العام القيادة العليا للإدارة في إطار التنسيق والإدارة الشاملين لبرامجها ومواردها، وكذلك تنفيذ المبادرات على نطاق الإدارة. ويساعد المكتب وكييل الأمين العام في تنفيذ أنشطة الإدارة الشاملة في مجالات البرمجة والرصد والتقييم، بما في ذلك تمثيلها في هيئات الرقابة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وكذلك هيئات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. وينسق المكتب الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى نظام المنسقين المقيمين، وذلك بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي الجديد. ويسر المكتب أيضاً عمل جهة التنسيق الجنسانية التابعة للإدارة، وهو مسؤول عن استعراض التقارير التشريعية والمنشورات الرئيسية للإدارة.

١١٥-٩ وتدعم دائرة التخطيط الاستراتيجي والاتصالات وكييل الأمين العام في النهوض بتوجيه الإدارة وتكاملها وتماسك سياساتها على نحو استراتيجي، بما في ذلك عملها التعاوني مع كيانات الأمانة العامة الأخرى في مجالات إدارة المعرفة والاتصالات والمواقع الشبكية ووسائل التواصل الاجتماعي والوسائط المتعددة، والنشر وتكنولوجيا المعلومات. وتدعم الدائرة مشاركة الإدارة في اللجنة التنفيذية للأمين العام وفي آليات أو هيئات التنسيق، وفي مجلس التحرير بالإدارة. وهي مسؤولة عن إطار التواصل الاستراتيجي للإدارة، بما في ذلك تنفيذه. وتؤدي دوراً محورياً في تنفيذ برامج الإدارة من خلال دعمها لنظم المعلومات والتطبيقات المؤسسية. وإضافة إلى ذلك، تمثل الدائرة الإدارة في هيئات رسم السياسات ووضع المعايير المعنية في الأمانة العامة، ومن بينها مجلس المنشورات، ومجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة، وشبكة التخطيط الاستراتيجي.

١١٦-٩ وفي عام ٢٠١٨، وفي إطار التزام الإدارة بأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاقات الدولية بشأن تغير المناخ وحماية البيئة، شرعت الإدارة في استعراض لطريقة تقديم حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات، بغية زيادة توافر التدريب

عبر الإنترنت، والوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً، وتقليل الحاجة إلى السفر من أجل عقد حلقات العمل. وفي عام ٢٠١٩، عقدت، بدلا من حلقات العمل الإقليمية، حلقة دراسية شبكية للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بشأن عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وفي عام ٢٠٢٠، تهدف الإدارة إلى تعزيز أدواتها التدريبية عبر الإنترنت، ودعم تخطيط وتنسيق بعثاتها الموفدة إلى البلدان في سياق أعمالها المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني من أجل تقليل بصمتها الكربونية الناجمة عن السفر. وستزيد من الاستفادة من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي أنشأها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من طباعة الوثائق وشراء الطابعات. وسوف تسهم أيضاً في تنفيذ خطة الأمانة العامة بشأن الحياد المناخي.

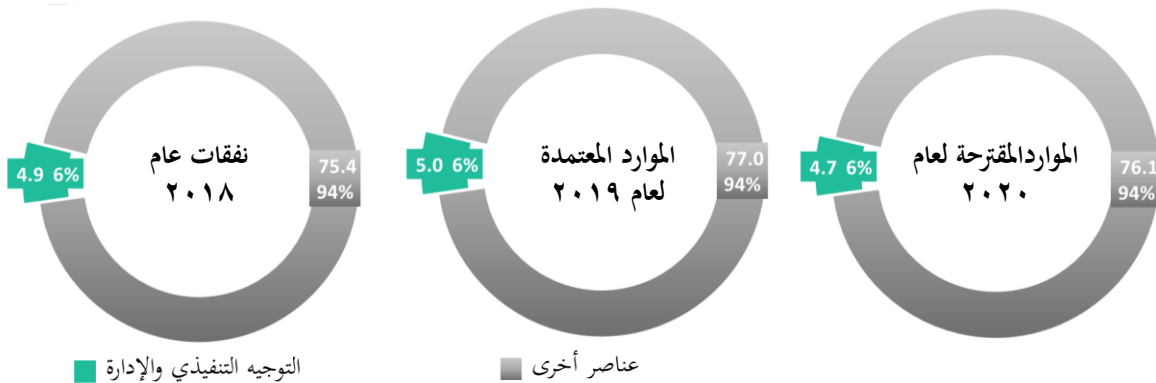
١١٧-٩ وترد معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في موعدها والحجز المسبق لتذاكر الطيران في الجدول ٩-١٦.

الجدول ٩-١٦
معدل الامتثال
(النسبة المئوية)

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	
١٠٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	تقديم الوثائق في موعدها المقرر
١٠٠	١٠٠	٥١	١٠٠	تذاكر الطيران المشتراة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل

١١٨-٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٨٦ ٨٠٠ ٤ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٧٠٠ ٢٩٤ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية الأشكال من ٩-١٧ إلى ٩-١٧. والجدول ٩-١٧.

الشكل ٩-١٧
الموارد المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة كنسبة مئوية من الميزانية العادية
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

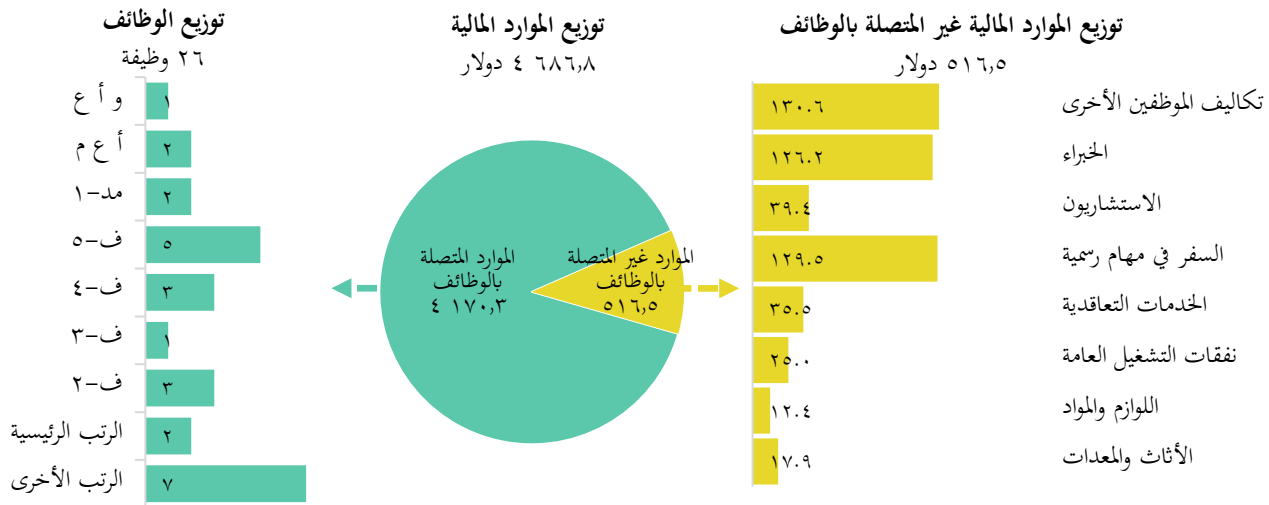
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام	التغييرات					نقصات عام	اعتمادات عام
	النسبة (قبل إعادة تقدير التكاليف)	المشوية	المجموع	الجديدة/الموسعة	أخرى		
٢٠٢٠	(١.٣)	(٥٣.٧)	-	(٥٣.٧)	-	٤ ٢٢٤.٠	٤ ٣٧٧.٦
٢٠١٨	(٣١.٨)	(٢٤١.٠)	(٢٤١.٠)	-	-	٧٥٧.٥	٤٩٧.١
	(٥.٩)	(٢٩٤.٧)	(٢٤١.٠)	(٥٣.٧)	-	٤ ٩٨١.٥	٤ ٨٧٤.٧
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
							الموارد المتصلة بالوظائف
							الموارد غير المتصلة بالوظائف
							المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
							الفئة الفنية والفئات العليا
							فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
							المجموع

الشكل ٩-٥ خامسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

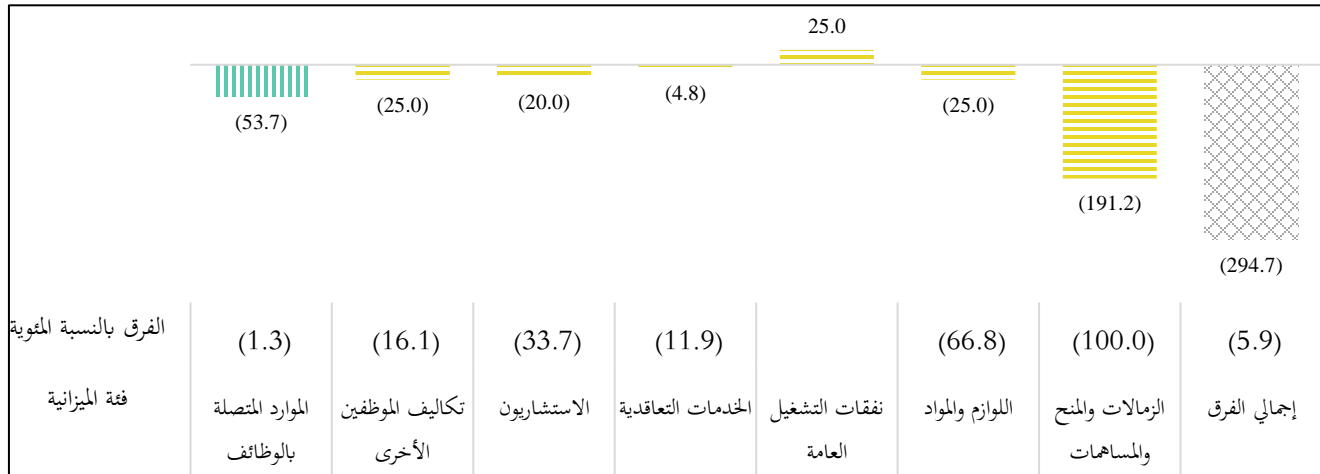


المختصرات: و أ ع: وكيل الأمين العام؛ أ ع م: أمين عام مساعد

الشكل ٩-سادسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١١٩-٩ ويعكس الفرق البالغ ٢٩٤ ٧٠٠ دولار ما يلي:

(أ) **الولايات الجديدة والموسعة** - نقصان صاف قدره ٥٣ ٧٠٠ دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف نتيجة لتخفيض قدره ٩٨ ٧٠٠ دولار يتعلق بإعادة ندب وظيفة كبير موظفي شؤون الإعلام (ف-٥) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة إلى وظيفة كبير موظفي إدارة البرامج (ف-٥) لدعم تعزيز أنشطة الرصد والتقييم بالإدارة، ويقابل ذلك جزئياً إعادة ندب وظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من البرنامج الفرعي ٧ إلى وظيفة مساعد لإدارة البرامج (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من أجل دعم تعزيز قدرات الرصد والتقييم بالإدارة (٤٥ ٠٠٠ دولار)؛

(ب) **تغييرات أخرى** - نقصان صاف قدره ٢٤١ ٠٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف نتيجة لما يلي:

١' النقل الخارجي للموارد من الزمامات والمنح والمساهمات لدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية إلى القسم ٢٨، التواصل العالمي، وهو ما من شأنه أن يوفق بشكل أفضل بين وظائف إدارة التواصل العالمي والدائرة (١٩١ ٢٠٠ دولار)؛

٢' تخفيضات أخرى تحت بند تكاليف الموظفين والاستشاريين والخبراء والخدمات التعاقدية (٤٩ ٨٠٠ دولار)؛

٣' نقل الموارد داخل العنصر على أساس عدم التأثير على التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

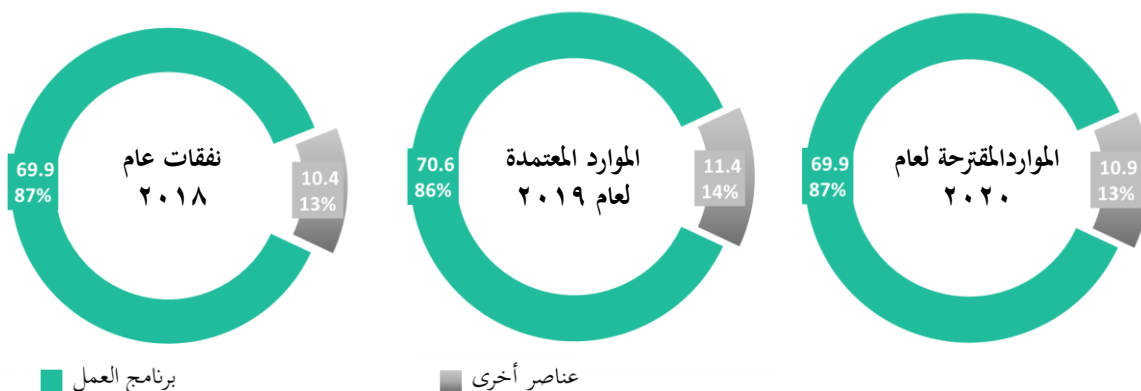
برنامج العمل

١٢٠-٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٩ ٨٦١ ٧٠٠ دولار وتعكس نقصانا قدره ٧٧٩ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ٩-سابعا و ٩-ثامنا والجدول ٩-١٨.

الشكل ٩- سابعا

الموارد المخصصة لدعم البرامج كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ٩-١٨

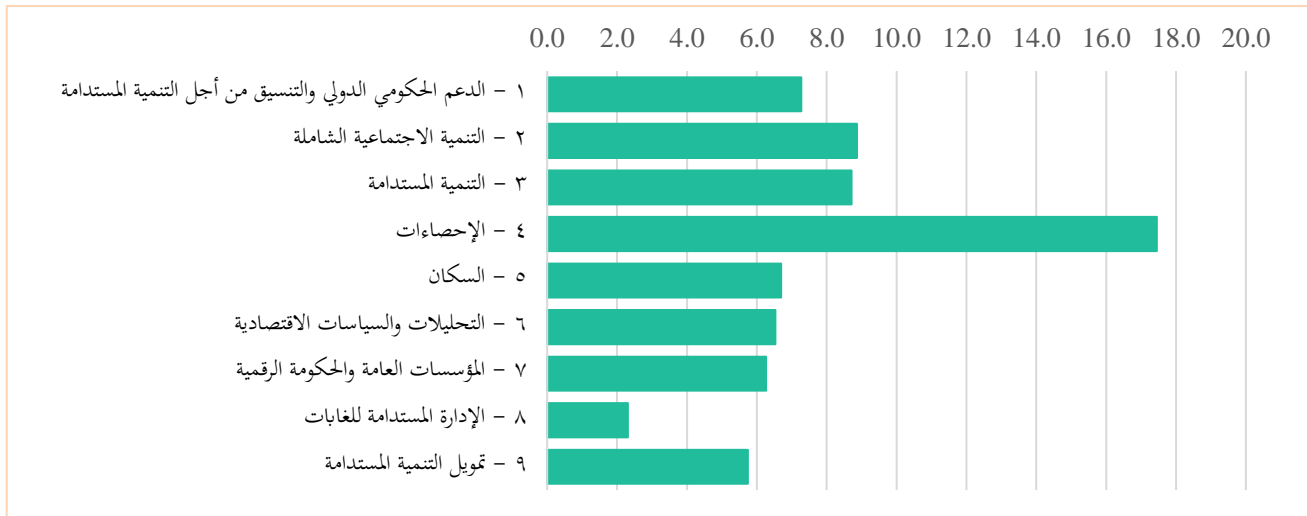
دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام	التغييرات				٢٠١٩	٢٠١٨	
	النسبة (قبل إعادة التقدير التكاليف)	المجموع	الجديدة/الموسعة	أخرى			
٧ ٢٧٨.١	(٢.٨)	(٢٠٦.١)	(٣٤.٨)	(١٧١.٣)	-	٧ ٤٨٤.٢	٧ ٠٧١.٥
٨ ٨٦٩.١	(٠.٨)	(٧٠.٣)	(٧٠.٣)	-	-	٨ ٩٣٩.٤	٩ ١٥٢.٥
٨ ٧٠٩.٤	(١٢.٦)	(١ ٢٥٨.٧)	(٨٨.٠)	(١ ١٧٠.٧)	-	٩ ٩٦٨.١	٨ ٧٣٥.٥
١٧ ٤٥٢.٦	(١.٢)	(٢٠٩.٣)	(٢٠٩.٣)	-	-	١٧ ٦٦١.٩	١٨ ٥٢٢.١
٦ ٦٩٦.١	(٠.٧)	(٤٨.٢)	(٤٨.٢)	-	-	٦ ٧٤٤.٣	٦ ٢١٤.٨
٦ ٥٣٦.٨	(١.٠)	(٦٦.٠)	(٦٦.٠)	-	-	٦ ٦٠٢.٨	٦ ٧٧٧.٩
٦ ٢٦٥.١	(٥.٤)	(٣٥٤.٢)	(١٠٢.٥)	(٢٥١.٧)	-	٦ ٦١٩.٣	٦ ٣١٢.٠
٢ ٣١٠.٨	(٠.٨)	(١٨.٥)	(١٨.٥)	-	-	٢ ٣٢٩.٣	٢ ٤٦٧.٠
٥ ٧٤٣.٧	٣٣.٨	١ ٤٥١.٨	(٥٨.٠)	١ ٥٠٩.٨	-	٤ ٢٩١.٩	٤ ٦٣٩.٧
٦٩ ٨٦١.٧	(١.١)	(٧٧٩.٥)	(٦٩٥.٦)	(٨٣.٩)	-	٧٠ ٦٤١.٢	٦٩ ٨٩٣.٠
الموارد المالية حسب البرنامج							
١- الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة							
٢- التنمية الاجتماعية الشاملة							
٣- التنمية المستدامة							
٤- الإحصاءات							
٥- السكان							
٦- التحليلات والسياسات الاقتصادية							
٧- المؤسسات العامة والحكومة الرقمية							
٨- الإدارة المستدامة للغابات							
٩- تمويل التنمية المستدامة							
المجموع							
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف							
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
٦٤ ٧٨٨.٩	(١.٠)	(٦٤٩.٩)	(٥٦٦.٠)	(٨٣.٩)	-	٦٥ ٤٣٨.٨	٦٦ ٠٧٧.٨
٥ ٠٧٢.٨	(٢.٥)	(١٢٩.٦)	(١٢٩.٦)	-	-	٥ ٢٠٢.٤	٣ ٨١٥.٢
٦٩ ٨٦١.٧	(١.١)	(٧٧٩.٥)	(٦٩٥.٦)	(٨٣.٩)	-	٧٠ ٦٤١.٢	٦٩ ٨٩٣.٠
المجموع							

تقديرات عام	التغييرات				نفقات عام	اعتمادات عام	٢٠١٩	٢٠١٨
	النسبة ٢٠٢٠ (قبل إعادة	المتوية	المجموع	تغييرات الولايات المتحدة/الموسعة أخرى				
٤٣	-	-	-	-	-	٤٣		١- الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة
٥٧	(١.٧)	(١)	(١)	-	-	٥٨		٢- التنمية الاجتماعية الشاملة
٥١	(١٢.١)	(٧)	-	(٧)	-	٥٨		٣- التنمية المستدامة
١٢١	(١.٦)	(٢)	(٢)	-	-	١٢٣		٤- الإحصاءات
٤٢	(٢.٣)	(١)	(١)	-	-	٤٣		٥- السكان
٤٢	-	-	-	-	-	٤٢		٦- التحليلات والسياسات الاقتصادية
٤٠	(٩.١)	(٤)	(١)	(٣)	-	٤٤		٧- المؤسسات العامة والحكومة الرقمية
١٢	-	-	-	-	-	١٢		٨- الإدارة المستدامة للغابات
٣٤	٣٦.٠	٩	-	٩	-	٢٥		٩- تمويل التنمية المستدامة
٤٤٢	(١.٣)	(٦)	(٥)	(١)	-	٤٤٨		المجموع

الشكل ٩-ثامننا
برنامج العمل: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي ١ الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

١٢١-٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٧ ٢٧٨ ١٠٠ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ١٠٠ ٢٠٦ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٩-١٩، وفي الشكلين ٩-٩ و ٩-١٠.

الجدول ٩-٩

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

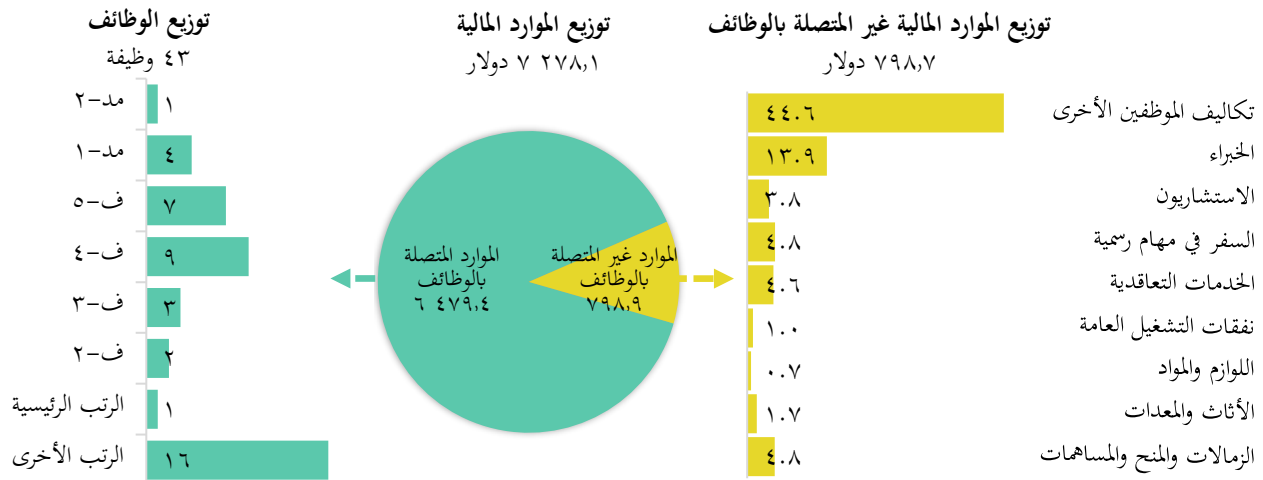
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام	التغييرات				نقصات عام		اعتمادات عام	
	النسبة (قبل إعادة	المجموعة	الجديدة/الموسعة	أخرى	الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨	
٢٠٢٠ (قبل إعادة	المئوية	تقدير التكاليف)						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
٦ ٤٧٩.٤	(٠.٨)	(٥٣.٧)	-	(٥٣.٧)	-	٦ ٥٣٣.١	٦ ٤٢٠.٨	الموارد المتصلة بالوظائف
٧٩٨.٧	(١٦.٠)	(١٥٢.٤)	(٣٤.٨)	(١١٧.٦)	-	٩٥١.١	٦٥٠.٧	الموارد غير المتصلة بالوظائف
٧ ٢٧٨.١	(٢.٨)	(٢٠٦.١)	(٣٤.٨)	(١٧١.٣)	-	٧ ٤٨٤.٢	٧ ٠٧١.٥	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
٢٦	(٧.١)	(٢)	-	(٢)	-	٢٨	٢٨	الفئة الفنية والفئات العليا
١٧	١٣.٣	٢	-	٢	-	١٥	١٥	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
٤٣	-	-	-	-	-	٤٣	٤٣	المجموع

الشكل ٩-٩ تاسعا

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

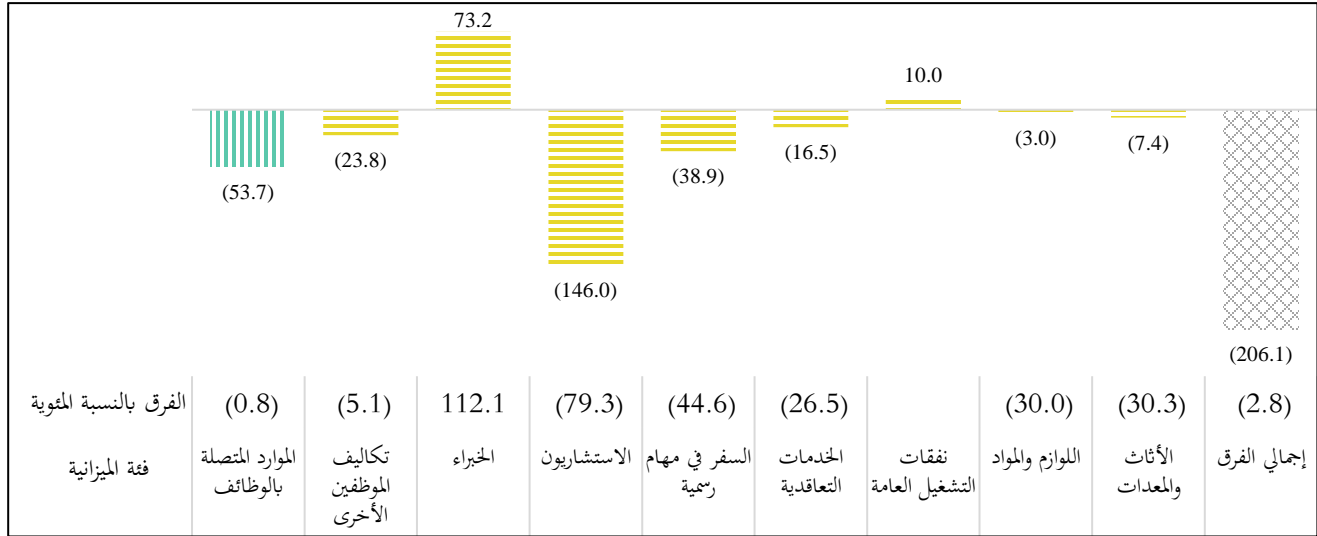
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



الشكل ٩-عاشرا

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٢٢-٩ ويعكس الفرق البالغ ٢٠٦ ١٠٠ دولار ما يلي:

(أ) الولايات الجديدة والموسعة:

١' نقصان صاف قدره ٥٣ ٧٠٠ دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف نتيجة لما يلي:

- أ - النقل الخارجي لثمانى وظائف (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تتولى المسؤولية عن أنشطة التعاون الإنمائي إلى البرنامج الفرعي ٩، في إطار جهود الإدارة الرامية إلى تعزيز وترشيد عملها بشأن حشد التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (١ ٣٠٢ ٥٠٠ دولار)؛
- ب - النقل الخارجي لوظيفة برتبة ف-٤ كانت توفر الدعم لمنتدى شراكة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعمل كحلقة وصل مع القطاع الخاص وأوساط الأعمال الخيرية في البرنامج الفرعي ٣، في إطار إعادة تنظيم الإدارة من أجل تعزيز العمل بشأن مشاركة الأعضاء وجميع الجهات الأخرى المعنية بالتنمية المستدامة (١ ٨٧ ٦٠٠ دولار)؛
- ج - النقل الداخلي لثمانى وظائف من البرنامج الفرعي ٣ (١ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) متعلقة بالدعم الحكومي الدولي، إضافة إلى وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من البرنامج الفرعي ٧، في إطار إعادة تنظيم الإدارة للعمل من أجل تعزيز الدعم المقدم للعمليات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة. وسيكفل النقل المقترح أن تدرج مسؤولية توفير الخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية للمنتدى السياسي

الرفيع المستوى في إطار برنامج فرعي وحيد داخل الإدارة وأن يُؤقّر الدعم المتكامل والمنسق والمتناسك المقدم للدول الأعضاء (٤٠٠ ٤٣٦ ١ دولار).

٢' نقصان صاف قدره ١١٧ ٦٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف، ناتج عن النقل الخارجي المقترح للموارد المتعلقة بأنشطة التعاون الإنمائي إلى البرنامج الفرعي ٩، يقابله جزئياً النقل الداخلي للموارد الأخرى، وهو مقترح أيضاً في سياق إعادة هيكلة الإدارة؛

(ب) **تغييرات أخرى** - نقصان صاف قدره ٣٤ ٨٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف نتيجة للتخفيضات المقترحة، وذلك بصفة رئيسية في إطار السفر في مهام رسمية، الناتجة عن استخدام التداول بالفيديو وغيره من وسائل الاتصال الإلكترونية كبديل للسفر كلما أمكن ذلك (٣٤ ٨٠٠ دولار). وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

١٢٣-٩ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ١٠٠ ٩٤٤ دولار، على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وستغطي هذه الموارد الاستعانة بخبرة خارجية لتحسين العمل التحليلي للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك متابعة ورصد تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتوفر مدخلات لدعم المفاوضات حول قرار الجمعية العامة لعام ٢٠٢٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ وتتيح مشاركة الخبراء الحكوميين من البلدان النامية بعرض استعراضاتهم الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في إطار حلقات عمل تحضيرية على الصعيد العالمي والإقليمي؛ وتدعم بلوغ حل متكامل قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل اتباع نهج متسق للحفاظ على ملفات المنظمات غير الحكومية، وتجهيز طلبات الاعتماد، وتيسير الإبلاغ والرصد، وإجراء الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، وكذلك فيما بين مختلف مكاتب الأمم المتحدة التي تشجع مشاركة المنظمات غير الحكومية، استناداً إلى إدماج مختلف النماذج المستخدمة حالياً (النظام المتكامل لمنظمات المجتمع المدني، وشبكة المجتمع المدني، ونظام اللجنة الموفر للورق) على نحو أكثر اتساقاً، مما يقلل من حالات عدم الاتساق وعدم الاستقرار التي كثيراً ما تؤدي إلى تعطيل النظام الحالي. وتعكس الزيادة المتوقعة البالغة ٣٩٧ ٠٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ بشكل أساسي الزيادة في دعم الاستعراضات والأنشطة الوطنية الطوعية المرتبطة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بالإضافة إلى ترقية مشروع قاعدة بيانات النظام المتكامل لمنظمات المجتمع المدني، ويقابلها جزئياً التنفيذ الكامل المتوقع لبعض المشاريع بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٢

التنمية الاجتماعية الشاملة

١٢٤-٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١٠٠ ٨٦٩ ٨ دولار وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٧٠ ٣٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٩-٢٠ وفي الشكلين ٩-٩ و ٩-١٠.

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

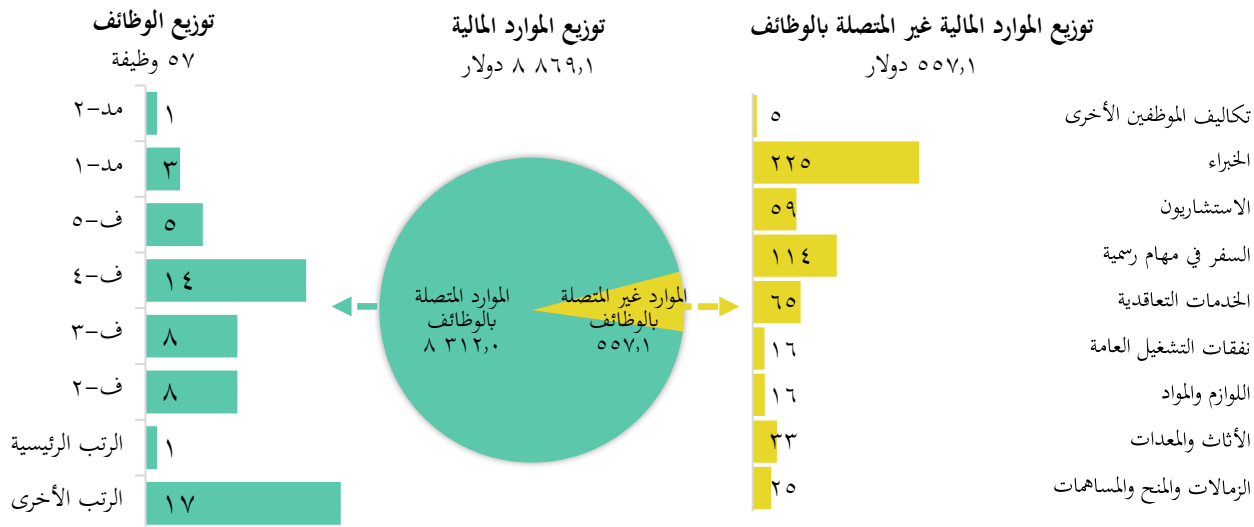
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغييرات				نققات عام ٢٠١٩	نققات عام ٢٠١٨
	النسبة المئوية	المجموع	الجديدة/الموسعة	أخرى		
٨ ٣١٢.٠	(١.٠)	(٨٣.٩)	(٨٣.٩)	-	٨ ٣٩٥.٩	٨ ٧٦٣.١
٥٥٧.١	٢.٥	١٣.٦	١٣.٦	-	٥٤٣.٥	٣٨٩.٤
٨ ٨٦٩.١	(٠.٨)	(٧٠.٣)	(٧٠.٣)	-	٨ ٩٣٩.٤	٩ ١٥٢.٥
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
٨ ٣١٢.٠	(١.٠)	(٨٣.٩)	(٨٣.٩)	-	٨ ٣٩٥.٩	٨ ٧٦٣.١
٥٥٧.١	٢.٥	١٣.٦	١٣.٦	-	٥٤٣.٥	٣٨٩.٤
٨ ٨٦٩.١	(٠.٨)	(٧٠.٣)	(٧٠.٣)	-	٨ ٩٣٩.٤	٩ ١٥٢.٥
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
٣٩	-	-	-	-	٣٩	٣٩
١٨	(٥.٢)	(١)	(١)	-	١٩	١٩
٥٧	(١.٧)	(١)	(١)	-	٥٨	٥٨

الشكل ٩-١٠-٩ حادي عشر

البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

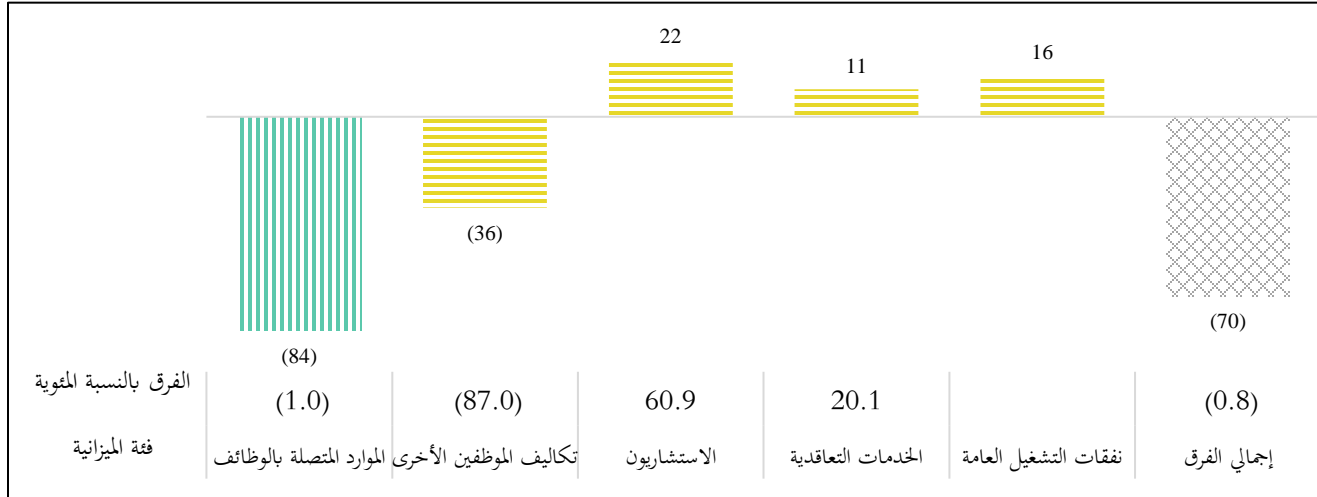
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



الشكل ٩-ثاني عشر

البرنامج الفرعي ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٢٥-٩ ويعكس الفرق البالغ ٧٠ ٣٠٠ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - انخفاض قدره ٨٣ ٩٠٠ دولار تحت بند الوظائف نتيجة لإلغاء وظيفة مساعد فريق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) بفضل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تبسيط أساليب العمل، تقابله جزئياً زيادة صافية قدرها ١٣ ٦٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف، ناجمة أساساً عن زيادة الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين، نتيجة لزيادة الحاجة إلى إشراك خبرات غير متاحة داخلياً، ولا سيما بشأن موضوعي تغير المناخ والتنوع البيولوجي في سياق الشعوب الأصلية والصلات بالحفاظ على البيئة وتغير المناخ. وتعكس التغييرات المقترحة أيضاً نقل الموارد داخل العنصر الفرعي، على أساس عدم التأثير على التكلفة، من أجل توفير دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

١٢٦-٩ وتموّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ١ ٣٥٥ ٦٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وستلبي هذه الموارد احتياجات تنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والشيوخ والأنشطة الأسرية والشعوب الأصلية. وستمول الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضاً أنشطة تنمية القدرات ومشاريع التعاون التقني. وتعكس زيادة متوقعة قدرها ٩٠ ٣٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ في المقام الأول زيادة الدعم المقدم للأنشطة المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية.

البرنامج الفرعي ٣ التنمية المستدامة

١٢٧-٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ٧٠٩ ٨ دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره ١ ٢٥٨ ٧٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٩-٢١ وفي الشكلين ٩-٣ و ٩-٤. ثالث عشر و ٩-٤ رابع عشر.

الجدول ٩-٢١

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

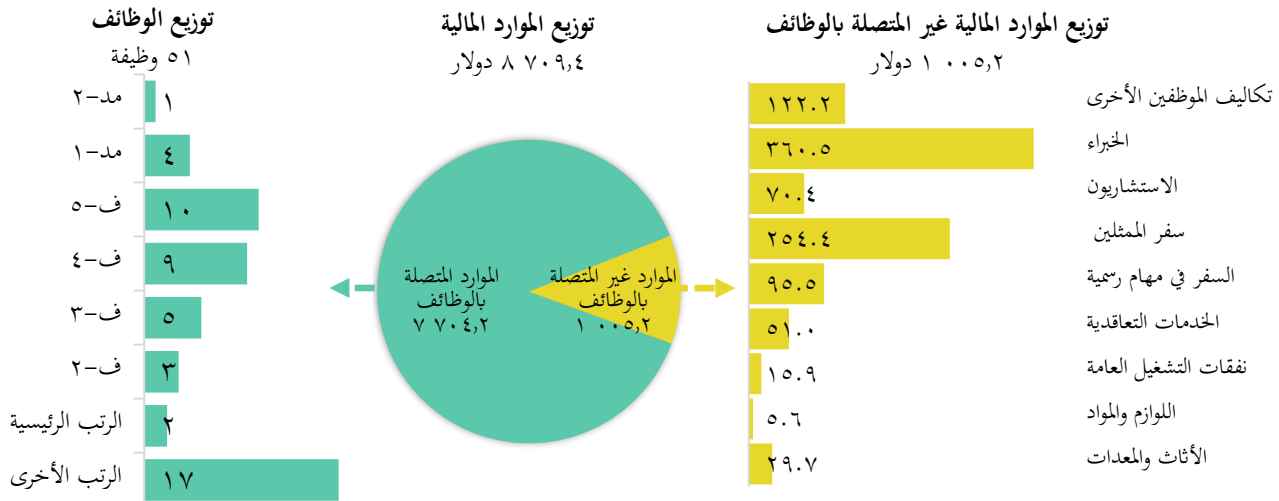
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام		التغييرات				نقصات عام	
النسبة ٢٠٢٠ (قبل إعادة	المشوية تقدير التكاليف)	المجموع	تغييرات أخرى	الجديدة/الموسعة	الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٧٧٠٤.٢	(١٣.١)	(١ ١٦٤.٩)	-	(١ ١٦٤.٩)	-	٨ ٨٦٩.١	٨ ١٥٥.٢
١٠٠٥.٢	(٨.٥)	(٩٣.٨)	(٨٨.٠)	(٥٠.٨)	-	١٠٩٩.٠	٥٨٠.٣
٨٧٠٩.٤	(١٢.٦)	(١ ٢٥٨.٧)	(٨٨.٠)	(١ ١٧٠.٧)	-	٩ ٩٦٨.١	٨ ٧٣٥.٥
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
٣٢	(١٣.٥)	(٥)	-	(٥)	-	٣٧	
١٩	(٩.٥)	(٢)	-	(٢)	-	٢١	
٥١	(١٢.١)	(٧)	-	(٧)	-	٥٨	

الشكل ٩-٣ ثالث عشر

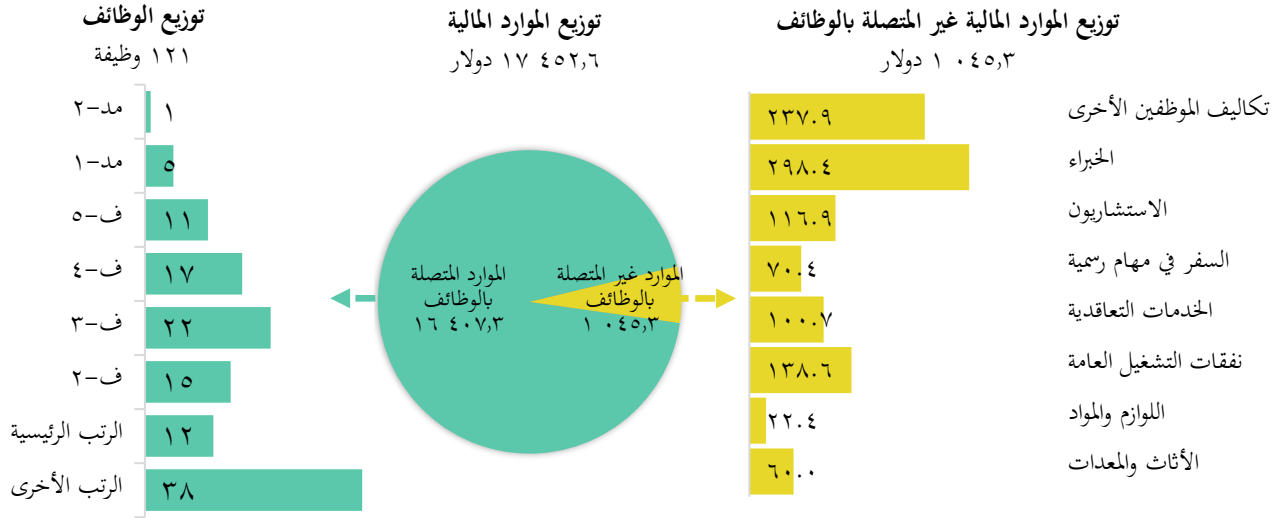
البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



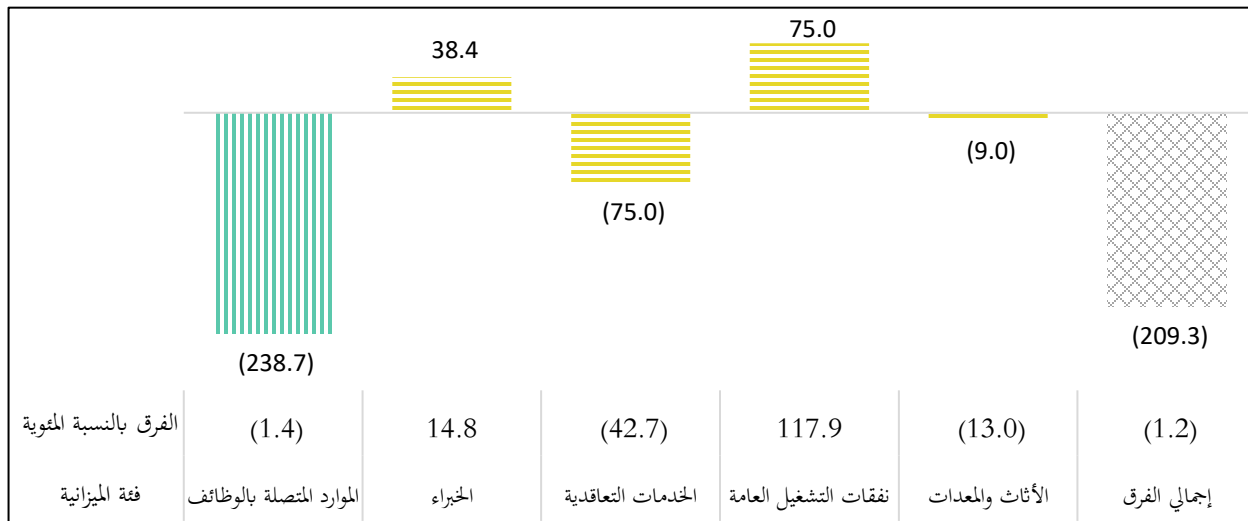
الشكل ٩- خامس عشر
البرنامج الفرعي ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



الشكل ٩- سادس عشر
البرنامج الفرعي ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٣١-٩ ويعكس الفرق البالغ ٣٠٠ ٢٠٩ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى:

(أ) نقصان صاف قدره ٢٣٨ ٧٠٠ دولار تحت بند الوظائف نتيجة لما يلي:

'١' الإلغاء المقترح لوظيفة مساعد إحصائي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ووظيفة مساعد لشؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) الذي أصبح ممكنا بفضل الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبسيط إجراءات العمل (١٦٧ ٨٠٠ دولار)؛

'٢' إعادة الندب المقترح في إطار البرنامج الفرعي لوظيفة موظف إداري (ف-٣) إلى موظف لإدارة البرامج (ف-٣) في قسم إدارة البرامج من أجل تحسين الموازنة بين العمل البرنامجي وبين الولايات الجديدة في مجالي الإحصاءات الرسمية والمعلومات الجغرافية المكانية العالمية (٧٠ ٩٠٠ دولار)؛

(ب) زيادة صافية قدرها ٢٩ ٤٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف ناجمة أساسا عن مخصصات إضافية للخبراء تعكس الزيادة المتوقعة لمشاركة الخبراء في اجتماعات أفرقة الخبراء التي تدعم عمل البرنامج الفرعي، من بين أمور أخرى، لصالح فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، ويقابلها جزئيا نقصان في الاحتياجات المتعلقة بالأثاث والمعدات ناجم عن الجهود المتضافرة الرامية إلى تمديد العمر النافع وتأخير استبدال معدات المكاتب. وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي، على أساس عدم التأثير في التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

١٣٢-٩ ويموّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تُقدّر بمبلغ ٥ ٠٩٢ ٧٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وستُغطي الموارد تكاليف وظيفة واحدة وموارد غير متصلة بالوظائف لدعم تحديث وتحويل النظم الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية للبلدان النامية بغية تلبية الطلب المتزايد على البيانات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستدعم الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضا الأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات ومشاريع التعاون التقني المتعلقة برصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومحاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، وكذلك إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. ويعكس النقصان المتوقع البالغ ١ ٩٧٧ ٨٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساسا إكمال مشاريع قليلة متعدد السنوات وبملايين الدولارات لبناء القدرات في عام ٢٠١٩ وعدد من المشاريع الأخرى التي تموّل بموارد خارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٥

السكان

١٣٣-٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١٠٠ ٦٩٦ ٦ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٤٨ ٢٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٩-٢٣ وفي الشكلين ٩-٩ و ٩-١٠ ثامن عشر.

الجدول ٩-٢٣

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

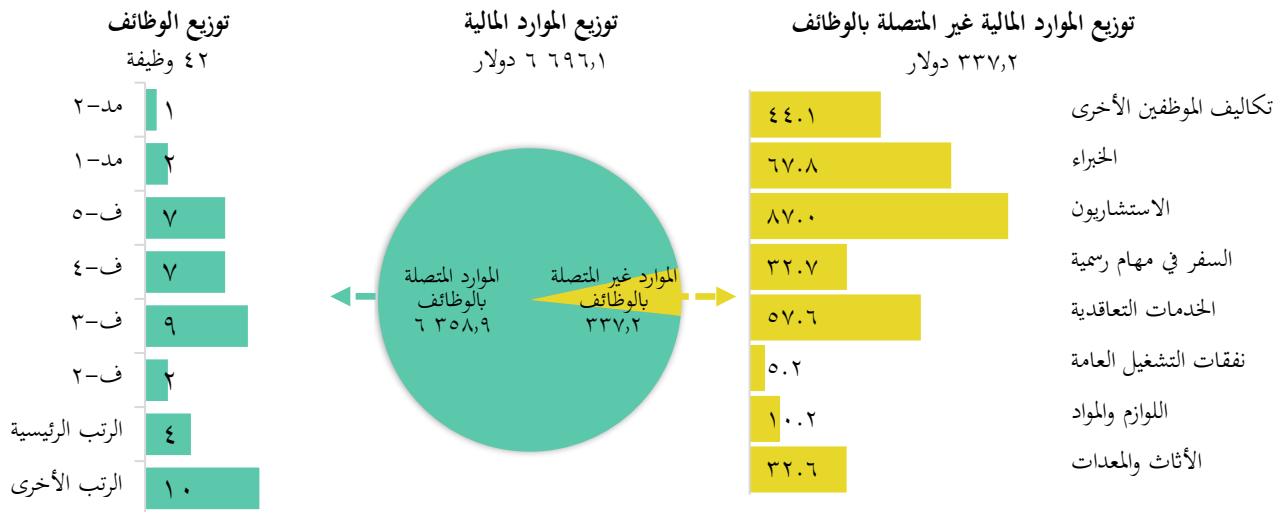
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغييرات				نققات عام ٢٠١٩	نققات عام ٢٠١٨
	النسبة المئوية	المجموع	الجديدة/الموسعة	أخرى		
٦ ٣٥٨.٩	(١.٣)	(٨٣.٩)	(٨٣.٩)	-	٦ ٤٤٢.٨	٦ ٠٣٩.٠
٣٣٧.٢	١١.٨	٣٥.٧	٣٥.٧	-	٣٠١.٥	١٧٥.٨
٦ ٦٩٦.١	(٠.٧)	(٤٨.٢)	(٤٨.٢)	-	٦ ٧٤٤.٣	٦ ٢١٤.٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
٦ ٣٥٨.٩	(١.٣)	(٨٣.٩)	(٨٣.٩)	-	٦ ٤٤٢.٨	٦ ٠٣٩.٠
٣٣٧.٢	١١.٨	٣٥.٧	٣٥.٧	-	٣٠١.٥	١٧٥.٨
٦ ٦٩٦.١	(٠.٧)	(٤٨.٢)	(٤٨.٢)	-	٦ ٧٤٤.٣	٦ ٢١٤.٨
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
٢٨	-	-	-	-	-	٢٨
١٤	(٦.٧)	(١)	(١)	-	-	١٥
٤٢	(٢.٣)	(١)	(١)	-	-	٤٣

الشكل ٩-٧: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

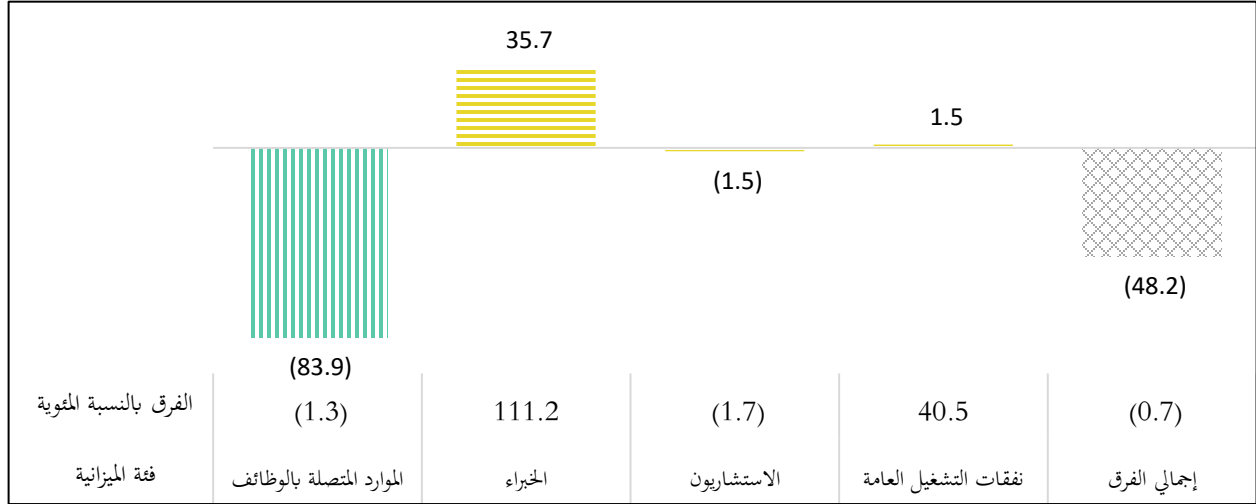
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



الشكل ٩- ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٣٤-٩ ويعكس الفرق البالغ ٤٨ ٢٠٠ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - نقصان قدره ٨٣ ٩٠٠ دولار تحت بند الوظائف ناجم عن الإلغاء المقترح لوظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) أتاحه تبسيط إجراءات العمل، مع ضمان جودة الأعمال المتصلة بتكنولوجيا المعلومات وتوقيتها من أجل تنفيذ برنامج العمل، تقابله زيادة قدرها ٣٥ ٧٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف ناجمة عن الزيادة المقترحة في الموارد المتصلة بالخبراء، بسبب الزيادة المتوقعة للمشاركة في اجتماعات أفرقة الخبراء، ولا سيما لدعم الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية. وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي، على أساس عدم التأثير في التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

١٣٥-٩ ويموّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تُقدّر بمبلغ ١ ٣٤١ ٩٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وسيغطي هذا المبلغ تكاليف خمس وظائف وموارد غير متعلقة بالوظائف لدعم إنتاج التحديث السنوي لمجموعة البيانات العالمية وتقديرات قائمة على النماذج لمؤشرات تنظيم الأسرة، وهي نسخة للاستخدام العام لحزم برامج النمذجة الإحصائية المستخدمة في إنتاج التقديرات، والانتهاج من إنشاء المنصة الشبكية لنشر البيانات (بوابة بيانات)، التي تتيح نشر البيانات الرئيسية المتعلقة بتنظيم الأسرة والسكان، وإعداد ورقة تقنية عن موضوعي تنظيم الأسرة والسكان. ويعكس النقصان المتوقع البالغ ٢٧٢ ٦٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً انخفاضاً في المخصصات المرصودة لفريق الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالنظر إلى أن المنصة الشبكية لنشر البيانات (بوابة بيانات) ستوضع في صيغتها النهائية بحلول منتصف عام ٢٠٢٠.

البرنامج الفرعي ٦ التحليلات والسياسات الاقتصادية

١٣٦-٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦ ٥٣٦ ٨٠٠ دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره ٦٦ ٠٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٩-٢٤ وفي الشكلين ٩-٩ و ٩-١٠.

الجدول ٩-٢٤

البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

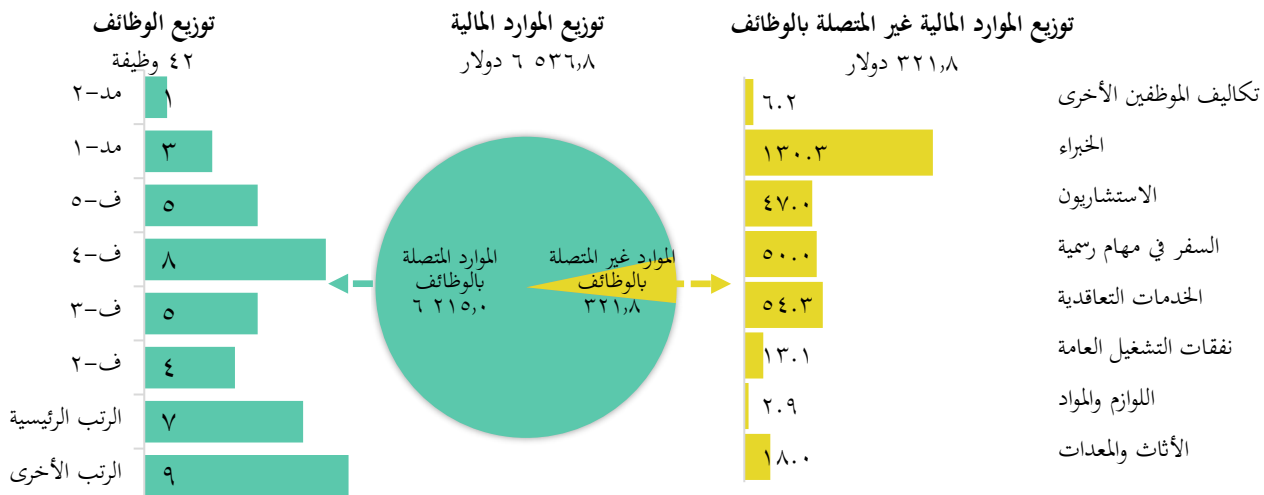
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة)		التغييرات				نققات عام اعتمادات عام ٢٠١٩	
النسبة المئوية	المجموع	الجديدة/الموسعة	أخرى	تغييرات	الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٦ ٢١٥.٠	-	-	-	-	-	٦ ٢١٥.٠	٦ ٤٧٧.٨
٣٢١.٨	(١٧.٠)	(٦٦.٠)	(٦٦.٠)	-	-	٣٨٧.٨	٣٠٠.١
٦ ٥٣٦.٨	(١.٠)	(٦٦.٠)	(٦٦.٠)	-	-	٦ ٦٠٢.٨	٦ ٧٧٧.٩
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
٢٦	-	-	-	-	-	٢٦	٢٦
١٦	-	-	-	-	-	١٦	١٦
٤٢	-	-	-	-	-	٤٢	٤٢

الشكل ٩-٩: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

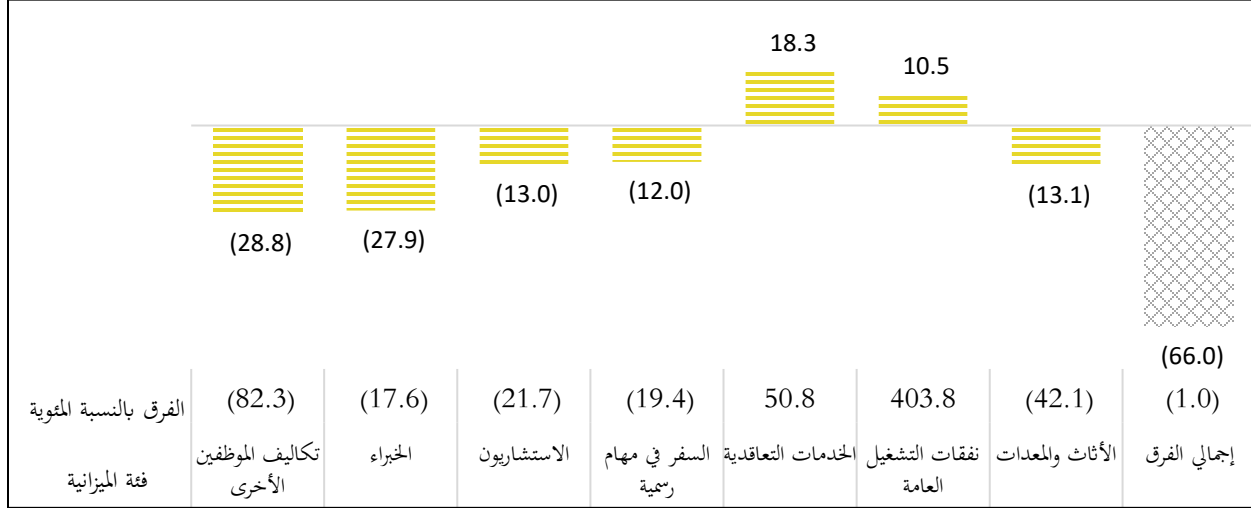
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



الشكل ٩-عشرين

البرنامج الفرعي ٦: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٣٧-٩ ويعكس الفرق البالغ ٦٦ ٠٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - نقصان صاف قدره ٦٦ ٠٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف ناجم عن التخفيضات المقترحة في إطار البنود التالية:

- (أ) الاستشاريون والخبراء، نتيجة للجهود المبذولة بغية استخدام القدرات الداخلية، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بمشاركة الخبراء الخارجية، نظرا لانخفاض عدد الدراسات المتوقع إنجازها، وانخفاض العدد المتوقع من اجتماعات الخبراء المقرر تنظيمها في عام ٢٠٢٠؛
- (ب) السفر في مهام رسمية، نتيجة لتدابير خفض التكاليف، بما في ذلك استخدام أكثر الطرق اقتصادا للسفر بالطائرة، فضلا عن كفاءة استخدام التداول بالفيديو وغيره من وسائل الاتصال الإلكترونية كبديل للسفر كلما أمكن ذلك؛
- (ج) الأثاث والمعدات، نتيجة للجهود المتضافرة الرامية إلى تمديد العمر النافع وتأخير استبدال معدات المكاتب؛
- (د) تعكس التغييرات المقترحة أيضا إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي، على أساس عدم التأثير في التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

١٣٨-٩ ويموّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تُقدّر بمبلغ ٩٠٠ ٢٧٥ ١ دولار، على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وستدعم هذه الموارد الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج الفرعي. كما ستموّل الموارد الخارجة عن الميزانية أنشطة تنمية القدرات ومشاريع التعاون التقني لتعزيز قدرات البلدان النامية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعكس النقصان المتوقع البالغ ٦٠٠ ٣١٩ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساسا الإنجاز المتوقع للمشروع المتعلق بتعزيز قدرات السياسات الوطنية لمجموعة مختارة من البلدان النامية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

البرنامج الفرعي ٧ المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

١٣٩-٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١٠٠ ٢٦٥ ٦ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٢٠٠ ٣٥٤ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٩-٢٥ وفي الشكلين ٩-١٠ و ٩-١١ وعشرين.

الجدول ٩-٢٥

البرنامج الفرعي ٧: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

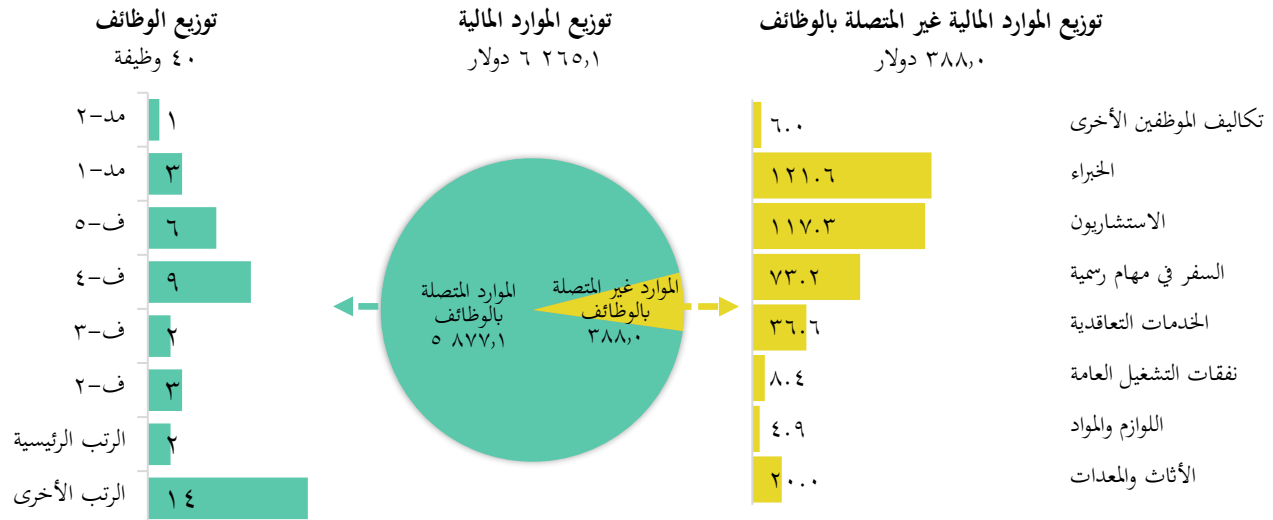
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام	التغييرات				نققات عام اعتمادات عام	
	النسبة ٢٠٢٠ (قبل إعادة	المئوية	المجموع	الجديدة/الموسعة أخرى	التعديلات الولايات تغييرات	الفنية
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
٥ ٨٧٧.١	(٦.٣)	(٣٩٢.٧)	(١٤١.٠)	(٢٥١.٧)	-	٦ ٢٦٩.٨
٣٨٨.٠	١١.٠	٣٨.٥	٣٨.٥	-	-	٣٤٩.٥
٦ ٢٦٥.١	(٥.٤)	(٣٥٤.٢)	(١٠٢.٥)	(٢٥١.٧)	-	٦ ٦١٩.٣
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
٢٤	-	-	-	-	-	٢٤
١٦	(٢٠.٠)	(٤)	(١)	(٣)	-	٢٠
٤٠	(٩.١)	(٤)	(١)	(٣)	-	٤٤

الشكل ٩-١١ - حادي وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

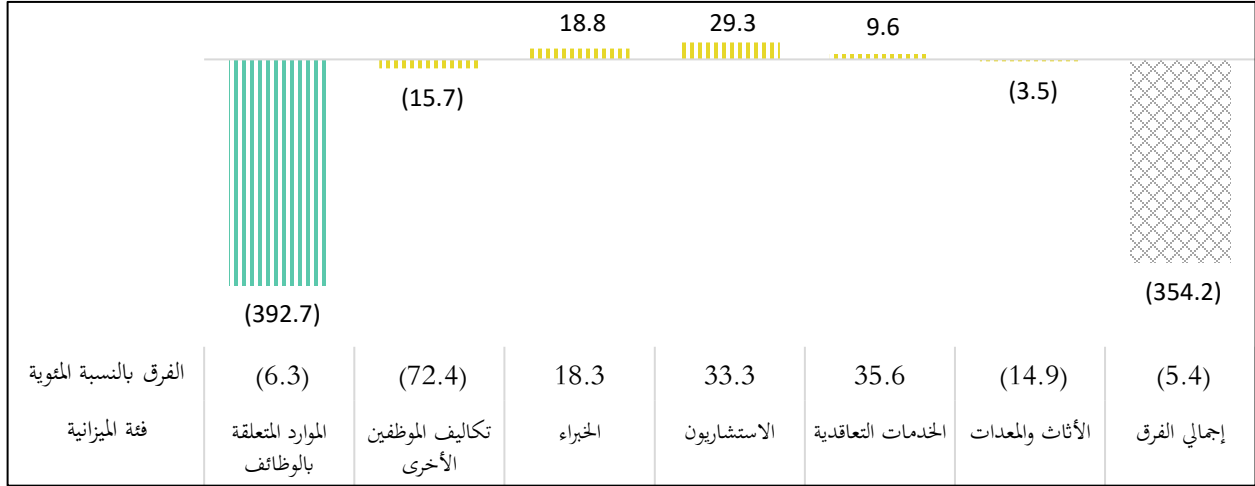
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٩- ثاني وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٤٠-٩ ويعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ٣٥٤ دولار ما يلي:

(أ) **الولايات الجديدة والموسعة - نقصان صاف قدره ٢٥١ ٧٠٠ دولار تحت بند الوظائف ناجم عن النقل الخارجي المقترح لثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، يشمل نقل وظيفة مساعد لشؤون البحوث، إلى البرنامج الفرعي ١، ووظيفة مساعد لشؤون إدارة البرامج، إلى البرنامج الفرعي ٩، ووظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات، سيعاد ندبها كوظيفة مساعد لشؤون إدارة البرامج، إلى التوجيه التنفيذي والإدارة. وتشكل الوظائف المقترح نقلها جزءا من إعادة تنظيم عمل الإدارة على النحو المبين في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٩ والتوجيه التنفيذي والإدارة؛**

(ب) **تغييرات أخرى:**

١' نقصان صاف قدره ١٤١ ٠٠٠ دولار تحت بند الوظائف نتيجة لما يلي:

أ - الإلغاء المقترح لوظيفة مساعد فريق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) الذي أصبح ممكنا من خلال ترشيد العمل، وتبسيط إجراءات العمل، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (٨٣ ٩٠٠ دولار)؛

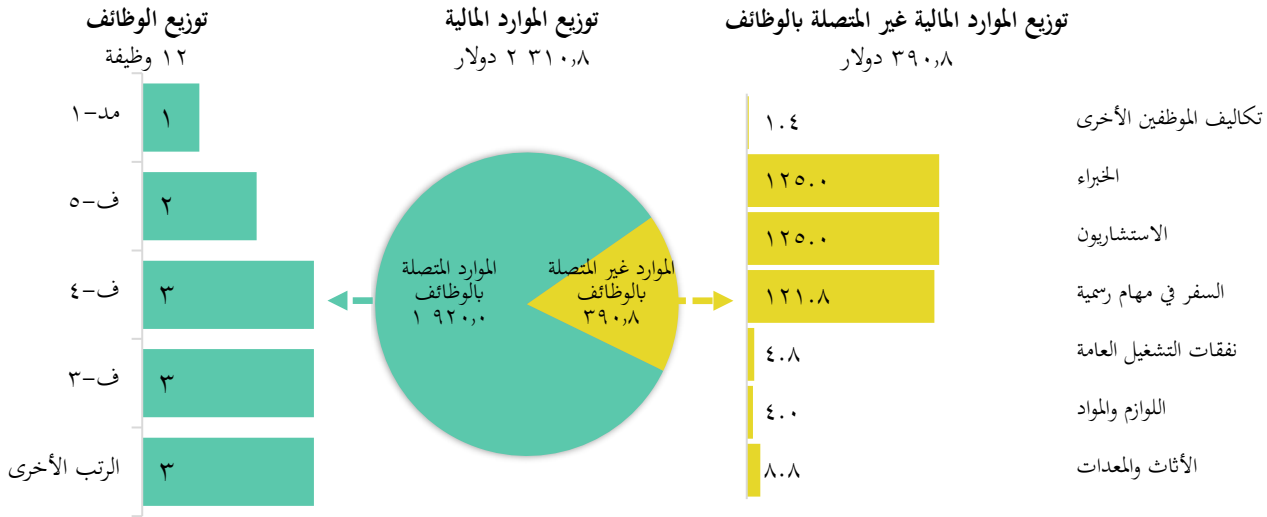
ب - إعادة الندب المقترحة لوظيفة موظف معاون لنظم المعلومات (ف-٢) إلى وظيفة موظف معاون لإدارة البرنامج (ف-٢) من أجل تعزيز الدعم الفني لفرع الحكومة الرقمية في أعماله التحليلية والتقنية والأعمال المتعلقة بتنمية القدرات وما يتصل بذلك من مسائل إدارة البرامج (٥٧ ١٠٠ دولار)؛

٢' زيادة قدرها ٣٨ ٥٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف ناجمة عن مخصصات إضافية تحت بند الاستشاريين والخبراء، بسبب الطلب المتوقع للخبرة المتخصصة الرفيعة المستوى اللازمة في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من أجل تقديم دعم أفضل لاجتماعات أفرقة الخبراء التي ينظمها

الشكل ٩- ثالث وعشرين

البرنامج الفرعي ٨: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



١٤٣-٩ ويعكس الفرق البالغ ١٨ ٥٠٠ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى - نقصان قدره ١٨ ٥٠٠ دولار تحت بند الوظائف ناجم عن خفض الرتبة المقترح لوظيفة مدير لأمانة منتدى الأمم المتحدة للغابات (مد-٢) إلى رئيس دائرة (مد-١) في إطار جهود الإدارة المتواصلة الرامية إلى إنجاز البرامج الفنية للإدارة بطريقة متكاملة و متماسكة تعزز فعاليتها وكفاءتها ومساءلتها وتنسيقها الداخلي، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٩٩/٧٠. ولتمكين الإدارة من تقديم الدعم لمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة واستعراضها على الصعيد العالمي، ونظرا لأوجه الترابط القائمة بين البرنامج الفرعي ٣، التنمية المستدامة، والبرنامج الفرعي ٨، الإدارة المستدامة للغابات، ستجري مواءمة عمل أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مع عمل شعبة أهداف التنمية المستدامة. وستظل الأمانة مسؤولة حصراً عن دعم المنتدى وتنفيذ الولايات ذات الصلة في إطار البرنامج الفرعي ٨، مع دعم معزز من الشعبة لكفالة تغطية المسائل التي تؤثر في التنمية المستدامة للغابات تغطية شاملة.

١٤٤-٩ ويموّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٣ ٢٧٢ ٣٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وستغطي الموارد تكاليف وظيفتين وموارد غير متصلة بالوظائف لدعم الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج الفرعي، بما في ذلك الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات وعمل أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مجال الاتصال والتوعية بشأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠. وستمول الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضاً أنشطة تنمية القدرات ومشاريع التعاون التقني. وتعكس الزيادة المتوقعة البالغة ٢ ٣٩٩ ٨٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً تكلفة إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات في الصين عملاً بقرار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ١٣/١٠.

البرنامج الفرعي ٩
تمويل التنمية المستدامة

١٤٥-٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥ ٧٤٣ ٧٠٠ دولار وتعكس زيادة صافية قدرها ١ ٤٥١ ٨٠٠ مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٩-٢٧ وفي الشكلين ٩-٢٤ و ٩-٢٥ وخامس وعشرين.

الجدول ٩-٢٧

البرنامج الفرعي ٩: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

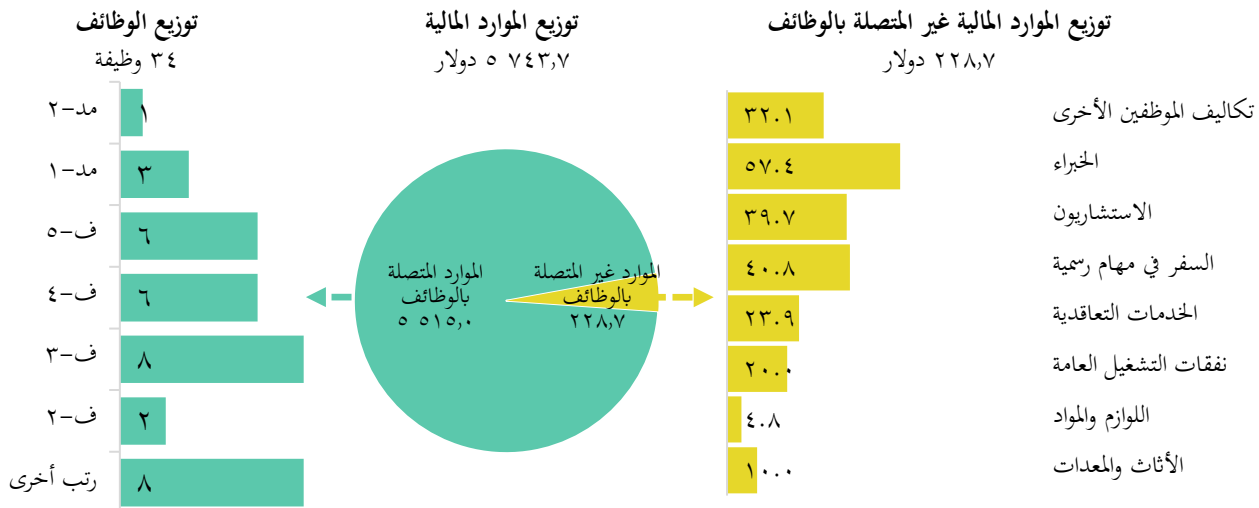
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام		التغييرات		نقصات عام		اعتمادات عام		التعديلات		الولايات		تغييرات		النسبة		٢٠٢٠ (قبل إعادة	
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المثوية	تقدير التكاليف)	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية																	
٤ ٤٨٤.٨	٤ ١٢٨.٦	-	١ ٣٨٦.٤	-	١ ٣٨٦.٤	٣٣.٦	٥ ٥١٥.٠	٤ ٤٨٤.٨	٤ ١٢٨.٦	-	١ ٣٨٦.٤	-	١ ٣٨٦.٤	٣٣.٦	٥ ٥١٥.٠	٣٣.٦	٥ ٥١٥.٠
١٥٤.٩	١٦٣.٣	-	١٢٣.٤	(٥٨.٠)	٦٥.٤	٤٠٠.٠	٢٢٨.٧	١٥٤.٩	١٦٣.٣	-	١٢٣.٤	(٥٨.٠)	٦٥.٤	٤٠٠.٠	٢٢٨.٧	٤٠٠.٠	٢٢٨.٧
٤ ٦٣٩.٧	٤ ٢٩١.٩	-	١ ٥٠٩.٨	(٥٨.٠)	١ ٤٥١.٨	٣٣.٨	٥ ٧٤٣.٧	٤ ٦٣٩.٧	٤ ٢٩١.٩	-	١ ٥٠٩.٨	(٥٨.٠)	١ ٤٥١.٨	٣٣.٨	٥ ٧٤٣.٧	٣٣.٨	٥ ٧٤٣.٧
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة																	
١٩	-	٧	-	٧	٧	٣٦.٨	٢٦	١٩	-	٧	-	٧	٧	٣٦.٨	٢٦	٣٦.٨	٢٦
٦	-	٢	-	٢	٢	٣٣.٣	٨	٦	-	٢	-	٢	٢	٣٣.٣	٨	٣٣.٣	٨
٢٥	-	٩	-	٩	٩	٣٦.٠	٣٤	٢٥	-	٩	-	٩	٩	٣٦.٠	٣٤	٣٦.٠	٣٤

الشكل ٩-٢٤ رابع وعشرين

البرنامج الفرعي ٩: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

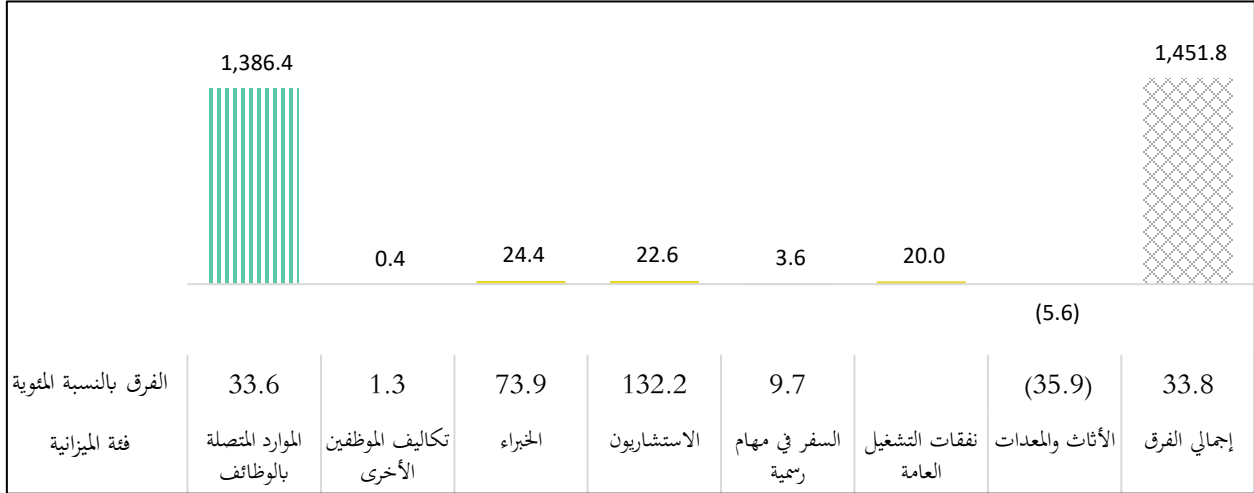
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



الشكل ٩- خامس وعشرين

البرنامج الفرعي ٩: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٤٦-٩ ويعكس الفرق البالغ ٨٠٠ ٤٥١ ١ دولار ما يلي:

(أ) الولايات الجديدة والموسعة:

١' زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ٣٨٦ ١ دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف ناتجة من النقل الداخلي المقترح لثمانى وظائف (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من البرنامج الفرعي ١، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من البرنامج الفرعي ٧، في إطار إعادة تنظيم الإدارة من أجل تعزيز عملها لتكون "قاعدة تثبيت" لتمويل التنمية تؤدي إلى تغييرات فنية وهيكلية في مكتب تمويل التنمية المستدامة. وجمعت هذه التغييرات مسارات مختلفة لتمويل التنمية، بما في ذلك مهام منتدى التعاون الإنمائي ضمن برنامج فرعي وحيد؛

٢' زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ١٢٣ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف ناتجة من النقل المقترح لموارد غير متصلة بالوظائف من البرنامج الفرعي ١، لدعم أنشطة التعاون من أجل التنمية في إطار إعادة تنظيم الإدارة من أجل تعزيز عملها لتكون "قاعدة تثبيت" لتمويل التنمية، تؤدي إلى تغييرات فنية وهيكلية في مكتب تمويل التنمية المستدامة؛

(ب) تغييرات أخرى - نقصان صاف قدره ٥٨ ٠٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف نتيجة لتخفيضات مقترحة أساساً في إطار الخدمات التعاقدية والخبراء الاستشاريين ناتجة من الجهود المبذولة لاستخدام القدرات الداخلية، والأثاث والمعدات نتيجة الجهود المتضافرة الرامية إلى تمديد العمر النافع وتأخير استبدال معدات المكاتب (٥٨ ٠٠٠ دولار). وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي، على أساس عدم التأثير على التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

١٤٧-٩ ويموّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٢ ٢٤٥ ٥٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وستمول هذه الموارد تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية. وهي تشمل ما يلي: (أ) إنتاج التحليل والبيانات؛ (ب) تحديد الخيارات السياسية وأفضل الممارسات؛ (ج) تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم لتنمية القدرات في المجالات الرئيسية مثل التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ (د) إشراك المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة لتوجيه التدفقات نحو أهداف التنمية المستدامة؛ (هـ) تعزيز مشاركة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة؛ (و) دعم التعاون الإنمائي. وتعكس الزيادة المتوقعة البالغة ١٠٠ ٢٢٧ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً زيادة متوقعة في المساهمات المقدمة لدعم تمويل المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة الناجمة عن تعزيز الإدارة من خلال القيادة والمشورة الاستراتيجية وأفضل الممارسات.

دعم البرامج

١٤٨-٩ يشمل دعم البرامج المكتب التنفيذي ومكتب إدارة برامج تنمية القدرات.

١٤٩-٩ ويقدم المكتب التنفيذي الدعم إلى وكيل الأمين العام في ممارسته لتفويض السلطة الموسع لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للإدارة، مما يكفل أعلى معايير الكفاءة المهنية والنزاهة وفقاً لأنظمة المنظمة وقواعدها المالية والنظامين الأساسي والإداري لموظفيها وسياساتها الإدارية. وتشمل مهام المكتب ما يلي: (أ) إدارة الموارد المتصلة وغير المتصلة بالوظائف التي أقرتها الجمعية العامة في الميزانية العادية والصناديق الاستثمارية الفنية، والتكاليف العامة، وحسابات الإيرادات؛ (ب) إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك عمليات اختيار الموظفين، وإدارة المزايا والاستحقاقات، وإدارة الأداء، والعلاقات بين الموظفين والإدارة، وتسوية النزاعات، والتقاضى، والتخطيط للقوة العاملة، وإدارة المواهب، والتدريب، وتنمية قدرات الموظفين؛ (ج) استعراض الآثار المترتبة على الولايات الجديدة، وإعداد وإصدار التقارير والبيانات الشفوية عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في الوقت المناسب؛ (د) إدارة الترتيبات الإدارية التي تتخذها الأمانة العامة، بما في ذلك اتفاقات مستوى الخدمات المتعلقة بالخدمات المقدّمة مركزياً؛ (هـ) إدارة الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة، ومذكرات التفاهم، واتفاقات البلدان المضيفة للمؤتمرات العالمية، وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بمختلف الأنشطة المنظمة بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وأو مؤسسات أخرى؛ (و) إدارة التمويل وترتيبات السفر للمندوبين إلى كل الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء التي تقدّم إليها خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ (ز) إدارة التخطيط للطوارئ لكفالة استمرارية أعمال برامج الإدارة؛ (ح) الامتثال للسلطة الإدارية المفوضة إلى الإدارة، بما في ذلك الإدارة الاستباقية للمخاطر وتنفيذ التدابير التصحيحية.

١٥٠-٩ ويوفر المكتب التنفيذي الدعم أيضاً لوكيل الأمين العام في تحقيق التوقعات المتعلقة بالإطار الجديد للرصد والمساءلة، ويشكل الجهة المحاورة الرئيسية باسمه مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي، بما في ذلك دوره كعضو في المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء الذي أنشئ حديثاً، الذي يمثل فيه عدداً من كيانات الأمانة العامة غير المركزة على العمل الميداني.

١٥١-٩ ويقدم المكتب التنفيذي أيضاً الدعم الإداري إلى مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب نيويورك التابع لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً المنشأ حديثاً خلال فترة بدء التشغيل.

١٥٢-٩ ويقوم مكتب إدارة برامج تنمية القدرات بإدارة وتنسيق مهمة تنمية القدرات فيما يتعلق بوضع وتنسيق وتنفيذ أنشطة الإدارة في مجال تنمية القدرات من أجل تنفيذ برامج تنمية القدرات والمشاريع والأنشطة الأخرى على نحو متسق ومتكامل، وتعزيز ترجمة النتائج الحكومية الدولية في البرامج التنفيذية.

دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

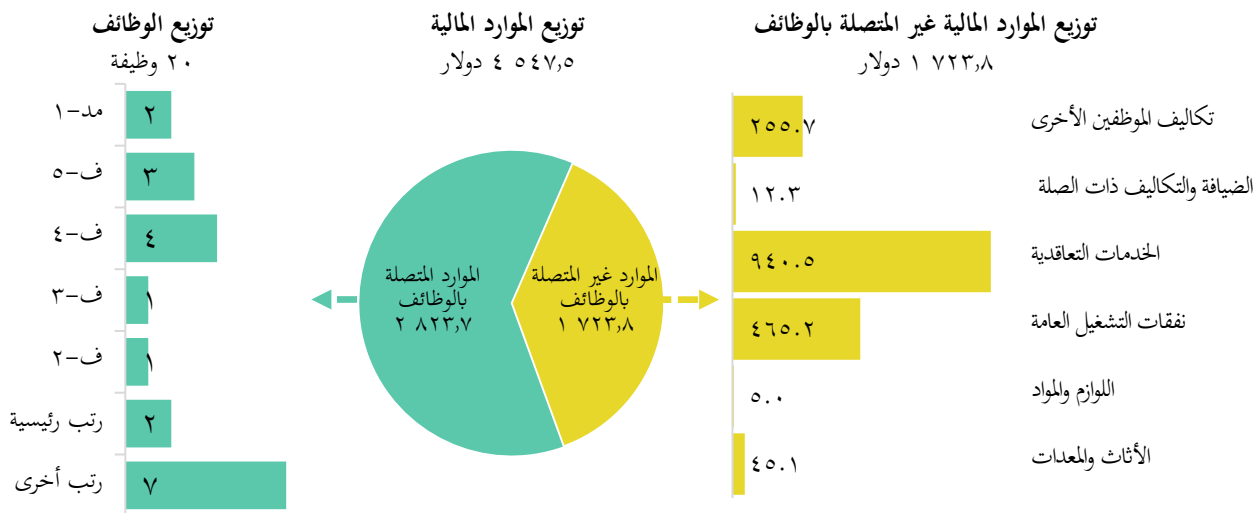
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		السجلات		التغيرات		التغيرات	
تقديرات عام ٢٠٢٠	النسبة	السجلات	السجلات	السجلات	السجلات	السجلات	السجلات
تقدير	(قبل إعادة تقدير)	المجموع	أخرى	المجموع	أخرى	المجموع	أخرى
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٣٠١٠.٢	٢٩٠٨.٦	-	-	(٨٤,٩)	(٨٤,٩)	٢٨٢٣,٧	(٢,٩)
١٢٩٧,٣	١٨٢٧,٥	-	-	(١٠٣,٧)	(١٠٣,٧)	١٧٢٣,٨	(٥,٧)
٤٣٠٧,٥	٤٧٣٦,١	-	-	(١٨٨,٦)	(١٨٨,٦)	٤٥٤٧,٥	(٤,٠)
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
١١	-	-	-	-	-	١١	-
٩	-	-	-	-	-	٩	-
٢٠	-	-	-	-	-	٢٠	-

الشكل ٩-١٠-١١

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

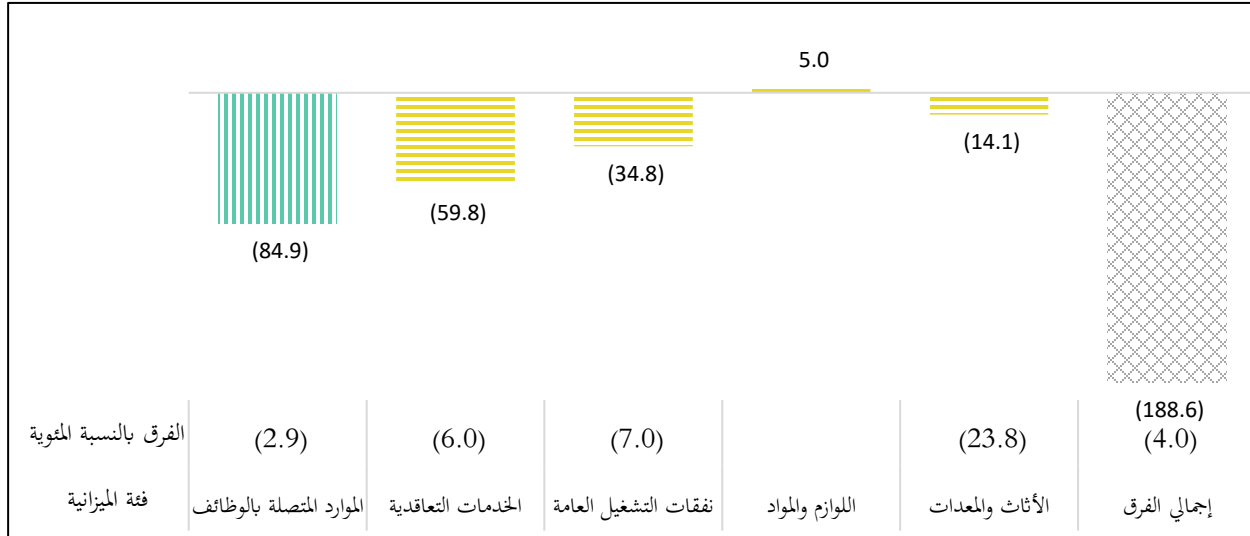
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)



الشكل ٩- ثامن وعشرين

دعم البرامج: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٥٨-٩ ويعكس الفرق البالغ ٦٠٠ ١٨٨ دولار ما يلي:

تغييرات أخرى:

(أ) نقصان قدره ٨٤ ٩٠٠ دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف ناتج من إعادة النذب المقترحة لوظيفة موظف لشؤون الموارد البشرية (ف-٤) في مكتب إدارة برامج تنمية القدرات إلى موظف إدارة برامج (ف-٤). وكانت مسؤوليات هذه الوظيفة تشمل سابقاً إدارة موظفي المشاريع وأنشطة التدريب في مجال تنمية القدرات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية. وقد اقترحت إعادة نذب الوظيفة لأن احتياجات المكتب قد تغيرت بوتيرة متزايدة من مهام مركزة على الإدارة إلى إدارة الموارد والأنشطة المتعلقة ببناء القدرات، بغية دعم وكفالة مزيد من الفعالية والكفاءة في عمل الشعب الفنية على تنفيذ البرامج؛

(ب) نقصان صاف قدره ١٠٣ ٧٠٠ دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف ناتج من التخفيضات المقترحة فيما يتعلق بالخدمات التعاقدية المتأتية عن انخفاض اتفاقات مستوى الخدمات، مما يعكس تراجع الاحتياجات المتعلقة بخدمات الاستضافة الخارجية لقواعد بيانات البرامج الفرعية الفنية للإدارة؛ ونفقات التشغيل العامة الناتجة من الانخفاض المتوقع في تكاليف الاتصالات والبريد؛ والأثاث والمعدات نتيجة الجهود المتضافرة الرامية إلى تمديد العمر النافع وتأخير استبدال معدات المكاتب. وتعكس التغييرات المقترحة أيضاً إعادة توزيع الموارد داخل العنصر، على أساس عدم التأثير على التكلفة، من أجل توفير دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية في عام ٢٠٢٠.

١٥٩-٩ ويموّل هذا العنصر من موارد خارجة عن الميزانية تُقدّر بمبلغ ٦٤ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٩-١٠. وستغطي الموارد ٢٩ وظيفة وموارد غير متصلة بالوظائف لدعم البرامج التنفيذية للإدارة وتنفيذ أنشطة الإدارة في مجال تنمية القدرات الممولة في إطار ترتيبات الجهات المانحة. ويشمل المبلغ الإجمالي أيضاً الصناديق الاستئمانية لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر البالغة ٨٠٠ ٥٩٥ ٥٤ دولار، التي تدعمها الإدارة. وتعكس زيادة قدرها ٨٨٠ ٧٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ أساساً الزيادة المقدرة لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، ويقابلها جزئياً انخفاض في المساهمات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر.

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، حسب العنصر
والبرنامج الفرعي

سبب التغيير في الوظائف	البيان	الرتبة	الوظائف
تعزيز أنشطة الرصد والتقييم التي تجريها الإدارة، في إطار إعادة تنظيم عمل الإدارة من أجل تعزيزها وإصلاحها	إعادة نذب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات لتصبح وظيفة مساعد لإدارة البرامج كانت في السابق في إطار البرنامج الفرعي ٧	خ ع (ر أ)	التوجيه التنفيذي والإدارة
تعزيز أنشطة الرصد والتقييم التي تجريها الإدارة، في إطار إعادة تنظيم عمل الإدارة من أجل تعزيزها وإصلاحها	إعادة نذب وظيفة واحدة لكبير موظفين لشؤون الإعلام لتصبح وظيفة كبير موظفين لإدارة البرامج	٥-ف (١)	١
جزء من إعادة تنظيم الإدارة بغية تعزيز وترشيد عملها على تعبئة التمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما أنشطة التعاون الإنمائي، على النحو المبين في إطار البرنامج الفرعي ٩ أدناه	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لرئيس دائرة الشؤون الاقتصادية إلى البرنامج الفرعي ٩	مد-١ (١)	البرنامج الفرعي ١ الدعم والتنسيق الحكومي الدولي من أجل التنمية المستدامة
	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لكبير موظفين للشؤون الاقتصادية إلى البرنامج الفرعي ٩	٥-ف (١)	
	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج إلى البرنامج الفرعي ٩	٤-ف (١)	
	النقل الخارجي لوظيفتين لموظفين للشؤون الاقتصادية إلى البرنامج الفرعي ٩	٣-ف (٢)	
	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية إلى البرنامج الفرعي ٩	٢-ف (٢)	
	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون البحوث إلى البرنامج الفرعي ٩	خ ع (ر أ) (١)	
جزء من إعادة تنظيم عمل الإدارة من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وسيكفل النقل المقترح أن تدرج المسؤولية عن تقديم الخدمات إلى الاجتماعات الحكومية الدولية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ضمن برنامج فرعي وحيد داخل الإدارة، من أجل توفير الدعم المتكامل والمنسق والمتناسك للدول الأعضاء	النقل الداخلي لوظيفة واحدة لرئيس دائرة التنمية المستدامة من البرنامج الفرعي ٣	مد-١ (١)	١
	النقل الداخلي لوظيفتين كبيرين لشؤون التنمية المستدامة من البرنامج الفرعي ٣	٥-ف (٢)	٢
	النقل الداخلي لوظيفتين لموظفين لشؤون التنمية المستدامة من البرنامج الفرعي ٣	٤-ف (٢)	٢
	النقل الداخلي لوظيفة واحدة لمعاون لشؤون التنمية المستدامة من البرنامج الفرعي ٣	٢-ف (١)	١
	النقل الداخلي لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين ووظيفة واحدة لمساعد إداري من البرنامج الفرعي ٣	خ ع (ر أ) (٢)	٢
	النقل الداخلي لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون البحوث من البرنامج الفرعي ٧	خ ع (ر أ) (١)	١
بهدف دعم منتدى الشراكة وتأدية دور جهة الاتصال مع القطاع الخاص والأوساط الخيرية في إطار جهود الإدارة الرامية إلى تعزيز وترشيد العمل على إقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية إلى البرنامج الفرعي ٣	٤-ف (١)	

سبب التغيير في الوظائف	البيان	الرتبة	الوظائف
يخطط البرنامج الفرعي إلى تحديد أولويات العمل وتحقيق الكفاءة من خلال استخدام التكنولوجيا لتبسيط إجراءات العمل	إلغاء وظيفة مساعد فريق	خ ع (ر أ)	(١) البرنامج الفرعي ٢ التنمية الاجتماعية الشاملة
جزء من إعادة تنظيم عمل الإدارة من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، من أجل كفاءة أن تدرج المسؤولية عن تقديم الخدمات إلى الاجتماعات الحكومية الدولية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ضمن برنامج فرعي وحيد، على النحو المبين في إطار البرنامج الفرعي ١ أعلاه	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لرئيس دائرة إلى البرنامج الفرعي ١	مد-١	(١) البرنامج الفرعي ٣ التنمية المستدامة
	النقل الخارجي لوظيفتين لموظفين كبيرين لشؤون التنمية المستدامة إلى البرنامج الفرعي ١	ف-٥	(٢)
	النقل الخارجي لوظيفتين لموظفين لشؤون التنمية المستدامة إلى البرنامج الفرعي ١	ف-٤	(٢)
	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لمعاون لشؤون التنمية المستدامة إلى البرنامج الفرعي ١	ف-٢	(١)
	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين ووظيفة واحدة لمساعد إداري إلى البرنامج الفرعي ١	خ ع (ر أ)	(٢)
بهدف دعم منتدى الشراكة وتأدية دور جهة الاتصال مع القطاع الخاص والأوساط الخيرية في إطار جهود الإدارة الرامية إلى تعزيز وترشيد العمل على إقامة الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة	النقل الداخلي لوظيفة واحدة لموظف لشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ١	ف-٤	١
يخطط البرنامج الفرعي لترشيد العمل وإبراز أوجه الكفاءة من خلال استخدام التكنولوجيا لتبسيط إجراءات العمل	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إحصاءات	خ ع (ر أ)	(١) البرنامج الفرعي ٤ الإحصاءات
	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين	خ ع (ر أ)	(١)
جزء من إعادة الهيكلة الداخلية للشعبة استجابة لإصلاح الإدارة. والهدف هو توفير تنسيق أفضل للعمل البرنامجي للشعبة مع الولايات الجديدة في مجالات الإحصاءات الرسمية وإدارة المعلومات الجغرافية على الصعيد العالمي. وانتقلت مهام الوظيفة والمسؤوليات المنوطة بها إلى إدارة البرامج، ولا سيما وضع برامج الشعبة وتنفيذها ورصدها	إعادة نذب لوظيفة واحدة لموظف إداري لتصبح وظيفة موظف لإدارة البرامج	ف-٣	١
		ف-٣	(١)
يخطط البرنامج الفرعي لترشيد العمل وتحقيق الكفاءة من خلال استخدام التكنولوجيا لتبسيط إجراءات العمل	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات	خ ع (ر أ)	(١) البرنامج الفرعي ٥ السكان
جزء من إعادة تنظيم عمل الإدارة، على النحو المبين في البرنامج الفرعي ١ أعلاه	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون البحوث إلى البرنامج الفرعي ١	خ ع (ر أ)	(١) البرنامج الفرعي ٧ المؤسسات العامة والحكومة الرقمية
جزء من إعادة تنظيم عمل الإدارة، على النحو المبين في البرنامج الفرعي ٩ أعلاه	النقل الخارجي لوظيفة واحدة لمساعد لإدارة البرامج إلى البرنامج الفرعي ٩	خ ع (ر أ)	(١)
بهدف دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة الرصد والتقييم التي تجريها الإدارة، على النحو المبين أعلاه في التوجيه التنفيذي والإدارة	إعادة نذب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات لتصبح وظيفة مساعد لإدارة البرامج مقترحة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة	خ ع (ر أ)	(١)
يخطط البرنامج الفرعي لترشيد العمل وتحقيق الكفاءة من خلال استخدام التكنولوجيا لتبسيط إجراءات العمل	إلغاء وظيفة واحدة لمساعد فريق	خ ع (ر أ)	(١)
بسبب الحاجة إلى توفير دعم فني لفرع الحكومة الرقمية في عمله التحليلي والتقني والمرتبطة بتنمية القدرات وما يتصل بذلك من جوانب متعلقة بإدارة البرامج.	إعادة نذب وظيفة واحدة لموظف معاون لنظم المعلومات لتصبح وظيفة موظف معاون لإدارة البرامج	ف-٢	١
		ف-٢	(١)

سبب التغيير في الوظائف	البيان	الرتبة	الوظائف
بسبب استمرار الجهود المبذولة لتنفيذ برامج فنية بصورة متكاملة ومتسقة بطريقة تعزز الفعالية والكفاءة والمساءلة والتنسيق الداخلي على النحو المطلوب في القرار ٢٩٩/٧٠. تمكن الإدارة من تقديم الدعم لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، سيتواءم عمل أمانة المنتدى مع عمل شعبة أهداف التنمية المستدامة في ضوء أوجه الترابط بين البرنامجين الفرعيين ٣ و ٨. وستظل الأمانة الجهة المسؤولة حصراً عن دعم المنتدى وتنفيذ ولاياته في إطار البرنامج الفرعي ٨، ولكن بدعم أكبر من الشعبة المستدامة لضمان التغطية الشاملة لمسائل تؤثر في التنمية المستدامة للغابات	إعادة تصنيف وظيفة مدير (مد-٢) لتصبح رئيس (مد-١) أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	مد-١	(١) البرنامج الفرعي ٨ الإدارة المستدامة للغابات
		مد-١	١
جزء من إعادة تنظيم الإدارة من أجل تعزيز عملها بوصفها "قاعدة تثبيت" لتمويل التنمية، الأمر الذي يسفر عن تغييرات فنية وهيكلية في مكتب تمويل التنمية المستدامة. وجمعت هذه التغييرات المسارات المختلفة لتمويل التنمية، بما في ذلك مهام منتدى التعاون الإنمائي، في إطار برنامج فرعي وحيد	النقل الداخلي لوظيفة واحدة لرئيس دائرة الشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ١	مد-١	١ البرنامج الفرعي ٩ تمويل التنمية المستدامة
	النقل الداخلي لوظيفة واحدة لكبير موظفين للشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ١	ف-٥	١
النقل الداخلي لوظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج من البرنامج الفرعي ١	ف-٤	١	
النقل الداخلي لوظيفتين لموظفين للشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ١	ف-٣	٢	
النقل الداخلي لوظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ١	ف-٢	٢	
النقل الداخلي لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون البحوث من البرنامج الفرعي ١	خ ع (ر أ)	١	
النقل الداخلي لوظيفة واحدة لمساعد لإدارة البرامج من البرنامج الفرعي ٧	خ ع (ر أ)	١	
كانت مسؤوليات هذه الوظيفة في السابق تشمل إدارة موظفي المشاريع وأنشطة التدريب في مجال تنمية القدرات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية. وتغيرت احتياجات المكتب بوتيرة متزايدة من مهام مركزة على الإدارة إلى إدارة الموارد والأنشطة المتعلقة ببناء القدرات، بغية دعم وكفالة مزيد من الفعالية والكفاءة عمل الشعب الفنية على تنفيذ البرامج	إعادة نذب وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية لتصبح وظيفة موظف لإدارة البرامج في مكتب إدارة برامج تنمية القدرات	ف-٤	(١) دعم البرامج
		ف-٤	١
			المجموع (٥)

المختصرات: خ ع = فئة الخدمات العامة؛ ر أ = الرتب الأخرى.